وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر *بسكرة*
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قطب شتمة-
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

عنوان المذكرة:

السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر وآثرها على المجتمع الجزائري (1830 - 1914)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

من إعداد الطالبة:
دليلة رحمون

تحت إشراف الأستاذ:
حوحو رضا

السنة الجامعية: 2013/2012

بسم الله الرحمان الرحيم

أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة
الذين من قبلهم كانوا أكثر منهم وأشّد قوة و
ءاثارا في الأرض فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون

الآية 82 سورة غافر

شكر و تقدير

نشكر المولى عز وجل على نعمته علينا بهداية العلم وتوفيقه على إتمام هذا البحث.

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والامتنان للأستاذ حوحو رضا الذي بصرني بنور بصيرته وصفاء فؤاده حيث وجهني توجيه الأب لابنته والأستاذ لطلبته إذ لم يبخل علي يوما بنصائحه وتوجيهاته وكتبه رغم كثرة التزاماته و مسؤولياته إلى أن إستوى هذا العمل المتواضع على ما هو عليه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة اللذين أفادوني بالنصائح العلمية و التدعيمات الروحية.

ولا يفوتني أن أشكر الهيئات العلمية التي أسهمت في إنجاز هذا البحث عن طريق تقديم بعض التسهيلات الإدارية و التقنية بغية الوصول إلى المادة الخبرية، وأخص بالذكر عمال المكاتب بالكلية وخارج الجامعة.

كما لا أنسى كل من قدم لي يد العون من قريب و بعيد.

ولهم جزيل الشكر

رحمون دليلة

مقدمة

الجزائر بلد حضارة عتيقة عرف بسبب موقعه الجغرافي تاريخا حافلا بالأحداث، وتبدو صفحة تاريخ عبر السنوات الماضية تارة كتاريخ مرتبط بوجود البحر وتارة أخرى كتاريخ لبلد قاري ليست له صلة بالبحر حيث شهدت تعاقب فترتين فترة الحكم التركي بوسائل محدودة وتمركز ضئيل وإدارة صغيرة وفرق قليلة تمكنت الحكومة التركية من توفير نظام عام يتميز بالثبات النسبي والاستقرار، فعلى الرغم من الطابع العسكري الصارم الذي عرف به النظام التركي في حوض البحر الأبيض المتوسط إلا أنه بني داخل الجزائر على أسس اقتصادية جد آمنة فالموارد الطبيعية سيرت بطريقة تحفظ توازنا مستقرا للتجارة والإنتاج، أما المصادر الإضافية للدخل فكانت تجمع بواسطة حملات القرصنة أو (الجهاد البحري) وعائدا للتجارة التي تمر عبر الموانئ المحروسة بشكل مهم حيث ساعدت هذه العائدات في نمو الجزائر في البحر المتوسط، كما كانت هناك عدة عوامل أخري داخلية أسهمت في الحفاظ على مكانة الدولية للجزائر، منها قطاع الزراعة والتجارة اللذان كانا نشيطين على الرغم من عوائق المناخ والتربة والإمكانيات المحدودة، فإن الطرق المستعملة كانت جد فعالة وكان الإنتاج يكفي لحاجيات السكان، وعلى العكس فإن الفترة التي تلتها فترة الاحتلال الفرنسي سنة 1830 انتهجت الإدارة الاستعمارية سياسة زراعية متباينة في أساسها، مثلت نقطة طلاق وتصادم بين كتلتين اقتصاديتين متباينتين، حيث تتميز الأولى بأنها نظام اقتصادي صناعي حضاري استهلاكي يقوم على رأس المال الحر، بينما تتصف الثانية بأنها نظام اقتصادي تقليدي حرفي يقوم أساس النشاط القبلي والملكية المشاعة، وبأنه منغلق على العالم الخارجي وانه موجه إلى الداخل أي استهلاكي محلي، حيث عمدت القبائل الجزائرية على خلق اقتصادي يتماشى وخصائصها الطبيعية من موارد مائية ومنتجات زراعية وحرفا تقليدية، وكان الشرط الأساسي لنجاح مثل هذا النظام وفق معطياته الطبيعية هو الاستغلال المحدود والمؤقت للأرض والذي يخضع بدوره لحركة الفصول المنتظمة، فضلا عن هذا فان قبائل البدو الرحل الذين كان اقتصادهم يعتمد تربية المواشي لم يكونوا ليعيشوا في عزلة فقد كانت الحبوب لهم ضرورة، فإذا كان الإنسان الجزائري يعتب رالأرض الزراعية أساس وجود ودعامة بقائه،فإن المستعمر الفرنسي من جهته علم بأن مستقبله في الجزائر مرتبط بالأرض وأن لا بقاء بدون إستيلاء عليها ومنذ ذالك الوقت أصبح الاستيلاء على الأرض والاستئثار بها على رأس الاهتمامات التي فتئت تراود الحكام الفرنسيين العسكريين والمدنيين على حد سواء،فعملوا منذ الوهلة الأولى على سياسة استيطان البشري واستغلال الاقتصادي وذالك لأمرين تمثل الأول في حل مشاكل الصراع الاجتماعي في فرنسا،أما الثاني فتمثل في إيجاد طريقة لتشجيع هجرة المعمرين نحو الجزائرولتحقيق العديد من المرامي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ولم يكن ليأتي لها ذالك إلا من خلال رسم سياسة محكمة اتضحت معالمها مع اقتناع الفرنسيين بضرورة الحفاظ على القطر المحتل –

الجزائر– وانطلاقا من هذا أخذت السلطة الفرنسية تعمل على ترسيخ سياسة الاستيطان وهوعامل مهم بالنسبة إليها حتى تثبت أقدامها بالجزائر، حيث واكبت ذالك بالعديد من القوانين والتشريعات التي تخدم الأهداف المتوخاة من السيطرة الفرنسية على الجزائر التي اعتبرتها الوسيلة الذكية والطريقة الأنجع لتحقيقهذا الهدف فاستخدمت قوة عسكرية غاشمة بغرض قمع وإزالة كل العوائق التي تقف في وجهها فجعلت سياستها الاقتصادية تعتمد على سلب ما بأيدي الأهالي بشتى الوسائل ومنحها للمهاجرين من فرنسا وأوروبا، ومن أبرز الوسائل التي لجأت إليها لإضفاء الصفة القانونية على استعمارها هي مصادرة الأراضي وتشجيع زراعة الكروم والمحاصيل التجارية أيضا رافقت هذه السياسة إقامة المشاريع حيث انطلقت عملية بناء الطرقات بشكل موسع كذالك السدود والسكك الحديدية قصد تحويل الجزائرإلى مستوطنة مدنية كل اقتصادها مرهون بفرنسا محاولة منها تطوير الزراعة وكذا تشجيع حركة تجارتها الخارجية مع الميتروبول.

كان اختيارينا للبحث في هذا الموضوع من أجل الإطلاع الوافي على الوضع الاقتصادي للجزائر في العهد الاستعماري والوصول إلى تحقيق الهدف العلمي الذي يقدم لنا المعلومات الكافية عن الوضع وأيضا عامل الرغبة في كتابة موضوع يدور حول الأسباب الاقتصادية لاحتلال فرنسا للجزائر مركزة على الزراعة التي تعتبر المورد المهم للشعب الجزائري. حيث كان اعتقادنا أن الموضوع جدير بالبحث والدراسة لما له من أهمية متعددة الأوجه المعرفية والعلمية والقيمة التاريخية بالإضافة إلى الفراغ الشبه التام الذي تعاني منه المكتبات الجزائرية فيما يتعلق بالموضوع باللغة العربية كما أن الموضوع لم ينل الدراسة اللائقة بجدارتهوأهميته من قبل الباحثينوأيضا التعرف على واقع الزراعة في فترة الاحتلال الفرنسي باعتبارها مرحلة حاسمة شهدت فيها الجزائرتحولات اقتصادية وما مدى انعكاساتها وأثارها على السكان.

كما كانت لهذه الدراسة أهمية من خلال إبراز مكانة الزراعة التي كانت من جل اهتمامات العسكريين ورجال الساسة والاقتصاد وذلك أعقاب الحملة الفرنسية على الجزائر باعتبارها وسيلة أساسية لتحقيق الاستغلال والاستيطان والرفاهية للكولون وإعطاء تعليل علمي حقيقي لدور الاستعمار في هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية لشعب الجزائر لأن مع تغير طابع الانتفاع بالأرض التي استأثر بها الكولون تغيرت التركيبة الطبقية للقرى والأرياف الجزائرية وتحولات طبقة الملاكين العقارين الجزائريين إلى عمال الجراء يوميين أو موسمين وذالك بإظهار العوامل المساعدة التي شجعت عملية الاستيلاء على الأراضي الزراعية وتوضيح النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنها بإضافة تتبع مسيرة التغييرات التي طرأت على الأرض ووضعيتها نهاية العهد العثماني وصولا إلى سياسة التقنين الفرنسية وكيف أثرت على البنية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الكشف عن خلفيات الاحتلال والسيطرة وذالك لإعطاء صورة حقيقية عن التناقضات

والصراعات الناشئة بين المجتمع الجزائري الملتحم بأرضه وبين المستوطنين الأوروبيين العاملين على اقتلاعه منها،وينحصر موضوع البحث بين 1830-1914 الذي يغطى فترة زمنية نضرا لأهميتها في تاريخ الجزائر الحديث حيث يمثل تاريخ 1830 لنهاية وجود العثماني وبداية مرحلة صعبة من الوجود الاستعماري بالجزائر فسحت المجال للدخلاء في التصرف في الأرض المستعمرة من قبل الفرنسيين وتنتهي الدراسة بتاريخ 1914 التي تعد من محطات التاريخية الهامة والمرجعية في آن واحد متزامنة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وعلى ضوء ما تقدم من أهمية ومكانة الزراعة بالنسبة للأهالي والمستعمرين تجلت الإشكالية التي يمكن صياغتها كالآتي :

- كيف كان القطاع الزراعي في العهد العثماني؟
- ما هي السياسة التي اتبعتها فرنسا اتجاه القطاع الزراعي بشقيه الأهلي والكولونيالي؟
- وإلى أي مدى ساهمت التشريعات والقوانين في تغيير واقع الزراعة في الجزائر؟
- ماهي آليات تصدي التي واجها المجتمع الجزائري بها الاستعمار الفرنسي ؟
- وكيف استطاع المستعمر هدم القطاع الزراعي يمتد نفسه امتداد تاريخ إنسان المنطقة ؟

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة فإننا اعتمدنا على التقسيم الزمني والتتبع التفصيلي الذي يجعلنا نمس بعمق مراحل الزراعة فأنتهي بنا إلى التقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ولكل فصل مباحث تتدرج تحتها مطالب وإلى فروع وهذه الفصول مرتبة ترتيبا منطقيا بدأنها بمقدمة وفيها كان التعريف بالموضوع وطرح الإشكالية، ثم جعلنا الفصل الأول معنون الزراعة الجزائرية قبلالاحتلال الفرنسي لأنه قبل الغوص في مجال السياسة الزراعية الفرنسية لا بد لنا من معرفة الزراعة قبل 1830 من خلال طبيعة الملكية العقارية و التغيرات الجذرية التي طرأت عليها وإعطاء أمثلة لكل نوع ثم لننتقل للعنصر الثاني تحت عنوان الإنتاج الزراعي فقد اختصت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية و المناخية بينما ارتبطت زراعة الأشجارالمثمرة بالمناطق الجبلية وازدهرت البساتين بالأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية، كما احتكرت تجارة المواد الفلاحية فكانت تشتريها من المنتجين بأسعار مجحفة لتعيد بيعهالليهود وللوكالات الأجنبية التي كانت تجني من وراء ذلك فوائد عظيمة تساهم في تدمير الزراعة في مناطق واسعة و شيوع الحياة البدوية (الرعي) بالجهات الداخلية و تحطيم الاقتصادالجزائري وتدهور إنتاجها، ويليه العنصر الثالث واقع الزراعة في الجزائر من خلال الأوضاع السيئة للفلاح الجزائري والعوامل المتحكمة فيها فقد شهد أوضاعا اقتصادية صعبة للغاية تميزت بظهورالجفاف والمجاعات و تعدد الكوارث الطبيعية كالزلازل

والفيضانات وغزو الجراد كل هذا أدى بدوره في تردي الأوضاع الصحية فانتشرت الأمراض والأوبئة الفتاكة التي كان لها أثار على البلاد و العباد، فقد كانت الزراعة عموما معاشية مختلفة استعمل فيها الفلاحون أدوات بسيطة وأسمدة وأساليب وتقنيات الري البدائية،وكانت الأراضي خصبة مملوكة من طرف المسؤولين الأتراكوأيضا فرضت الدولة ضرائب جائرة على الفلاحين والرعاة واستخدمت الحملات العسكرية لاستخلاصها،أما الفصل الثاني الذي يحمل عنوان السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر 1830 - 1914 مقسم إلى ثلاثة مباحث تطرقنا إلى مصادرة أراضي الجزائريين والسياسة الإستيطانية لأن وجود فرنسا في الجزائروعدم امتلاكها الأراضي الزراعية الذي يعتبر تهديد لوجودها، لهذا عملت السلطات الاستعمارية على إتباع سياسات متعددة ضاربة بذلك عرض الحائط الوعود والتعهدات المعلنة فعملت على نهب الممتلكات وإحداث تغيرات على النظام الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الجزائري من خلال المصادرات فحاولت تقديمها على شكل مراحل، لأنها كانت تريد جعلها مستعمرة زراعية و ذلك لأحكام قبضتها عليها منذ الساعات الأولى لاحتلالها الجزائر من خلال انتزاعها من أصحابها الشرعيين بشتى الطرق وتوطين المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين و كان شرح المصادرات يتم حسب التسلسل التاريخي، فالمصادرات الأولى منها مصادرات الممتلكات الحبوس وممتلكات البايلك والنزع القانوني لملكية القبائل والثانية كانت من خلال تجريد الفلاحين تحت ظل الإمبراطورية الثانية 1851 م – 1870 م ، فقامت بتطوير مراكز الاستعمار على حساب الفلاحين وظهور الشركات الرأسمالية التي تدعم الاستعمار منها : شركة العامة الجزائرية، شركة وجنيف، شركة هبرة ومكتا ليلجأ بعد ذلك إلى تطبيق سياسةتقسيم الأراضي لإفقار الفلاحين واستحواذها على أكبر قسط منالأراضي حتى أنه لم تترك الغابات في حالتها فعملت على الاستحواذ عليها، أما الثالثة فبدأت في تجريد أكثر الفلاحين من خلال وضع الأهالي تحت الحراسة القضائية (عقابا للفلاحين) الذين يثورون خصوصا انتفاضة1871م، ومن خلال هذا قمنا بإعطاء أمثلة عن قبائل الذين جردوا من أراضيهم، وهناك مصادرات تعسفية كانت في أغلب الأحيان غير قانونية لتنتهي بصدور قانون الغابات1903م الذي كان بمثابة إهانة ومذلة للسكان، لأننتقل للعنصر التالي عوامل تطور الزراعة الكولونيالية و ذلك بالتعرض إلى تشجيع زراعة الكروم والمحاصيل التجارية ليجعل منها دعائم مادية للاقتصادالفرنسيومساهمتها في عملية التنمية الزراعية الاستعمارية، وقد لقيت فكرة زراعة الكروم في الجزائر اهتماما متزايد لدى القيادات السياسية الفرنسية ولم تتوقف أطماعها هنا فقد راحت إلى تقديم تجارب زراعية من أجل الثراء و زيادة الموارد المالية وهناك أمثلة على هذه التجارب الزراعية والتجارية، ثم يليه المؤسسات الزراعية المتخصصة التي لها دور كبيرفي النهضة الزراعية الاستعمارية التي وقع التركيز على أوثقها صلة بالأهداف الاستعمارية التي أنشئت

من أجلها منها : التعليم الفلاحي والقروض الفلاحية فالأولى كانت بإنشاء مدارس تعليمية زراعية من أجل إعداد وتوفير الإطارات المدربة و الماهرة لغايات التنمية الزراعية الاستعمارية والثانية كانت بإنشاء المؤسسات المالية التي ساهمت في حصول الفلاحين الأوروبيين على المزيد من الأراضي الزراعية وإعطاء قروض (الشركة الأهلية للاحتياط) ومنحها للمستوطنين من أصحاب المحلات التجارية ومالكي الأراضي الفلاحية، ثم تحدثنا عن الدورالعملي لتشريعات العقارية مما جعلها الحكام الفرنسيين قنوات يمرونها عبرها على عملية انتقال الأراضي إلى الكولون ويوفرون من خلالها المزيد من الأراضي الزراعية على حساب معاناة و أعباء الفلاح الجزائري وذلك من النصوص التشريعية الخاصة بملكية الأراضي بدءا بمرسومين 1844 و 1846إنتهاءا بقانون 1904، ثم انتقلنا إلى المشاريع المعتمدة ذلك بالتعرض لشبكة الطرقات و المواصلات و السياسات المائية جاعلا منها دعائم تدفع بعجلة الاحتلال نحو الأمام، بما أن سقوط الأمطار في الجزائر غير منتظم و تذبذب في المناخ فاضطرت إلى إنشاء نظام المياه لاستغلالها وسعت إلى الاستيلاء على المصادر المائية من خلال تجنيد طاقات مائية كبيرة تسمح بإدخال منتوجات فلاحية تجارية جديدة و تكثيف الإنتاج وبهذا ذهبت إلى بناء السدود لخزن المياه وحفر الآبار في الجنوب وقد قدمنا أمثلة على ذلك ثم حاولت إعطاء لمحة عن شبكة الطرقالمعبدة والسكك الحديدية التي أنشأها الاستعمار الفرنسي لتسهيل المحاصيل الزراعية بالداخل وربط المناطق الغنية بالموانئ، وجاء في الفصل الثاني حيث تناولنا فيه انعكاسات السياسة الزراعية الفرنسية على المجتمع الجزائري 1930-1914من خلال المآسي التي تعرض لها الأهالي عند عملية انتزاع الأراضي ومنحها للكولون وأيضا الوضعية المزرية التي حلت بالأرياف و القرى و هو الأمر الذي حول الفلاحين الجزائريين إلى فقراء و عمال أجراء، وذلك بعرض الوضعية الفلاحين الجزائريين لعملية انتزاع الأراضي من خلال نماذج و عينات من العرائض والمذكرات الاحتجاجية الفردية و الجماعية خلال فترة دراستنا 1830-1914 من الجانب الاقتصادي لنفسح المجال على المقاومة التي استمرت طيلة فترة الدراسة وبعضالمعلومات عن دعم الفلاحين الجزائريين للأمير عبد القادر في مقاومة الاحتلال لتسليط الضوء بعد ذلك على نتائج السياسة الزراعية الفرنسية على المجتمع الجزائري، منانتشار الفقر إلى هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري و بهذا تجزأت و تفتت الأرض بعدما كانت ملكية جماعية ليتضاعف عدد الفقراء. كما ظهرت فكرة النزوح الريفي نتيجة للقوانين الفرنسية،وانتزاعالأراضي من أصحابها الشرعيين ليتراجع أحيانا وينخفض إنتاج الحبوب، وهذا أيضا انعكس سلبا على الثورة الحيوانية التي تعرضت إلى النقصان ،لننتهي بخاتمة فقد تضمنت النتائج التي تواصلنا إليها من خلال هذا العمل، لنتبع بمجموعة من الملاحق التوضيحية ذات علاقة مباشرة بالمتن.

بما أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج المتبع بذلك اتبعت طريقة فرضت نفسها تعتمد على عرض القضايا وفق المنهج الوصفي و السردي من خلال تتبع حقائق ووصفها بحيث وصفها الوقائع وسردنا الحوادث مع حصر الأمورالهامة وذلك بتتبع الزمني لمختلف سياسات فرنسا والوسائل معتمد من طرفها بشكل موازي لمجريات واقع الزراعة بغرض تبيان المعطيات واستنتاج التطورات الحاصلة بذهنية تاريخية تعتمد على مقارنة تاريخية تفصيلية لمختلف التطورات الحاصلة ولمختلف العوامل المتحكمة في الزراعة في كل مرحلة من البحث وأحيانا نعتمد على المنهج التحليلي النقدي لاستخلاص النتائج محاولة في كل مرة الربط بين الزراعة وعوامل أخرى من خلال المعطيات متحصل عليها مركزة على مختلف العناصر المرتبطة بالسياسة الزراعية الفرنسية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري وذلك من أجل الوصول إلى الحقيقة أكثر عمقا، وأيضا استخدمنا المنهج المقارن القائم على الاختلاف والتوافق والتداخل والتكامل خاصة فيما يتعلق بالمقارنة بين السياسة العثمانية والفرنسية وبينهما واهم التحولات التي عرفها الوضع الزراعي .

لقد حصرت مجموعة من المصادر والمراجع متضمنة كتب متنوعة باللغة العربية والفرنسية ومجالات بالإضافةإلى ملتقيات ورسائل جامعية التي عالجت الموضوع أو جانبا منه من أهمها المصدرين:
" المرآة" لحمدان بن عثمان خوجة" ومذكرات نقيب الإشراف" الحاج أحمد الشريف الزهار اللذان يعتبران من المصادر الهامة في تاريخ الحديث وهو نتاج العهد العثماني ، بالإضافة إلى بعض المراجع منها كتب لناصر الدين سعيدونيوهي "كتاب الجزائر في العهد العثماني" و" دراسات في تاريخ الجزائر الحديث" و"النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1830-1890" الذي يعد من الذين أولوا العناية كبيرة لدراسة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني حيث تناول فيها جوانب هامة من الحالة الاقتصادية بالجزائر وحاول أيضا دراسة الوضع الاقتصادي بصورة عامة، وأيضا كتاب لـ :

Ageron Charles Robert, « le Algériens musulmans et la France 1871–1919 »

الذي يعتبر من المراجع الأساسية لدراسة الملكية والمجتمع خلال الفترة الاستعمارية قدم معطيات جد دقيقة الملكية العقارية مستشهدا بتصريحات وتقارير المسئولين الإداريين والفرنسيين، بالإضافة إلى :عبد اللطيف بن اشتهوا في كتابه الذي تضمن دراسة الجانب الاقتصادي للجزائر منذ الاحتلال إلى الاستقلال شيء من التركيز وبخاصة منه التراكم رأس المال وأثره على المجتمع الجزائري أيضا كتاب بن داهة عدة تحت عنوان "الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض"بجزأيه الأول والثاني فقد كشف لنا الخبايا الاحتلال الفرنسي للجزائر والهدف الحقيقي من ذلك مع التحليل والنقد للحقائق، وكتاب

Djilali Sari, « la dépossésion Des Fellahs (1830–1962) »

حيث تناول فيه حالة الفلاح من خلال عملية تجريد الأرض مسلطة الضوء على المراحل المصادرات من طرف الاستعمار الفرنسي. وهناك مراجع أخرى مثبتة في قائمة المصادر والمراجع.

في محاولة تقديم إجابات لإشكالية مطروحة سلفا بالاعتماد على المصادر والمراجع واجهت صعوبات من أبرزها :

- طبيعة الموضوع في حد ذاته فموضوع الزراعة وعلاقتها بالمستعمر من المواضيع التي يصعب حصر كل ما يتعلق بها نتيجة تشعبها وخاصة خلال الفترة الاستعمارية بسبب كثافة القوانين العقارية ذات أبعاد مختلفة.
- صعوبة أخرى في إطار الزمني خصوصا لتعرض في الفترة العثمانية باعتباره فترة مفصلية بين سياسيين متناقضتين في طريقة التعامل مع الأرض .
- أن الوثائق الأرشيفية والمصادر المتعلقة بالبحث والمكتوبة باللغة الفرنسية موجودة أغلبها بدور الأرشيف بفرنسا وحتى موجودة داخل الوطن فالمؤسسات التي تتوفر عليها لا تسمح بالإعارة الخارجية وخاصة المتعلقة بالملكية لأسباب أمنية، إضافة إلى العراقيل الإدارية البيروقراطية.
- قلة السندات الإحصائية أو تضارب معطياتها وحتى وإن وجدت فهي لا تمثل الحالة الواقعة وتتطلب مجهودات لتمحيصها لاسيما المصادر الفرنسية.
- تضارب الآراء حول الإحصاءات المتعلقة بالمحاصيل الزراعية.
- سيطرة الأقلام الفرنسية على موضوع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي.

الفصل التمهيدي : الزراعة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي

مقدمة الفصل التمهيدي

المبحث الأول : الملكية العقارية للأراضي الجزائرية

المطلب الأول: أراضي الملك

المطلب الثاني: أراضي البايلك

المطلب الثالث: أراضي العرش

المبحث الثاني : الإنتاج الزراعي في العهد العثماني

المطلب الأول: الحبوب والخضر والبقول

المطلب الثاني: الأشجار المثمرة والغابات

المطلب الثالث: الصادرات والواردات للإنتاج الزراعي الجزائري

المبحث الثالث : واقع الزراعة الجزائرية في العهد العثماني

المطلب الأول: الطرق المتبعة في الزراعة

المطلب الثاني: الأوضاع السيئة للفلاح والعوامل المؤثرة فيه

المطلب الثالث: ممارسة السلطة العثمانية اتجاه الزراعة

المطلب الرابع: الثروة الحيوانية

خاتمة الفصل التمهيدي

مقدمة الفصل التمهيدي

اكتست الأرض أهمية كبيرة في العهد العثماني لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي و ارتباطها المباشر بالمحاصيل الزراعية، فالأغلبية الساحقة للمجتمع الجزائري ظلت طيلة الوجود العثماني مجتمعا ريفيا يعيش على استغلال الأرض حيث أجمعت المصادر أن 95% من هؤلاء كانوا يمارسون نشاط فلاحيا رعويا، وهذا ما جعل نوعية الأرض وامتلاكها وطريقة استغلالها أساس للحياة الاقتصادية، وقد شكلت القبيلة إطارا سياسيا و اجتماعيا للمجتمع في معظم جهات البلاد مما حافظ على شكل ملكية الأرض و نمط الإنتاج طيلة فترة الوجود العثماني حيث تسود الزراعات المعاشية وزراعة الأشجار المثمرة في المناطق الجبلية وتباين حرفتي الزراعة والرعي في المناطق التلية كما يكاد نمط الإنتاج يتحول إلى رعوي في مناطق الجنوب. فبالرغم من أن الزراعة كانت المورد الرئيسي لمعيشة غالبية السكان إلا أنها تميزت بالبساطة و البدائية وهذا الوضع أثر سلبا في مردودية الأرض وكميات الإنتاج.

المبحث الأول: الملكية العقارية للأراضي الجزائرية في العهد العثماني

تميز نظام الملكية المطبق في العهد العثماني بتكيف الإجراء والتقاليد المحلية مع الأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية، مما سهل للدولة الاستحواذ على أغلبية الأراضي التي صنفتها أراضي البايلك حيث عرفت أنماط من الملكية تتجلى فيما يلي :

المطلب الأول: أراضي الملك

واعتمادا على بعض المصادر والمراجع فهي تعتبر ملكية خاصة[1]، و الأراضي المملوكة من طرف الأفراد لهم مطلق الحرية للتصرف فيها[2]، يستغلها أصحابها مباشرة، ولا يتوجب عليهم إزاء الدولة سوى فريضتا العشر والزكاة* فكانت تتصف بعدم الاستقرار وبصغر المساحة نظرا لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء، وفي كثير من الأحيان تتعرض للمصادرة والحيازة من طرف الحكام[3]، وتنظيم أحسن الأراضي المسقية والصالحة لكل أنواع المنتوجات الفلاحية، حيث يقوم بفلاحتها بواسطة أعمال السخرة (تويزة)** [4].

ويشمل هذا النوع من الملكية أغلب مناطق التل الجزائري بحيث نجدها في ناحية الجزائر وبلاد القبائل الكبرى***، وجبال بني مناصر**** بالونشريس (بايلك التيطري)، جبال الظهرة***** وجهة مستغانم،

1- حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، ط1، الجزائر، 2008، ص154.

2- الطاهر ملاخسو، "نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية معسكر يومي 21-22 نوفمبر 2005، ص25.

* - العشر: وهي الضرائب الشرعية المباشرة التي تمس أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايلك الفعلية.

الزكاة: تؤخذ عادة على قطيع المواشي وهي تندرج ضمن ضرائب إضافية أخرى مثل المعونات والعوائد المأخوذة على رؤوس المواشي،أنظر إلى :(ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984،ص51).

3- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984،ص51.

** - تويزة: عمل تطوعي يكون لصالح فرد أو مؤسسة أثناء زراعة الأراضي والحصاد والدرس.

4- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص154.

*** - منطقة القبائل الكبرى: وهي موطن الأمازيغ الأحرار البربر تسكن في جبال جرجرة.

****- جبال بني مناصر: تمتد ما بين مدينتي شرشال وتنس.

***** - جبال الظهرة: تمتد على ساحل البحر من تنس إلى مستغانم وهي قليلة الارتفاع ، أنظر إلى :(أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، دار البصائر، الجزائر، 2008،ص10).

والمناطق الجبلية بين تلمسان ومعسكر (بايلك وهران)، ومنطقة القبائل الصغرى والأوراس في (بايلك قسنطنطينة).

بالإضافة إلى تواجد الملك في الواحات الصحراوية وفي بعض المناطق السهبية مثل حوض الشلف[1] ومثال آخر الملكيات الواقعة بالقرب من مدن الجزائر وقسنطينة ووهران التي أصبحت في حوزة بعض الأتراك والكراغلة والحضر، واشتهرت منها ملكية بايات الغرب بمصرغين والدار البيضاء الواقعة بالقرب من وهران وملكية صالح باي بالقرب من عين سيدي محمد الغراب، ولقد قدر وارني warnier مساحتها بحوالي أربعة ملايين ونصف المليون هكتار ولم يخضع أغلب هذا النوع من الأرض للسلطة العثمانية الأمر الذي أدى إلى استغلال الفلاحين لأغلبها بعيدا عن الرقابة العثمانية وإلى الإفلات من الالتزامات الضرائبية خلال فترات الضعف التي كان يمر بها النظام العثماني[2].

وقد ذكر حمدان بن عثمان خوجة* أنه كانت له مزارع في متيجة كملكية خاصة[3].

ويذكر بويان bouyanne أن الداي كثيرا منا كان يعمد إلى بيع أراضي البايلك لبعض الأفراد كما كان يقوم ببيع رخص تسمح بتحويل الأراضي العرش إلى أراضي الملك خاصة إلا أن هذا الامتياز لا يمنح إلا للقبائل المسالمة أو التي تساعد الأتراك على محاربة القبائل المتمردة[4]، ويذكر على سبيل المثال ما أوردته لوحة المؤسسات الفرنسية في الجزائر بأن عائل أولاد فقون التي تملك أوسع الأراضي الفلاحية في بايلك قسنطينة قد حصلت عليها منذ دخول الأتراك إلى الجزائر وذالك مكافئة لها عن مساعدتها ليوسف خليفة خير الدين باشا أثناء فتحه لقسنطينة التي كان يدافع عنها أولاد عبد المؤمن[5].

المطلب الثاني: أراضي البايلك*

1- رشيد فارح، "المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية سيدى بلعباس يومي 20-21 ماي 2006، ص89. وقد ذكر في مداخلته بأن نظام الملك يتشابه تقريبا مع نظام الملكية الفردية في القانون الفرنسي مع بعض الاختلاف.

2- احميدة عميراوي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، ط2، الجزائر ، 2007، ص42.

3- أحمد حسين السليماني، "نزع الملكية العقارية للجزائر 1830-1871"، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 6، مارس 2002، ص115.

4- سلطاني الشريف ، "أوضاع ملكية الأراضي بالجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي"، بحث تمهيدي، دائرة التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية ،جامعة قسنطينة ، 1977-1978، ص22.

5- المرجع نفسه.

يتفق كل من نوشى وبويان بأن أرضي البايلك هي الأراضي التابعة للدولة التركية التي تملك مساحات واسعة تستثمرها مثلما يستثمر الشخص المالك العادي أرضه وهذه الأراضي تعود ملكيتها للدولة مباشرة ويحق للحكام التصرف فيها، أغلبها تم إلحاقه بسجلات البايلك عن طريق المصادرة والشراء ووضع اليد في الشغور أو عند ترحيل السكان المقيمين عليها وذلك عند امتناعهم عن دفع الضريبة أو عصيانهم أوامر القياد ورجال البايلك[1].

وتتنازل عنها الدولة لصالح:

- كبار الموظفين.
- القبائل التي تدعى (العزل) التي تقدم المقاتلين للسلطة التركية زيادة على تخصيص جزء من المحاصيل الزراعية للباي[2].
- دفع الفلاحين للإتاوات المفروضة عليهم[3].

وأغلب أراض البايلك توجد بمنطقة دار السلطان وجهات وهران و قسنطينة ففي إقليم دار السلطان كانت تعرف بأحواش البايلك وتتوزع على ثلاث عشرة مزرعة كبيرة يعمل بها الخماسة وفي نواحي وهران كانت ملكيات البايلك تقدر بـ 11.250 هكتار أغلبها يقع بالسهول القريبة من المدينة حيث تقيم عشائر والدوائر التي استقرت في الأماكن التي كانت تقيم عليها القبائل المعادية للأتراك كالأمحال أو المتعاملة مع الإسبان كبني عامر وقليتة، أما الجهات الشرقية فكانت تنتشر على مساحة شاسعة حول مدينة قسنطينة تقدر بستين ألف هكتار يشتغل منها 48 ألف في زراعة الحبوب و12 ألف لإنتاج الخضر والفواكه المختلفة [4].
وقد وضع الفرنسيون يدهم عليها اثر الاحتلال وقدروا مساحتها عام 1841 حسب إحصاء وارني **warnier** بـ 112.351 هكتارا وعند إصدار قانون سيناتوس كونسيلت **senatus consulte** عام 1867 قدرت بما لا يقل عن 146.693 هكتارا والتحق بإدارة الدومين.

---

*-البايلك: في العهد العثماني هي العمالة ويمكن تسميتها مقاطعة أو الولاية أنضر إلى :(أمال شلبي التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956 ،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،قسم التاريخ ،كلية الآداب والعلوم الانسانية ،جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص29.

1- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص51.

2- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص154.

3- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر 1830-1962، ترجمة نخبة من الأساتذة ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص27.

4- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص52-53.

أما استغلال أراضي البايلك فكان يتم مباشرة من طرف الحاكم الذين يستخدمون الخامسة رتب البايلك أو يلتجئون إلى تسخير قبائل الرعية " تويزة" [1].

ومن بين أراضي البايلك نجد هناك عدة أنواع منها :

1- **الأراضي الميتة** : وهي الأراضي التي تركت بدون استغلال أو التي كانت غير صالحة للفلاحة ويمكن تملكها عن طريق الاستصلاح مع الاحتفاظ حق البايلك بحق ضمها إلى أراضي البايلك أو منحها في شكل امتياز لمن يريد إحياءها [2].

2- **أراضي المخزن** : هذا النوع من الملكية يسمى بشكل مميز في الشرق الجزائري بأرضي" العزل " سميت كذلك لعزلها عن أرض السلطان وقامت أساس على المصادرة مثلما هو الحال حين صادر الحاج أحمد باي أملاك أولاد عبد النور وهو نوع يختلف عن أرضي أخرى لأنه كان يعد من الحيازات التي يملكها البايلك ويمنحها لشخص أو لمجموعة مقابل القيام بدورين هما فلاحة الأرض وفرض الأمن دون دفع الضرائب إلا الزكاة والعشر التي هي ضريبة مفروضة على جميع المسلمين لأن المعروف عن النظام العثماني في الجزائر أنه أحدث سلطات بالريف والمدينة معا إذ أنه دعم تواجده بقبائل مخزنية بعد أن منح لها أراضي، وإن الملكية المخزن بالشرق تختلف عما هي في الغرب الجزائري حيث كانت في هذا القطاع الأخير تشبه ملكية العرش إذ كان مستثمروها لا يبيعونها ولا يهبونها ولا يسمحون لغيرهم باستغلالها شأن الملكية الخاصة [3].

وهذه الأراضي لها عدة أنواع وهي :

أ- عزل الخماسة: تستغل هذه الأراضي من قبل الخماسين مع منحهم وسائل الإنتاج 5/1 على أن يدفع 5/4 من المردود الباي.

ب-عزل الجبري أو الأراضي الجوابرية وتمثل الجزء الأكبر من أراض البايلك.

ج- عزل الغريب: وهي الأرض التي تقطع لمن يقوم برعاية ماشية الباي مقابل دفع عشر المحصول.

1- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص52-53.

2- شريطية عيسى، "الريف الجزائري في السينما الاستعمارية الصورة والأيديولوجية دراسة سوسيولوجية"، رسالة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإعلام والاتصال، معهد العلوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، ديسمبر 1993، ص46.

3- احميدة عميراوي، المرجع السابق، ص46.

د- عزل متاع الجبل: تقع هذه الأراضي في مناطق الجبلية التي يجد البايلك صعوبة كبيرة في فرض سيطرته عليها فمنح استغلالها لبعض العائلات القوية مقابل المال مثل عائلة ابن فقون كما سبق ذكره في المثال[1].

3- **أراضي الوقف:** التي حبست لإنفاق على العمال الخيرية والمؤسسات الدينية وأوكل التصرف فيها لناظر الأوقاف ومساعدين من الوكلاء وقد انتشرت الأوقاف في أواخر العهد العثماني وتركزت بالغرب من المدن الكبرى حيث أصبحت بعض التقارير تغطي ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة بالمناطق الخاضعة مباشرة للبايلك [2].

المطلب الثالث : أراضي العرش

العرش هو نظام يمنح الهيمنة أو الحق الانتفاع لجميع الأفراد القبيلة ،حيث يمكن اعتباره ملكية مشتركة بين أفراد القبيلة [3]، تختلف التسميات هذا النوع من الملكية من منطقة إلى أخرى وهنا اخترت اسم العرش المعروف لدى منطقة الشرق الجزائري وفي جهة الغرب تسمى أراضي سبيقة التي فرنست بكلمة sabega وفي مناطق أخرى أراضي مشاعة[4].

وهذه الأراضي تخضع لملكية القبائل[5]، ويعود حق التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو الدوار[6] فهي تستغل من طرف القبيلة وتنتقل حيازتها بين أفراد الأسرة عن طريق الميراث دون أن يتملكها أصحابها بسندات رسمية وليس لهم حق التصرف سواء عن طريق البيع أو المبادلة[7].

حددت مساحتها عام 1830 بحوالي خمسة ملايين هكتار أما كيفية استغلالها فتستخدم طريقتين هما الطريقة الزراعية والطريقة الزراعية الرعوية في آن واحد[8].

1- عز الدين بومز، "الضباط الفرنسيين الإداريين في إقليم الشرق الجزائري إرنست مرسيه نموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، تخصص تاريخ وحضارات البحر الأبيض المتوسط، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتورى قسنطينة، 2007-2008، ص60.

2- ناصر الدين سعيدوني، مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 53.

3- محمد العربي الزبيرى، التجارة الخارجية ....،المرجع السابق، ص59.

4 - ناصر الدين سعيدوني، مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 52.

5- رشيد فارح، المرجع السابق، ص91.

6- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص52.

7- الطاهر ملاخسو، المرجع السابق، ص45.

8- احميدة عميرواي، المرجع السابق، ص45.

ويتميز نظام العرش بالخصوصيات الآتية:

- حق جميع أفراد القبيلة في الانتفاع بالأرض، وكل قبيلة حرة في تنظيم الاستغلال وفق ما يتماشى مع حاجياتها.
- كل فرد من القبيلة يورث حق الاستغلال للذكور من الورثة.
- لا يحق لأي فرد إجراء معاملة عقارية على الجزء الذي ينتفع به سواء بالبيع أو المبادلة*.
- حق القبيلة في التصرف بتحويل الاستغلال إلى فرد آخر من القبيلة في حالة موت المنتفع دون ترك ورثة ذكور أو تركه لأرضه دون استغلال لمدة طويلة، وذلك بقرار من الجماعة**.
- عدم خضوع المنازعات لمثل هذه الأراضي لسلطة القاضي الشرعية وإنما تعرض مثل هذه المنازعات على الجماعة وعلى موظفي البايلك والرياس.
- يدفع أفراد القبيلة بالإضافة إلى الزكاة أو العشر ضريبة خاصة تسمى الخراج أو الحكور[1].

وأغلب هذه الأراضي من الملكيات يوجد بالمناطق الممتنعة على السلطة المركزية وغير خاضعة مباشرة للحكام والمعروفة بالخلاء متميزة بحصانتها الطبيعية وقلة خصوبتها[2].

---

*- ولتوسع أكثر سنرى في الفصل الأول أن الاحتلال سعى إلى وضع استثناءات لهذا المبدأ بشكل يسمح ببيع أراضي العرش.

** - الجماعة: هي هيئة يختارها أعضاء القبيلة مع العائلات للتقرير والتداول فيما يهم القبيلة،أنضر إلى(رشيد فارح، المرجع السابق، ص92).

1- رشيد فارح، المرجع السابق، ص91.

2- حياة بودويرة، "الملكية والمجتمع في المنطقة فرجيوة خلال القرن التاسع عشر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص الريف والبادية، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة،2011-2012، ص25.

المبحث الثاني: الإنتاج الزراعي في العهد العثماني

من حيث الإنتاج الزراعي بالإيالة الجزائرية فقد اختصت كل منطقة بإنتاج نوع معين من المحاصيل الزراعية حسب ظروفها الطبيعية والمناخية منها:

المطلب الأول: الحبوب والخضار والبقول : من أهم موارد البلاد الجزائرية وتتمثل في :

1- **القمح:** من المحاصيل الجزائرية هامة تنتج نوعا جيد من القمح يدعى بالقمح البليوني أو القمح الصلب الذي يصنع منه الخبز الجيد في مناطق الأطلس التلي والهضاب الداخلية أما المناطق الساحلية وبعض السهول المنخفضة فكانت تنتج قمحا منحط النوعية وذلك لنوعية التربة وارتفاع الرطوبة ونسبة التساقط[1].

وقد ذكر حمدان خوجة «أن قمح متيجة هو أقل جودة من غيره ولونه يميل إلى السواد فكمية النشاء فيه أقل من تلك التي تحتوي عليها القموح الأخرى ولا يمكن خزنه لأكثر من سنة لأنه يتعرض للفساد وهذا ناتج عن جو المنطقة ومناخها[2]»، وعادة يبدأ الحرث في وسط أكتوبر بعد سقوط الأمطار الخريفية ويأتي الحصاد في آخر ماي أو بداية جوان[3].

بالإضافة إلى القمح هناك الشعير فمعظم سكان السهول يستهلكون الشعير بكثرة رغم توفر القمح لديهم[4]، فقد اشتهرت منطقة الحضنة بشعير الذي يكاد يكون الأكثر زراعة وملائمة لطبيعة المناخية ويحتل أكبر مساحات الزراعية ويعتمد الاهالي في معيشتهم ومعيشة الحيوانات كعلف لتحسين تغذيتهم وتتوزع زراعته في منحدرات جبال الحضنة وسهولها[5].

1- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص58.

2- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والطباعة، الجزائر، 1982، ص87.

3- وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص143.

4- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر نفسه، ص70.

5- بيرم كمال، "الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840-1954"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص329.

وهناك حبوب أخرى كالخرطال التي تسمى القصيبة وتبذر لعلف الدواب، والذرى التي تزرع في السهول الخصبة الداخلية والساحلية وفي المناطق الجبلية الملائمة وبعض الجهات الهضاب العليا الداخلية الممطرة ويختلف مردود الحبوب من منطقة إلى أخرى بسبب خصوبة التربة وكمية الأمطار النازلة[1].

2- الخضار والبقول: فهناك أنواع مختلفة منها:

البصل والطماطم والخيار والبطاطس والفلفل والدلاع والفول والبطيخ[2] والثوم واللفت والجزر والسلاطة والفقوس والباذنجان والقصبر والنعناع والبسباس والكرافس والفول السوداني وهناك نوع من الخضر الجافة التي تعتمد فقط على الأمطار وتزرع في المنحدرات وبعض الجهات الهضاب والسهول العليا منها: اللوبيا والجلبانة والعدس والحمص والفول والأرز[3] حيث قال عنه هذا الأخير دوبارادي* ما يلي: « في إقليم الجزائر وعلى مسافة يوم واحد من المدينة باتجاه الجنوب يزرع الأرز في منطقة مدينة محصنة بجدار تسمى مليانة وشرع أيضا في زراعته منذ سنوات بناحية مينا في غرب البلاد واستحسن النوع الذي تنتجه مليانة » وقال أيضا « بأن الأتراك كانوا يفضلونه»[4].

ويضاف إلى إنتاج البساتين بعض المزروعات النادرة مثل القطن والتبغ والكتان والحلفاء[5] فقد ذكر حمدان خوجة: « بأن لديه مزارع يزرع فيها القطن وهي زراعة منتجة لا يعرفها العرب» وكان ينبت في سهول مينا والشلف وجهات مستغانم[6] ويوجه محصوله إلى المدن لمعالجته وصنع الملابس منه.

1- يحي بوعزيز، مع تاريخ الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1999، ص323،324.

2- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص59.

3 - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص325.

* - فانتورد دوبارادي جون ميشال: ولد بمرسيليا عام 1739م والتحق بمدرسة اللغات الشرقية بباريس وتكون بها لمدة خمس سنوات وبعدها صار مترجما بالقسطنطينية مثل والده الذي اشتغل مترجما في العديد من قنصليات بلاد المشرق، انتقل إلى صيدا وإلى القاهرة ثم عاد إلى فرنسا وتوجه إلى المغرب ثم تونس التي تولى منصب الترجمة ما بين 1780-1786م وعين 1788م بالجزائر قضى بها مدة عامين رافق نابليون في حملته على مصر وأصبح مستشاره وتوفى 1799م.

4- ودان بوغفالة، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينتي المدية ومليانة في العهد العثماني، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر 2009، ص61-62.

5- حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 88.

6- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830، المرجع السابق، ص33.

وذكر التمقرتي في النفحة المسكية بأن: « مستغانم يوجد في أرضها القطن» ومن جهة أخرى كان الجزائريون يقومون بزراعة الكتان الذي كان يزرع بكثرة في السهول المحيطة بالمدينة ويمد العاملين في نسج القماش بالمادة الأولية[1] ويعتبر من النوع الممتاز حتى أن الديوان كان يرسل منه هدايا إلى القسطنطينية.

أما التبغ فكانت الإيالة تزرع مساحات شاسعة منه والذي يعتبر من أرقى الأنواع في العالم ويصدر من البلدان المجاورة[2]، وكان يزرع في نواحي عنابة وفي جهات دار السلطان وفي بعض الواحات الصحراوية، وقد تميز تبغ وادي سوف الممزوج بالحشائش الطبيعية بطيبة ونكهة وإقبال المدخنين عليه وعرف تبغ أولاد شلبي بمتيجة الوسطى بنوعيته الممتازة[3]، أما الحلفاء فتعتبر الثروة الطبيعية الوحيدة التي وهبها الله للأرض توجد في الهضاب المرتفعة وتصنع منها أجود أنواع الورق كما أن الإبل تتخذها كغذاء لها[4].

بالإضافة إلى هذه المزروعات إنتاج العسل والشمع من المواد النادرة التي أقبل الأوروبيون على استيرادها وبهذا بادرت الحكومة إلى احتكار هذه التجارة وإعطاء حق تصديرهما إلى شركات أجنبية[5] وكانت تشتهر به الجهات الشرقية من الجزائر إقليم عنابة والقالة والأقاليم الجبلية من بايلك الغرب الممتد من رأس فاكون إلى الحدود الغربية وبايلك الغرب وقد كان الأهالي يستهلكون جزء منه ويبيعون الباقي لوكلاء البايلك[6]، وتعتبر بجاية المصدر الأساسي لزيت الزيتون والشمع والعسل التي كانت تصدر منه إلى موانئ المتوسط الشرقية[7].

المطلب الثاني: الغابات والأشجار المثمرة

1- الغابات

1- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2000، ص515.

2-محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص60.

3- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص59.

4- أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص80.

5- ناصرالدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص514.

6- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص59.

7- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص141.

كانت تغطي مساحات شاسعة من جهات التل والهضاب العليا ومرتفعات الأطلس الصحراوي قبل أن تنحصر مساحتها أواخر العهد العثماني بفعل قلع وقطع عدد كبير منها لاستخدام خشبها في إقامة المساكن وصنع الأثاث والطهي والتدفئة[1]، والغابات الجزائرية وان كانت ضيقة المساحة إلا أنها تشمل جل أنواع الأشجار التي توجد بالغابات الكبرى في مختلف البلاد[2].

ونجد قسما هاما من أراضي الجزائر الشمالية كان في الفترة التركية مغطاة بالغابات وقد أزيل قسم كبير من هذه الغابات في أوائل القرن 19م نتيجة انتشار الحياة الرعوية، فمنطقة الهضاب العليا الشرقية أصبحت جرداء لا تدل على غاباتها المنقرضة سوى بعض المظاهر الجغرافية، وحتى منطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر قطعت أشجارها سنة 1789[3].

ومن أهم منتوج النخيل هو التمر الذي يعتبر هام جدا بعد الحبوب فمنطقة الزاب تحتوي على أجود أنواع التمور في العالم[4] منها دقلة نور، الغرس، مشى دقلة، المكنتيشي...[5].

2- الأشجار المثمرة

كالتين والزيتون والبرتقال والعنب والخوخ وحب الملوك (الكرز) والمشمش[6] والرمان والتفاح والإيجاص والزعرورة والليمون واللوز والتين الشوكي (الهندي) والبلوط والباكورا[7] والتاي والقرنفل والتوت والبرقوق (العين)[8] ومن بينهم أنواع من الأشجار لا تحتاج إلى سقي، وإنما تكتفي بمياه الأمطار مثل التين والزيتون والتوت والبلوط[9].

1- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهددي بوعبدلي، المرجع السابق، ص59.

2- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص230.

3- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ...، المرجع نفسه، ص31.

4- محمد العربي حرز الله، منطقة الزاب مائة عام من المقاومة 1830-1930، دار السبيل، 2009، ص24.

5- الشيخ أحمد خمار، تحفة الخليل في نبذة من تاريخ بسكرة النخيل 1918-2005، مطبعة الفجر، بسكرة، 2007، ص100.

6- ناصر الدين سعيدوني، السيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص59.

7- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص325.

8- ابراهيم محمد الساسي العوامر، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، ثالة، ط2، الجزائر، 2009، ص72- 73.

9- يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص326.

وفي أواخر العهد العثماني كانت الأشجار المثمرة في كثير من البساتين تثمر مرتين وأحيانا ثلاث مرات في السنة ويعود ذلك إلى خصبة التربة وعناية الفلاحين[1] وقد اشتهرت بلاد القبائل بأشجار التين والزيتون التي تعتبر المورد الأساسي لحياتهم ومعاشاتهم، والأوراس اشتهرت بالمشمش واللوز[2] وهناك بعض البساتين تدعى ببساتين الحنة لأن غرس شجرة الحناء يكثر فيها[3].

بإضافة إلى النباتات أخرى تنبت في الواحات والصحراء وهي نباتات عشبية والحشائش، فهي للرعي والتداوي منها: البشنة و السعد و البسباس و العرعار والفقاع و الفيجل والحرمل.[4]

وارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية بالقبائل وطرارة* والمدية وازدهرت البساتين بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية كوهران ومعسكر وتلمسان والمدية ومليانة والبليدة وعنابة وقسنطينة[5].

المطلب الثالث: الصادرات والواردات لإنتاج الزراعي الجزائري

1- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص137.

2- يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص 326.

3- الشيخ أحمد خمار، المرجع السابق ، ص100.

4- إبراهيم محمد الساسي العوامر، المرجع السابق ، ص59.

* - طرارة: وهي تعلو مدينة الغزوات من الناحية الشرقية ويقطع هذه الجبال فج"تافنة" المشهور في التاريخ انظر إلى:(أحمد توفيق المدني، أبطال المقاومة الجزائرية، ص36).

5 - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 32.

من خلال الموقع الجغرافي للجزائر فهي تعتبر منطقة عبور وهمزة وصل وشريان تجاري صحراوي يربط تجارة شمالية والجنوبية وسوق التقاء فيه كل البضائع المغربية والعثمانية الأمر الذي زاد من أهمية طرق التل لأنها ذات أهمية إستراتيجية من الناحية التجارية واقتصادية فهي تربط الحواضر الكبرى كقسنطينة والجزائر ومعسكر وتلمسان والعامل الذي دعم اقتصاد الواحات كمتليلي وميزاب وورقلة وعين صالح وتوات وغات التي كانت معبر القوافل الصحراوية المنتقلة بين إقليم تافلالت بالمغرب وواحة غدامس بليبيا وحوض النيجر بالسودان نخص بالذكر قوافل الحج[1].

1- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص73.

- فالإيالة الجزائرية كانت بها عدة موانئ منتشرة على الشاطئ طوله حوالي 240 ميلا مقابل لسواحل اسبانيا وفرنسا وإيطاليا وأهمها:

القالة: كانت في حوزة الشركة الملكية الإفريقية تصدر منها الحبوب إلى مرسيليا، مرساها واسع وبها جميع شروط الملاحة، مناخها غير صحي ولذلك أخليت لصالح مدينة عنابة.

عنابة: فيها ثلاثة مراسي: رأس الحمام، الخروبة، حصن الجنوبين.

ستورة: كانت على مقربة من سكيكدة وهي تابعة لميناء عنابة لأنها لم تكن ذات أهمية كبرى.

القل وجيجل: لتصدير المنتوجات المحلية، ولا يستورادان أي شيء.

بجاية قال عنها الإنجليز إنها تشكل جبل طارق الثاني، لأن خليجها جميل ومرتفع جدا".

شرشال: وهو ميناء صغير يمتد على هكتارين فقط، أما المرسى فمحمي بعدة أرصفة ولكن مدخله ضيق وصعب جدا، ولذلك لم تتمكن السلطات من توسيعه.

الجزائر: وهي أهم موانئ الإيالة وتتكون من عدة جزر، وتشتمل على مراتع كبيرة.

وهران: يمتد الميناء على 24 هكتار وتصل أعماق المرسى فيه إلى 20 مترا وقد عمل الإسبانيون على توسيعه وتدعيم لرصيف الذي يحميه.

المرسى الكبير: يقع على بعد ستة كيلومترات غربي خليج وهران، مرساه ممتاز لأن جبل سنتون يحميه من الرياح الغربية وكان الميناء الرسمي في بايلك الغرب.

- كانت طرق المواصلات البرية بالجزائر تختلف عن مثيلاتها في القارة الأوروبية وبلاد المغرب حيث أنه كانت تتم عبر:

- الطريق العرضاني الشمالي: يربط تونس بفاس مرورا بمدن الكاف وقسنطينة وسطيف و الجزائر.
- الطريق العرضاني الأوسط: يربط قفصة بمدينة فليك، مرورا بمدن بسكرة والأغواك والبيض.
- الطريق العرضاني الجنوبي: يربط نقطة بتافيلالت مرورا بأهم واحات الجزائر.
- الطريق القطري الغربي: يربط وادي سوف بالعاصمة بالعاصمة ويمر بمدينتي بسكرة وبوسعادة.
- الطريق القطري الشرقي: يربط وادي ميزاب بتونس مرورا بمدن الأغواط وبوسعادة والكاف.
- طريق وادي سوف–غدامس: يتصل هذا الطريق بالطريق العرضاني الجنوبي في بنو حديد.
- طريق غاط–عين صالح الجبلي: وهو صعب جدا ولا يقطع في أقل من 20 يوما.
- طريق ورقلة –غدامس: يقطع في عشرة أيام، وهو محفوف بالمخاطر بسبب ما فيه من كثبان رملية.
- طريق غاط–عين صالح السهلي: وهو أطول من الأول ولكنه أسهل ويقطع في حوالي 40 يوما.

أنظر إلى:(محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية ......، المرجع السابق، ص65–68).

بالإضافة إلى هذه مسالك صحراوية كان للجزائر شبكة طرقات تربط المدن الداخلية بالموانئ مشكلة العصب الحي للتجارة الخارجية زيادة على البواخر العظيمة تقوم بالمواصلة التجارية بين الجزائر وسائر الأقطار العربية والإسلامية والأوروبية وعن طريق القوافل العظيمة التي تجوب البلاد العربية وإفريقيا.

وتتمثل صادراتها في القمح، الشعير والحنطة والذرى والأرز وأيضا الشمع والعسل وزيت الزيتون والبرتقال والليمون والكرموس والتمر[1]، بالإضافة إلى العنب، التين[2]. والصوف والجلود ومنتجات أخرى صغيرة[3] ومن الحيوانات والأبقار والأغنام[4] والخيول هذه الأخيرة كانت هامة للتصدير والأفراس الجيدة كثير ما كانت ضمن هدايا أصحاب السيادة الجزائرية إلى الأمراء المسيحيين[5].غير أن العناصر السالفة ذكرها من الصادرات ليست ثابتة وغير منتظمة فهي تخضع لظروف الطبيعية مناخية ومتطلبات السوق الخارجية حيث حيث كانت تخضع للطلب الخارجي عليها أما العناصر التي يمكن اعتبارها ثابتة في تجارة الصادرات تتمثل في كل من الشمع والجلود والصوف[6].

كما كانت التجارة موجه نحو أوروبا مراقبة من طرف الدولة، فالقمح لا يغادر من موانئ البلاد إلا بترخيص من الداي، وبهذا أخذت موقعا هاما ضمن قائمة الصادرات ويعتبر بايلك الشرق أكثر المناطق تصديرا لها، وبالمقابل كانت الإيالة تستورد مجموعة متنوعة من المنتجات من البلدان الأوروبية تأتي من مدينتي مرسيليا وليفورنة وفي كل سنة مرسيليا من 5 إلى 6 سفن محملة بالسكر والبن والورق والحديد والأقمشة والكتان الهندي الرفيع والأواني المعدنية المنزلية والحديد الصلب والألمنيوم والرصاص والقصدير[7].

1- جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، دار الرائد الكتاب، الجزائر، 2010، ص308.

2- جمال قنان، أوضاع الجزائر عشية الغزو الفرنسي 1800-1830، الذاكرة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، العدد 6 نوفمبر 2006، ص15.

3- دودو أبو العيد، الجزائر في مؤلفات الراحلين الألمان 1830-1855 ،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص75.

4- جمال قنان، نصوص ووثائق ....، المرجع السابق، ص 308.

5- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص142.

6- جمال قنان، نصوص ووثائق...، المرجع السابق، ص308. أنظر أيضا إلى: (أوضاع الجزائر عشية الغزو الفرنسي 1800-1830، الذاكرة، ص15).

7- صالح عباد، الجزائريين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية المطبعة الجهوية، قسنطينة، د س، ص343-342.

وتستقبل بعض السلع من المشرق (أزمير، دمشق، مصر)[1] وتشمل القطن المعزول والخام والأقمشة وأمتعة الذهب والفضة والعلك والأمشاط والبهارات والمواد الممزوجة للصباغة والتلوين[2]، وكانت هذه المبادلات التجارية بين بين الجزائر وكثير من أقطار العالم مستمرة بانتظام وقد ترك لليهود القيام بتجارة الإصدار والإيراد في أواخر العهد العثماني[3].

للجزائر موانئ عدة للتصدير تمثلت في : ميناء مدينة الجزائر و ميناء القالة وميناء بجاية وميناء دلس وميناء أرزيو وميناء وهران والمرسى الكبير وميناء عنابة ورأس جنات، كما ربطت هذه الموانئ بأسواق داخلية منها : سوق الخميس ورأس تنس والقليعة وستورا وقسنطينة [4]، وكانت قسنطينة فيما يقوله أهاليها مركزا تجاريا هاما وذالك لموقعها بين الجزائر وعنابة وتونس تباع فيها كل السلع من القمح والثمار والمنتجات[5].

المبحث الثالث: واقع الزراعة الجزائرية في العهد العثماني

يعتبر قطاع الزراعة من أهم عوامل اقتصادية لإيالة الجزائرية.

1- جمال قنان ، أوضاع الجزائر ......، المرجع السابق، ص15.

2 - وليم سبنسر، المرجع السابق، ص145.

3- يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر.....، المرجع السابق، ص74.

ويقصد باليهود هما شركة بكري وبوشناق التي كانت تتحكم في ثلثي التجارة وتتحكم في الأسعار بصورة تعسفية اعتباطية وكانت تستجلب المنتجات من المناطق الداخلية عن طريق الحصول عليها بأبخس الأثمان، إما في الأسواق أو من مستودعات بضائع قادة القوافل أو من المخازن التي كانت تستودع فيها الضرائب العينية، أنضر إلى:

(Charles-André julien, Histoire de l'Algerie Contemporaine la Conquete et les Debuts de la Colonisation (1827-1871) casbal editions p.19) ،وللمزيد حول شركة بكري وبوشناق راجع : وداد بيلامي،"النفوذ الاقتصادي- السياسي ليهود الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2004.

4- بنور فريد، المخططات الفرنسية تجاه الجزائر 1782-1830، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، دب، 2008، ص464.

5- فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي 1732-1837، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، سحب الطباعة الشعبية للجيش الجزائرى، الجزائر، 2007، ص87 .

المطلب الأول: الطرق المتبعة في الزراعة

تميزت بالبدائية فوسائل الإنتاج كانت بسيطة وعتيقة ولم تتطور منذ القدم وهي أدوات بسيطة منها المحراث الخشبي[1] الذي يعتبر الأداة الأساسية للحرث مكون من قطعتين قصيرتين مجمعتين ومزود بالسكة الحديدية في طرفه الأسفل وقد حالت دون تعمقه في التربة واقتصر أثره على ملامسة الأرض ويربط في عنق الحيوان ومن ثم تجره الحيوانات كالثيران والأحصنة والبغال والأحمرة في المناطق الجبلية المنبسطة وشبه المنبسطة وبفأس وعضلات الإنسان في المناطق الجبلية الوعرة الشديدة الانحدار، ويستغل المنجل اليدوي في الحصاد والمدرة والحيوانات في الدرس والتصفية[2] وفرشاة لجمع بقايا المحصول الزراعي[3] ولتسميد التربة يستعمل الفلاح في شكل سماد ويسمى سرجين(غبار) فضلات الحيوانات و الأعشاب وأوراق الأشجار التي يحرقها في فصل الصيف فيبذرها في الحقول، وتفلح الأرض سنة وتترك للراحة في السنة الموالية وذلك عندما لا تتوفر هذه الأسمدة وأيضا لتعيد خصوبتها، وفقا لطريقة المناوبة المعروفة وهي طريقة لا تتضمن إلا مردودا محدودا، أما طريقة غرس النخيل فيتطوع فيها جميع سكان القرية في جملة دون مقابل (تويزة)[4] وغالبا ما يحصد الزرع في كل مكان وفي أوقات متقاربة.[5]

فيما يخص الري المنتظم فهو قليل بسبب عدم توفر الخزانات والقنوات لأن معظم الأنهار تفيض وتخرج عن مجاريها في الشتاء وتجف خلال فصل الصيف[6] فوسائل الري كانت شبه مفقودة ماعدا بعض السدود الترابية المقامة على الوديان القريبة من المدن مثل هذه الأعمال محدودة وقليلة انتشار[7]* أما الارتفاع بالمياه الجوفية والمجاري المائية كان لا يتعدى إقامة حواجز بسيطة من الطين والأخشاب التي لا تقوى على الحد من الفيضانات ولا تسمح بتخزين المياه للانتفاع بها في الزراعة مثل السدود البسيطة التي كان الأهالي

1- الغالي الغربي، العدوان الفرنسي على الجزائر، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، 2007، دب، ص32.

2 - يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، المرجع السابق، ص324.

3 - الغالي غربي، المرجع نفسه، ص32.

4- الشيخ أحمد خمار، المرجع السابق، ص98.

5- المنور مروش: المرجع السابق، ص368.

6- إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، طبع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1982، ص24.

7- الغالي غربي، المرجع السابق، ص32.

* - غالبا ما كانت نتيجة أعمال يقوم بها عبيد أو أسرى لصالح الباي أو لفائدة الإقطاعيين.

يقيمونها[1] باستثناء التي كانت مواكبة التي جاء بها الأندلسيون في القرن السادس عشر من تنظيم الري ببعض الأراضي مثل الحقول الواقعة على الوادي الكبير بالقرب من البليدة أو المجاورة لمدينة الجزائر وما شيده الآغا يحي من سدود بنواحي التيطري مثل سدود اللحم الذي استقدم لبنائه العمال مهرة من جهات جرجرة.

مما زاد من تدهور وتراجع قطاع الزراعة هو عدم وجود ما يسمى بالتقنيات المستخدمة في تجفيف الأراضي إفراغ المياه الراكدة من المستنقعات وتهيئة بعض أراضي زراعية فقد أهملت نهائيا[2] الأمر الذي ترك أراضي سهول مشاعة تبقي دون استغلال، وبهذه الوسائل البسيطة ظلت أغلب الأراضي الخصبة تعاني الإهمال وتنتشر فيها المستنقعات مثل سهول عنابة ووهران الجزائر[3] وقد وصف عالم المعرفة دي فونتين Des fontaines * « وفي سنة 1784 سهل متيجة بأنه مملوء بهواء الأمراض المعدية وتتخللها في كل الجهات المياه الراكدة المشكلة من مستنقعات بهواء الأمراض غير صحية»[4].

المطلب الثانى: الأوضاع السيئة والظروف الصعبة للفلاح والزراعة والعوامل المتحكمة فيها

شهدت الجزائر أوضاع صعبة للغاية تميزت بظهور الجفاف والمجاعات وتعدد وتوالي الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات وغزو الجراد، الأمر الذي أدى إلى تردي الأوضاع الصحية فانتشرت الأمراض والأوبئة الفتاكة التي كانت لها أسوأ الآثار على البلاد والعباد على حد سواء كما أثرت سلبا على الزراعة حيث افتقرت الأرياف والمدن من سكانها وكثرت الأمراض والأوبئة بشكل يثير الانتباه مما أدى إلى تأثير على قلة أو ندرة للبد العاملة في الزراعة بإضافة إلى ظروف مناخية كانت تعانى قلة الأمطار وسوء توزيعها خلال الموسم الزراعي، فغالبا ما تنعدم في فصل الصيف إذ غالبا يتعذر البذر والحرث مما أدى إلى انعدام الإنتاج وظهور المجاعات.

"1- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ بوعبدلي، المرجع السابق، ص57.

2- الغالي غربي، المرجع السابق، ص33.

3- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص57.

* دي فونتين Des fontianes: نشأ دي فونتاين في وسط عايلة مزارعين ميسورة الحال، درس بباريس وتخرج من كلية الطب إلتحق إلى شمال افريقيا دامت أكثر من عامين أوت 1783-نوفمبر 1785م وكانت في الجزائر تدرج في الترقية من منصب أستاذ النبات في حديقة الملك عام 1786م إلى منصب رئيس أكاديمية العلوم عام 1803 وخلال هذه المدة وإلى غاية 1831 ظل ينشر أبحاثه حول النبات، أنظر إلى :(وليم سبنسر، المرجع السابق، ص137).

4- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص137.

وما زاد في حدة الأزمة توالي الكوارث الطبيعية كالزلازل* والفيضانات والجفاف وكثير ما كان مصحوبا بآفة غزو الجراد حيث يذكر الشريف الزَهار في مذاكراته أن «جاء الجراد في هذه السنة 1230هـ في ربيع الثاني حيث كان في البداية طائرا ثم أقام أياما في الأرض ثم خرج وأكل الزرع والأشجار والثمار وكان ذلك عام 1794 »، كما تعرضت البلاد إلى مجاعات رهيبة اضطرت بالناس إلى أكل الميتة والدم ولحم الإنس والخنزير والعياذ بالله من ذلك[1]. الأمر الذي أدى إلى تدخل السلطة العليا متمثلة في مصطفى باشا حيث التجاء إلى الاستيراد الخارجي من موانئ البحر الأسود للقمح لتوزيعه على السكان وأعطيت الأوامر بعدم تصدير هذه المادة، وتشديد حراسة الجنود على مخازن الحبوب سنة 1800[2].

وهذا ما أشار إليه حمدان خوجة في قوله:« وفي سنة 1800 أصيبت الجزائر بمجاعة كبرى وقعت الحاجة إلى الأقوات فأمر الداي لتموين البلاد بالذهاب إلى موانئ البحر الأسود لشراء القمح وقد بيع ذلك بثمانية وعشرين فرنكا للصاع الواحد[3]».

كما شهدت بدايات القرن التاسع عشر موجة من فترات المجاعة والقحط وكثير ما ترتب عنها فقدان الموارد الغذائية في الأسواق وارتفاع أسعارها، حتى أصبح القمح يباع بأثمان مرتفعة[4].

وفي سنة 1804-1805م وقعت مجاعة شديدة وقحط وهول أضر بأهل قسنطينة ووطنها، فاشتدت وطأتها على السكان في مختلف أنحاء البلاد حيث عانى منها السكان أزيد من 3 سنوات متتالية.[5]

وكان هذا ما لخصه صالح عنتري بقوله: «إن سبب القحط مركب من أمرين أحدهما نزول الجائحة في السنة الأولى واستمر سنتين متتاليتين والثاني تكاثر الفتن واشتداد الأهوال التي حالت بين الفلاحين وفلاحة الأرض ونتج عن عوامل هذه الأزمة قلة الحبوب في السوق وارتفاع الأسعار ارتفاعا فاحشا حتى أصبح الناس يتغنون به

القمـــح يا باهي اللون   مـن شبعتك لا زيـــادة

* – الزلازل: هو ارتجاج الأرض وتحركها، انظر إلى : (جمال قنان ، المرجع السابق، ص 282).

1– الحاج أحمد الشريف الزهار، مذاكرات نقيب أشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني 1754–1830، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص117، ولتوضيح المعلومات أكثر عن الزلازل أنظر إلى:(ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص89).

2– احميدة عميراوي، المرجع السابق، ص41.

3– حمدان خوجة، المصدر السابق، ص160.

4 – حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص163– 164.

5– صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص27.

أنت قوت كـل مسكيـن بك الصلاة والعبـــادة»[1]

وكانت الجزائر قد تعرضت للأمراض المختلفة والأوبئة، حيث يرى ناصر الدين سعيدوني أن صلة الجزائر باسم البحر المتوسط وانفتاحها على إقليم السودان وعلاقتها بالبلاد الأوروبية وارتباطها بالمشرق العربي فمن هذه البلدان لاسيما مصر والحجاز واسطنبول انتقلت مختلف الأمراض كالكوليرا و التيفوس و الجدري والطاعون والسل[2].

ومن أخطر الأمراض الطاعون الذي عرفته الجزائر في السنوات التالية: 1786-1787-1788، حيث حصد الكثير من الأرواح البشرية من المسلمين واليهود، وقد بلغ مجموع ضحايا هذه السنوات 16208 ضحية ولم تسلم حتى الماشية من هذه الأمراض[3]وظهر أيضا في سنة 1816 ولم يختف إلا سنة 1822[4].

وقد دام ست سنوات وأول ما ظهر حسب رواية Berbregger A في مدينة عنابة[5] ومن أخطر الأوبئة التي عرفتها الجزائر منها:

1. وباء عام 1654 المعروف بالكونية، والذي قضى على ثلث سكان مدينة الجزائر[6].
2. وباء خلال عامي 1792-1793 هلاك أكثر من 12000 شخص من سكانها ومن شدة هول الوباء أخليت مدينة وهران من سكانها[7].

وقد أشار إليه العياشي في رحلته ماء موائد بأنه حدث وباء خطير مات نحو سبعين ألف شخص[8].

المطلب الثالث: ممارسة السلطة العثمانية تجاه الأرض

1- صالح العنتري، المصدر السابق ، ص13- 43.

2- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص88.

3- رقية شارف، الكتابات التاريخية الجزائرية الحديثة خلال القرن 18 وبداية القرن 19م، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام، ط1، الجزائر، 2007، ص 126.

4- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية.... ، المرجع سابق، ص50.

5- الغالي غربي، المرجع السابق، ص40.

6- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص89.

7- الغالي غربي، المرجع السابق، ص40. لمزيد من المعلومات راجع : ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي،المرجع السابق، ص89.

1- مولاي بالحميسي، المرجع السابق، ص102.

بعد أن تراجعت مداخيل الجهاد البحري توجهوا إلى الداخل حيث حاول الحكام الاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب، وتسخير الفلاحين واستغلال اليد العاملة قصد الدفع بعجلة لإنتاج كميات كبيرة لتصديرها إلى الخارج أين دعت الحاجة إلى انتهاج أسلوب الاحتكار ومحاولة خلق زراعة موجهة من طرف البايلك فقاموا بإنشاء المطامير في مراكز الحاميات وإقامة المطاحن الهوائية والمائية بالقرب من المدن مما أدى إلى اضطراب في الإنتاج وانخفاض أسعار المحاصيل الزراعية[1].

وكان احتكار الحبوب من اختصاص الداي نفسه ولعل هذا ما يفسر وجود أكبر مخزن للحبوب بالقرب من قصر جنينة الذى تم العثور عليه من طرف الفرنسيين أثناء حملتهم على الجزائر سنة 1830م، ونتيجة لسيطرة الاحتكارات الأجنبية على التجارة الخارجية توجه للأتراك إلى الأرض ليجعلوها مصدرا لثرواتهم لتعزيز مركزهم الاقتصادي، واستجابة لرغبة الحكام الأتراك ضاعف خوجة الخيل سيطرته عل البلاد بمقتضى وظيفته التي تسمح له باستغلال أراضي العزل التي يبدو أنها بدأت تظهر للوجود في نهاية القرن الثامن عشر، ويرجع اهتمام الأتراك بالأراضي ناجم عن توقف أعمال القرصنة في الحوض البحر المتوسط حتى يعوضوا موارد البحر بموارد الأرض وذلك على حساب الأهالي وبهذه الطريقة يترك حكم التركي أثره في سكان الريف وذلك بإقرار التجمعات السكانية اكتست كيانا متميزا وهي معروفة بقبائل المخزن وبالتالي صار الأتراك يهتمون أكثر بداخل البلاد نتيجة احتياجات الملحة، وبهذا بدأت مساحة الأراضي التابعة للبايلك يرجع ذلك إلى مصادرة الأراضي التي كانت ملكا للقبائل المتمردة أو المشكوك في ولائها للسلطة العثمانية وهذا ما نتج عنه تفتيت ملكية القبائل[2].

كان المجتمع ريفي يمثل أغلبية الساحقة كل توجهاته تصب في قطاع الزراعة وكانت له مواقف من السلطة التركية فهناك منهم من كان يتعامل مع السلطة التركية مقابل فوائد مادية ومعنوية ومنهم من كان خاضعا مباشرة للأتراك ومعرضا للاستغلال والضغط وهناك أيضا من بقي بعيدا عن النفوذ التركي تتزعمه العائلات الشريفة لأسباب[3] ومنهم من بقي يعاني أنواع الاستغلال ويعيش حياة التعاسة والشقاء.

فالفلاحون عندما حيل بينهم وبين التوسع في الأراضي السهلية الداخلة في حوزة الملاك الأتراك والكراغلة والحضر والمستقرة عليها قبائل المخزن لم يجدوا بدا من الالتجاء إلى النظام الاقتصادي كما فعل

2- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص56.

3- سلطاني الشريف، المرجع السابق، ص 12 - 13.

4- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ......، المرجع السابق، ص49.

سكان المناطق الجبلية بالأوراس وشمالي قسنطينة وجرجرة والونشريس وفي بعض الجهات حاولوا الانطواء على أنفسهم بممارسة الرعي المتنقل بالهضاب العليا وسهول وهران الداخلية.

فسياسة إهمال التي مارسها الحكام العثمانيين تجاه الفلاح الجزائري بالمقابل لسياسة الضريبية التي كانوا يفرضونها على المزارعين شكل هذا الوضع موقفا عدائيا بين الطبقة التركية الحاكمة والمجتمع الجزائري[1].

وسرعان ما بدأت الأوضاع تسوء وذلك لتولي بعض الحكام مقاليد الحكم فمنهم من انتهج سياسة جديدة قوامها تصدير المحاصيل الزراعية إلى الخارج كما أدى الضغط المتزايد على الأرياف إلى قلة الإنتاج وإهمال الزراعة إزاء هذه الأوضاع السيئة والظروف الصعبة فقد دفع بكثير من الفلاحين إلى تفضيل تربية المواشي على الاستقرار في الأرض لخدمتها أو الالتجاء إلى الزراعة المؤقتة والرعي المتنقل لاسيما في المناطق التي انعدم فيها الأمن حتى عرفت بأرض الخلاء.

ونجد أن محمد الصالح العنتري عبر عن ذالك في قوله: «لا تجد في ذلك الزمان ولا في الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبدا»[2].

كما كان لأحداث الفترة العثمانية وسياسة حكامها أثر على توزيع ملكيات البايلك وخاصة نوعية الضرائب وطريقة استخلاصها كانت لها أثر سلبي على تطور ملكية الأرض وطرق استغلال فالحملات العسكرية كانت تتسبب في حرق المحاصيل الزراعية وهلاك قطعان الماشية مما اضطرت مجموعات قبلية إلى التحول من أراضيها وعن ممارسة الزراعة إلى الرعي وإقامة زراعات معاشية ضمن مساحات ضيقة مما أدى إلى انكماش اقتصاد الأرياف وعزل سكانه[3].

ونتيجة لسوء استثمار الأراضي الخصبة التي كانت في حيازة قبائل المخزن لم يعمل الأتراك على تطوير أساليب الزراعة في جهات تلمسان وندرومة ومستغانم وميلة والحامة وقسنطينة وباستحواذ الأتراك على الأراضي الخصبة في الجزائر تدهور الوضع اقتصادي عامة والوضع الزراعي خاصة في جميع أنحاء الوطن

1- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 236- 239.

2- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص155-157.

3- حياة بودويرة، "الملكية والمجتمع في منطقة فرجيوة خلال القرن التاسع عشر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قسنطينة، 2011 – 2012، ص 26.

إذ هاجر الفلاحون السهول متجهين إلى الجبال بعدما انتزعت منهم الأراضي وصاروا يبحثون عن مصدر آخر للعيش.

المطلب الرابع: الثروة الحيوانية

يعتبر جانب آخر من الميدان الفلاحي[1] بأنواعه المختلفة الضأن الماعز، الأبقار، الخيول، الأحصنة، البغال، الأحمرة والجمال، تزدهر تربية الضأن في المناطق الرعوية بالهضاب والسهول العليا الداخلية وفي بعض المناطق الساحلية وربى الماعز في المناطق الجبلية الوعرة التضاريس وفي الهضاب العليا غير الخصبة لأنها تتحمل وعورة السطح وقساوة المناخ وفقر التربة[2].

أما الأبقار فتربى في المناطق السهلية الداخلية الساحلية حيث يتوفر العلف والماء وتربى الخيول والأحصنة في الهضاب العليا والسهول القريبة منها حيث يكثر سكان البدو وتزدهر حياة الفروسية، وتربى الجمال في الهضاب العليا والواحات الصحراوية حيث تعتبر سفينة الصحراء وقاطرتها لكونها تتحمل العطش وتقوى على الحمل والشحن والتنقل وتستغل هذه الحيوانات في اللحوم، الشحوم، الأصواف، الجلود، الشعر، السمن، الحليب والأجبان[3].

ويستغل البقر في الحرث كذالك مثل الخيول والبغال والأحصنة والأحمرة والجمال التي تستغل أيضا في الحمل والشحن والركوب والنقل والمواصلات والدرس، ويمثل مردودها مردودا هاما وأساسيا لحياة السكان في المناطق الرعوية المهمة خاصة بالهضاب العليا، أين تمثل حرفة الرعي المهنة الأساسية لهم في حياتهم الاقتصادية والمعايشة فيبيعون خرفانهم أصواف أغنامهم وجلودهم وشحوهما وسمنها ويشترون حاجياتهم من الحبوب والمواد الغذائية المختلفة.

وهناك من الجزائريين من كانوا يصطادون السمك بالقرب من سواحلهم لأنها كثيرة ولذيذة الطعم[4].

بالإضافة إلى الأغنام التي كانت لها أهمية كبيرة خاصة لدى فئة سكان المدن التي تستهلك لحمها مع الدواجن التي كان عددها كبير[5].

1- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص60.

2- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص326.

3- المرجع نفسه .

4- نور الدين عبد القادر، صفحات في تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي 1385-1965، ج2، نشر كليات الآداب الجامعية، قسنطينة، ص144.

5- المنور مروش، المرجع السابق ، ص194- 204.

خاتمة الفصل التمهيدي

كانت الجزائر أثناء حكم الأتراك الطويل قد عرفت فتراته من الازدهار تارة والتوترات تارة أخرى بسبب الاضطرابات المتواصلة والعنف وتوتر العلاقات بين الحاكمين والمحكومين مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية خاصة بالأرياف التي تضررت كثيرا إذ تكاد المصادر التاريخية و ملاحظات الرحالين تجمع على أن الحياة أصبحت لا تطاق بسبب السياسة المتبعة والتي تتجلى في الاستغلال المفرط في البلاد وامتصاص مجهود العباد ونهب لموارد الإنتاج دون مرعاه الحقوق والظروف فسلطت الضرائب على السكان ولم يفلت منها الفقير والغني.

فبالرغم من تنوع المحاصيل الزراعية فإن الفلاحة في أواخر الفترة التركية كانت تعاني عدة مشاكل تعيق تطورها وازدهارها وتعود هذه الصعوبات إلى التقنيات الفلاحية البدائية المستعملة في خدمة الزراعة كوسائل الري والظروف الطبيعية الصعبة التي كان يعيشها الفلاح الجزائري فقد كان معرضا للحملات العسكرية ومهددا من طرف قبائل المخزن المسلحة كما كان عرضة للأمراض والفيضانات والمجاعات.

الفصل الأول: السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر (1830 -1914)

مقدمة الفصل الأول

عملت الإدارة من أجل إنجاح سياستها الزراعية على تهيئة الوضع واتبعت في ذلك سياسة إذلال الجزائريين وتركعيهم حتى في مصدر رزقهم وقوتهم الوحيد وهو الأرض فقامت بمصادرتها بإتباع وسائل ترهيبية وترغيبية لإخضاع الأهالي والاستيلاء على أراضيهم بقوة وطردهم إلى أماكن بعيدة فأجهزت على الملكية الجماعية الممثلة أراضي العرش والبايلك والجوس وتحويل جزء كبير منها إلى ملكية خاصة لتوزيعها على المعمرين من أجل تثبيت أقدامها كما أنشأت سلسلة من القوانين والمراسيم لنفس الغرض والتي تطورت مع الزمن واختلفت باختلاف القائمين على أمر الجزائر لإضفاء الصفة القانونية على استعمارها للجزائر وعلى هذا الأساس انصرف اهتمامها إلى اعتماد وسائل منها مد شبكة المواصلات وبناء السدود المائية وإدخال زراعة الكروم والتشجيع على المحاصيل الزراعية التجارية والحرص الشديد على شد المستوطنين بالأرض.

المبحث الأول: مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة الاستيطان

بمجرد استقرار الاحتلال الفرنسي في الجزائر صادر مساحات واسعة من أراضي الأهالي وأدعى لنفسه حقوقا ليست له على أرض الجزائر وكل ذلك قبل أن ينجح في اجتذاب المهاجرين الذين لا يمكن الاستفادة من الأراضي المصادرة بدونهم، لهذا عملت الإدارة الاستعمارية على سياسة التشريع القوانين لاستخدامها كأسلحة للنهب، وتنفيذا لسياسة لهذه الأخيرة أعلنت سلطة الاحتلال الفرنسي رغم تعهدها باحترام ممتلكات الأهالي على تكوين قطاع أملاك الدولة تحت اسم الدومين Les Domaines وضمت إليه بموجب مرسوم 08 سبتمبر 1830م أراضي الحكام العثمانية من الدايات والباشوات والبايات وبعض الكراغلة الذين كانت قد أعادتهم طردا إلى تركيا.

المطلب الأول: المرحلة الأولى 1830-1850

تدخل السياسة الفرنسية في مجال الزراعة ضمن محاولاتها المتعددة الجوانب لتفكيك المجتمع الجزائري وتدمير اقتصاده ومن هنا كانت المصادرات الأولي للأراضي الجزائرية التي اكتست أشكالا مختلفة كان هدفا أساسيا شرعت فرنسا في تطبيقه منذ بداية الاحتلال.

1- مصادرة ممتلكات الحبوس والبايلك

وهكذا استحوذت الإدارة الفرنسية بعد شهرين من اتفاقية 4 جويلية 1830[1]، عن طريق مرسوم مؤرخ في 8 سبتمبر على بعض الممتلكات خاصة منها ممتلكات الحبوس وذلك بقرار كلوزيل الذي أمر بحجز أملاك العثمانيين المتضمنة أملاك الأتراك وأملاك البايلك والأوقاف الإسلامية (الحبوس) منتهكا البند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر الذي نص على عدم التعرض للأوقاف لكنه تراجع عن حجز الأوقاف تحت ضغط احتجاجات الجزائريين مؤقتا فكونت فرنسا من أملاك العثمانيين مصلحة أملاك الدولة وكذلك إصدار قرار 7 ديسمبر 1830م وهو مكمل للقرار السابق ونص على ضم كافة الأوقاف الإسلامية التي شملت(أوقاف مكة والمدينة والمساجد والزوايا وسبل الخيرات وأوقاف الأندلس والطرق والمياه والإنكشارية) إلى قطاع أملاك الدولة[2].

وقد جاءت هذه المصادرات مصُاحِبَة بنتائج كثيرة منها تدمير المحاصيل وانخفاضها وتخريب الحدائق وخطوط الهدروليك الحاملة للمياه الضرورية للري وهذا التدمير ينطبق أيضا على المناطق الجبلية التي

---

1 – Mahfoud Kaddacke, Djillali Sari, l'Algerie péremité et resistances (1830 –1962), office des publications universitaires, Alger,2002, P158.

2 – بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر1830– 1889، ج1، دار المعرفة، الجزائر، ص158.

تميزت دائما بالأشجار المثمرة الكثيفة والمتنوعة مثل منطقة بني مناصر ناحية شرشال والونشريس ، وبهذا يكون الانخفاض في الإنتاج وبداية تفكيك الريف الجزائري وارتفاع الأسعار[1].

على اثر هذه المرحلة الأولى من نزع الملكية بدأ الاستيطان يشق طريقه حيث كانت سياسته من أخطر العوامل التي أثرت تأثيرا مباشرا على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري فكانت البداية الأولى مع الاستيطان الرسمي والتي اعتمدت نواته الأولى على بناء القرى والمراكز الاستيطانية واستصلاح الأراضي من طرف العسكريين ليشرع فيما بعد في عملية الهجرة المستوطنين من فرنسا وأوروبا إلى الجزائر بشكل مكثف وإخضاعهم للعمل الجماعي لمدة خمس سنوات بعدها يصبحون ملاك حقيقيون.

كما ساهم كل من العسكريين ورجال الدين* على حد سواء في عملية إرساء قواعد الاستيطان الفرنسي في الجزائر وذلك لخلق مجتمع أوروبي مسيحي يرتبط بقوة شديدة بالأرض الزراعية وبهذا كان العسكريون محور أساسي في عملية الاستيطان وأداته الأكثر فعالية، فهم الذين قاموا الدور الاقتصادي والعسكري في تحضير الأراضي الزراعية وتهيئتها للكولون المدنيين[2].

وتذكر المصادر التاريخية أن في سنة 1832 وصلت إلى ميناء الجزائر سفينة محملة بـ400 مهاجر ألماني وسويسري وقسمت هذه العائلات على مناطق مختلفة في مدينة الجزائر حيث منحت لهم أراضي زراعية[3].

وبهذا تكون الرغبة فرنسا القاطعة في استيطان الجزائر يؤكدها صدور مرسوم 22 جويلية 1834 وهو القانون الذي ألحق الجزائر بفرنسا واعتبرت الجزائر قطعة منها وشجع الهجرة وطمأن المستوطنين على البقاء

1- Djilali Sari, la dépossésion Des Fellahs (1830–1962) , Enag Editions, Alger, 2010, P17.

* مثالين:

– العقيد مارنغو: تعهد ببناء قرية بسواعد العسكريين المحكوم عليهم واستصلاح الأراضي الضرورية للاستغلال الزراعي بمبلغ لا يتعدى 200.000فرنك.

– الأب لاندمان l'abbe Landmann : طالب بمبلغ 400.000 فرنك لكل واحدة من ضيعاته الزراعية الكبرى، أنظر إلى: (بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962، ج1، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، د ب، 2008، ص43).

2– بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962، ج1، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، د ب، 2008، ص43.

3– الطاهر بن خلف الله، "التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830–1962"، الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، العدد 2 ، ربيع 1995، ص142.

في الجزائر وعين حاكما عاما علي الجزائر وهو الجنرال الكونت Derlan الذي أكد بدوره للكولون على تأييد فرنسا المعنوي والمادي لهم و بناء على توصية اللجنة الإفريقية[1].

وقد عمل كل من العقيد "دي لامورييار" والعقيد "بيدو" على إنشاء مراكز استيطانية كبرى تجمع الفلاحين الأوروبيين في الجزائر، ويعد المركز الاستيطاني هو رمز للحضور الأوروبي والوجود الاستعماري في الجزائر وإنشاء مركز استيطاني يتم بمقتضى قرار موقع من طرف الحاكم العام للجزائر.

وفي سنة 1837 عرضت الإدارة الفرنسية أراضي للبيع بسعر يقارب 48 فرنك للهكتار الواحد، كما سمحت ببيع الأراضي بالتراضي حيث حصل عن طريق هذا الأسلوب بعض المهاجرين على أكثر من 4500 هكتار خلال هذه السنة [2].

فكر "دي لاموريسيار" في أن يطبق مشروعه في إقليم وهران داخل المثلث المحصور بين وهران ومستغانم ومعسكر وذلك بتوطين خمسة آلاف عائلة فلاحية توزع على 22 بلدية فوق أراضي تقدر مساحتها ب 80.000 هكتار تسند فيها مهمة الاستيطان إلى رأسماليين يتحملون كل النفقات باستثناء الطرقات والحصون والمرافق العمومية ومن بين المهام الموكلة إليهم انتزاع الأراضي الزراعية من الفلاحين الجزائريين عن طريق المقايضة أو عن طريق شرائها منهم بأسعار زهيدة أو طردهم منها بطريقة لا تثير إحساسهم بالطرد وقد طلب لاموريسيار من الحكومة الفرنسية قروضا مالية لا تقل عن 200.000 فرنك لتثبيت 2332 عائلة أوروبية ودعا الحكومة إلى تهيئة المواقع وتحديد الطرق والمساحات العمومية وحفر الآبار وبناء الأحواض المائية والسدود لسقي الأراضي الزراعية[3].

2- مصادرات ملكية القبائل

إن كل الوسائل لم تكن تعوز الإدارة الفرنسية إذ أنها بعد ضم أراضي العثمانيين (الأتراك) المطرودين والحبوس أقدمت على مصادرة كثير من الأراضي الأخرى أو فرض الحراسة[4] وذلك بالقرار الشهير الصادر عام 1839 الآمر بمصادرة أراضي الجزائريين الذين ساندوا الأمير عبد القادر عند استئنافه الجهاد[5] وقد تم

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900- 1930، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي،ط4 ، لبنان، 1992، ص51.

2 – رحيم محياوي ، دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2006، ص24.

3- بن داهة عدة، الاستيطان ....ج1، المرجع السابق ، ص44،45.

4- إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، د ب ، ص124.

1- بشير بلاح، المرجع السابق، ص158.

ذلك في الجزء الأكبر من الإقليم الجزائري وبومعزة بالظهرة والونشريس وبوبغلة في منطقة القبائل وأحمد باي في الشرق إذن تعتبر الطريقة الوحيدة لوضع حد لمقاومة الجماهير هو تدمير المحاصيل ومصادرة الأراضي بعد انتهاك معاهدة التافنة 1837[1].

كان بيجو صاحب شعار تطوير الجزائر بالسيف والمحراث ،لقد حدث تغيير كبير في هذا القطاع وحضي بعناية هامة من طرفه إذ أراد أن يطبق سياسة متميزة تمثلت أساسا في ضرورة الاحتلال الواسع بإنشاء مخيمات فلاحية عسكرية يسكنها ويسيرها الجنود المتزوجون وكانت قناعته مؤسسة على رأي هو« إن قانون أقوياء قائم على الفلاحة الأرض بواسطة الجيش وعن طريق إخضاع الأهالي بالقوة الحربية »

ولتطبيق أفكاره وضع جدولا زمنيا قسمه إلى ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: من عام 1841 إلى1843 على أساس أن يتم فيه إعداد البلاد لتطبيق سياسة فلاحية واسعة ومنظمة بعد أن يتمكن الجيش من القضاء على المقاومة الوطنية الجزائرية وأصدر قراره بتطبيق هذا العرض يوم 18 أفريل 1841 يقضي بتوزيع الأراضي على المعمرين مجانا .

المرحلة الثانية : من عام1844 إلى 1845 وهي المرحلة إعداد البلاد لاستقبال الهجرة الأوروبية التي قدرها بيجو بـ4000 عائلة سنويا تكون في مقاطعة قسنطينة وحدها .

المرحلة الثالثة من عام 1846 إلى 1847 على أن تقوم على بناء مدن وقري فلاحية على أراضي الجزائريين وبالفعل تم وضع وتنفيذ قرار 1846 الذي نزع 168000 هكتار من 2000 عائلة جزائرية وبهذا كان بيجو يريد تطبيق هذه السياسة بقوة السلاح من دون مراعاة لأدنى حقوق الجزائريين [2].

وفي 15 جانفي 1840 صرح بيجو في خطاب ألقاه أمام مجلس النواب قائلا«... في إفريقيا لا يوجد سوى قطاع واحد هو الزراعة ، مع ذالك فإنه مع الصعب النيل من هذا العنصر فيها أكثر من أي مكان أخر لأنه لا توجد لا قرية ولا مزارع ، ومع ذالك فإنه يزرع ويحصد وتوجد مواشي أيضا... » وأمام هذا الواقع أفصح بيجو عن السياسة الواجب إتباعها لإخضاع البلاد [3].

2-Djillali Sari, op cit, p15.

2- احميدة عميراوي ، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في المنطقة سكيكدة 1838-1858، دار الهدى ، الجزائر ، 2004، ص 20.

3- بن موسى حمادي، "جوانب من السياسة الفرنسية في الجزائر واهتمامات الأعيان المسلمين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900م)"، مذكرة ماجستير في التاريخ حديث والمعاصر ،قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2003-2004، ص48.

إن فكرة مصادرة أراضي القبائل الثائرة قد بدأ تطبيقها في عهد بوجو من خلال مرسوم 31 أكتوبر 1845 الذي صادر أملاك الجزائريين العقارية والمنقولة للذين يقومون بنشاط عدائي ضد فرنسا والواقع أن مصادرة الأملاك كانت تخدم هدفين:

* قمع انتفاضات الجزائريين هذا التواجد الفرنسي الاستعماري.

* الحصول على الأراضي وبالخصوص في يد أقلية من المعمرين الكبار الذين كانت الفلاحة بالنسبة لهم مشروعا قد بدأت مع بداية الاحتلال لكنها اشتدت في عهد الجمهورية الثالثة التي عملت على تشجيع الاستيطان المدني وسياسة الإسكان والملكية الصغيرة ومساندة المعمرين على بناء المراكز بتقديم الأراضي لهم مجانا[1].

كما فُرِضَتْ الحراسة الجماعية على أراضي كانت ملك للقبائل بحجة أنها تترك أراضيها دون زراعة وذلك لأن بعض الأهالي يهجرون أراضيهم نجاة من الإرهاب الفرنسي، لأنها ظهرت أوضاع لم تكن تضمن لهم العيش بهدوء وسلام مع جيرانهم الجدد المستوطنين[2].

ويعود تاريخ هذه المؤسسة الحراسة الجماعية إلى 1845 حيث جاءت نتيجة مباشرة للوضع السياسي والعسكري في ذلك الوقت فالحراسة القضائية تطبق ضد القبائل التي تقاوم والتي تساند العدو بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وأيضا تطبق على ممتلكات من يهجرها أو يتخلى عن إقليمه وصادرت ممتلكات سكان الحدود الشرقية والغربية[3] وكانت هذه المصادرات فعلية خلال السنوات الأولى حيث اتسع نطاقها ومست العديد من القبائل ولاسيما في المناطق الحضرية ومن ثم طورت الأرض بشكل كثيف لأن أعدادا من الأوروبيين قدموا بحثا عن الربح وخاضوا بسرعة في استغلال الممتلكات الحضارية ثم في عملية امتلاك الأراضي، وبهذا تطورت سياسة المصادرة مما أدى إلى فقدان مساحات شاسعة في المرحلة الأولى من نزع الملكية وذلك بعد نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر حيث تربع المحتل على 60 مزرعة في متيجة على مساحة 14500 هكتار وملكيات لاكتيس دي لافيل 800 هكتار بعين طاية ونجد بمقاطعة قسنطينة حوالي 200 حيازة استعمارية بلغ مجموعها 20.000هكتار وبعنابة نسجل منذ 1837 ملكيتين مساحتها أكثر من 1000 هكتار[4].

1– حنيفي هلايلي،" منطقة سيدي بلعباس ومكانتها في سياسة فرنسا الاستعمارية 1842– 1954م"، المصادر، مجلة سداسية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث عن الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 8، ص165.

2– إبراهيم المياسي، المرجع السابق، ص124.

3– Djillali Sari, op cit, p14.

4– Ibid,p p 16-17

وإزاء هذه السياسات التعسفية لم يستسلم الأهالي بسهولة بحيث كان لهجومات أصحاب الأراضي الشرعيين دور كبير في القضاء على محاولات المستوطنين أو تعطيلها إلى حين، وكانت المقاومة الجزائرية التي امتدت من 1832 إلى 1847 وهي مقاومة الأمير عبد القادر قد شكلت عائقا كبيرا وأحدثت الاضطرابات في المناطق التي تمركز فيها المستوطنون وأسهمت في تعطيل نمو الرأسمالية الفرنسية منها خاصة والغربية عامة، الأمر الذي جعل الاستيطان الريفي تباطأ بالمقارنة مع الاستيطان الحضري بسبب المقاومة الشديدة التي أبداها الريفيون في وجه المستعمر[1] وخلال المدة من 1840 إلى 1850 نشأ 132 مركزا استيطانيا جديدا منه 45 في عمالة وهران 62 في عمالة الجزائر و24 في عمالة قسنطينة[2].

المطلب الثاني:المرحلة الثانية 1851- 1870

تواصلت سياسة نزع الملكية حتى في ظل الإمبراطورية الثانية إذ فقد المزارعون 365000 هكتار، رغم زيارة نابليون التي قام بها من أجل الصلح.

1- تطوير مراكز الاستعمار على حساب الفلاحين

مع ظهور الإمبراطورية الثانية فإن المقاومة لا تزال مستمرة بعد 20 عاما من القتال والتدمير لكل وسائل الإنتاج، فسيطرت القوى الاستعمارية على المناطق المحتلة بإنشاء مراكز الاستيطان* الأوروبي حول حاميات في وسط محيط بالزراعات.

وفي السهول نسجل تضاعف في المراكز الأخرى التي أنشئت لأغراض عسكرية خاصة بمتيجة (وادي علاق) بناحية عنابة ووهران (عين تموشنت) بالشلف (الهليل) لمراقبة أهم الطرقات والمراكز الإستراتيجية منها المناطق الجبلية وهناك غابتان هامتان التي يعود تاريخ إعادة تشجيرها[3] إلى عام 1843 وأصبحت مراكز للسكان يحيط بكل منها محيط استعماري وذلك في عام 1858 الأمر الذي يتعلق بثنية الحد وعمي

1- الطاهر خلف الله، المرجع السابق، ص103.

2- بن داهة عدة، الاستيطان ... ج1، المرجع السابق، ص49.

* تمكن الكولون الأحرار فيما بين 1852- 1853 من إقامة المستوطنات التالية:

- قطاع الوحدة الزراعية L'union Agricole بسيق.
- ضيعة سان مور St Maure بعربال جنوب شرقي وهران.
- ملكية فرنكوفيل Francqueville بخميس.
- ضيعات دوبوي Dupuy في المسيلة وبومفور Bomfort في تسالمت.
- 15 ضيعة بتليلات.
- ملكية فيرات Veyert وشركاؤه البالغة 2300 هكتار.

3- Djillali Sari, op cit, p p 21-22.

موسى فالأول كان يراقب المنطقة الشرقية لتلك المرتفعات والثاني يراقب عن كثب محور خط الطول الذي يتبع وادي رهيو بين الشلف وسرسو أما بالنسبة للثالث مركز زمورة فقد ظهر عام 1863 ومحيطه بالنسبة لمركز عمي موسى وحده خمس قبائل تمت مصادرة أراضيها وهي أحسن الأراضي أولاد عباس، ولاد موجار، أولاد بواكني، توارس ومتكورة (أولاد على) قد صودرت وأصحابها عزلوا في أراضي ضيقة وفقيرة ببلاد عالف بالجنوب الغربي لعمي موسى[1].

بقي الاستعمار يمتد أكثر فأكثر إلى مناطق جبلية جديدة أين يعيش غالبية سكان الأرياف، ففي يوم 26 أبريل 1851 صدر قانون يقضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين ويشترط فيمن تمنح له قطعة أرض من 20 إلى150 هكتار أن يشارك بمبلغ مالي في استصلاحها ولا تصبح ملكا لهم إلا بعد مضي ثلاث سنوات على استقراره بها وبقي هذا القانون معمولا به حتى عام 1861 ،وذلك للإنجاح الاستيطان الريفي وإخراجه من الركود الذي يعاني منه باعتباره العنصر الأساسي داخل السلسلة الاستيطانية لفرنسا من خلال تطبيق فكرة لامورسيير في الاستيطان الرأسمالي الكبير. وهذا القانون كان بحجة المنفعة العامة والمصلحة الاستيطان ، كما صادقت الجمعية العامة في 21 سبتمبر من نفس السنة على قانون جمركي يعفى بعض المواد الزراعية التي تحتاج إليها السوق الفرنسية ، والصادرة من الجزائر من الرسوم الجمركية بحيث شجع هذا القانون ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وجعل المستوطنين ينتجون ما تحتاجه السوق الفرنسية بدلا من حاجيات السوق الجزائرية في حين ظلت الفلاحة على الوضع الذي كانت عليه في العهد التركي، أي فلاحة معاشية هدفها الأول هو الاستهلاك الذاتي [2].

ثم اتجهت حكومة الإمبراطور إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق الشركات الرأسمالية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كثيرة لأعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين الذي تتولى هي تهجيرهم من أوروبا مقابل حصولها على أراضي وأملاك عقارية واسعة[3]. **ومن بين هذه الشركات :**

1 – شركة جنيفواز السويسرية تأسست عام 1853 من طرف سوتيردي بورقار[4] وتحصلت خلال عشر سنوات على 281 هكتارا بسطيف فحاولت خلق عشرة مناطق من 200هكتار لكل وحدة وهجرت إليها 956 مستوطنا أوروبيا ثم تراجعت على أعمالها وتخلت عن تعهداتها وطردت المستوطنين وعوضتهم بمستخدمين ومستأجرين من الأهالي لرخص أجورهم وسهولة السيطرة وكثرة أرباحهم.

1- Djillali Sari, op cit, p p 21-22.

2 – رحيم محياوى، المرجع السابق، ص 29.

3– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص16.

4- Djellali Sari, po cit, p31.

2- الشركة العامة الجزائرية حصلت عام 1865 على 100 ألف هكتار بإيجار فرنك واحد للهكتار وأغلبها في مقاطعة قسنطينة وعندما أفلست حولت أملاكها إلى الشركة الجزائرية التي تنازلت الدولة مجانا على 70 ألف هكتار وحصلت عام 1867 على 170 ألف هكتار أخرى من أجود الأراضي في منطقة وادي زناتي تأميما للقرض المالي الذي قدمته السلطات الاستعمارية ومبلغه 100 مليون فرنك، مع حرية التصرف في الأراضي كما يحلو لها من إيجار وبيع أو استغلال، هذه الشركة لم تتقيد مثل شركة جنيف بالتزاماتها مما أدى إلى فشل محاولات لتجميع السكان.[1]

3- الشركة هَبْرَةُ ومَكْتَا La Habra et de Macta يترأسها رجل أعمال باريسي ج. كاهن شبكتها مصرفية وصلت تدريجيا إلى تغطية أغلبية المراكز الريفية وحتى الشبه الحضرية للجزائر، رغم أنها عملية مثمرة إلا أنها مدمرة للفلاحين فقد منحته الدولة 2500 هكتارا منها 15320 هكتارا أراضي صالحة للحرث والبقية عبارة عن مسارات وأراضي فلاحية بمنطقة مكتة السيق بين أرزيو ومستغانم، بالمقابل عليها أن تنجز عدة أعمال منها (تجفيف، السقي، استصلاح الأودية) غير أن برنامج الاستصلاح يسير ببطء مما أدى إلى تصفية هذه الشركة عام 1911[2].

4- الشركة الفلاحية والصناعية لصحراء الجزائر التي تسيطر على 24000 نخلة في الجنوب[3].

5- شركة جمعية الغابات حصلت على 160 ألف هكتار من أراضي الغابات لتستعملها مدة 90 عاما غير أنها باعت امتيازها هذا إلى ثلاثين مستوطنا أوروبيا وبمقتضى هذه السياسة سيطرت الشركات الرأسمالية على حوالي 600 ألف هكتار، وسيطر المستوطنون على حوالي نصف مليون هكتار أخرى وسيطرت السلطات الاستعمارية على حوالي 200 ألف هكتار من أراضي الغابات وكان المفروض أن تعمل الشركات على استغلال الأراضي وتهجير العناصر الأوروبية لتوطينها بالجزائر ولكنها لم تقم بذلك وفضلت استخدام الأهالي بأجور منخفضة وبأعداد كبيرة لتوفير المزيد من الأرباح ولم تستعمل إلا سُبُعْ الأراضي التي حصلت عليها[4].

ولكي تسهل حياة المستوطنين الأوروبيين وتقلل مصاعبهم الاقتصادية تم إلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا، وأنشئ بنك الجزائر في أوت 1851 وبورصة الجزائر في أفريل 1852 بحيث نجحت زراعة

1- يحي بوعزيز، سياسة التسلط.....، المرجع السابق، ص16.

2 -Djillali Sari, po cit, p p 25-26.

3- أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830- 1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص60.

4- يحي بوعزيز، سياسة التسلط.....، المرجع السابق، ص17.

القطن منذ عام 1850 وزراعات أخرى كالتبغ والكروم والبطاطا والنباتات العطرية وتم التوسع في زراعة القمح الصلب كأهم منتوج زراعي للبلاد واهتمت الإدارة الاستعمارية بإنشاء شبكة من الطرق البرية وسكك الحديدية والجسور الكبرى منذ مطلع الخمسينات وخاصة ابتداء من 1857[1].

حيث وصلت سياسة الإقامة الى نزع الملكية لـ 61000 هكتار من أحسن الأراضي لـ 16 قبيلة أي ما يقارب 22% من ممتلكاتها وقد استفادة من السياسة الإقامة المعمرين[2]، اكتسى الاستعمار الريفي خلال هذه الفترة أشكالا متعددة منها الاستعمار صغير ببناء مراكز ريفية (ما يقارب من 79 بين 1850 و1870) ومحاولة الاستعمار في عين بنيان قرب مليانة ولكن الحاكم العام رندون كان يفضل نظام الأراضي الكبيرة المتنازل عليها للرأسماليين، لقد كان هناك تنازلات لأفراد 2672 هكتار إلي ثلاثة ملاكين قسنطنيين في ناحية سان آرنو.

فبعد سقوط الإمبراطورية الثانية فإن مورد الفلاحين تضاءل بسبب الأراضي الزراعية التي أصبحت قليلة وفي بعض المناطق منعدمة وغير كافية والنتيجة من هذا القانون محاولات بيع الأملاك العمومية وإنشاء مراكز الاستعمار.

إن الاستعمار الفرنسي يفكر في كل الوسائل الممكنة للاستحواذ على أكبر قسط من الأراضي لتحقيق ذلك لجأ إلى إصدار مرسوم 1844 و1846 ومن جهة لجأ إلى خدع أخرى وذلك بإصرار على تطبيق صفة أراضي العرش لأراضي الملك حتى تصنف هذه الأخيرة في أملاك الدولة وهكذا ضاعفت المكاتب العربية الجبايات بمنطقة مستغانم انطلاقا من عام 1855 وتوصلت حتى إلى فرض قانون الإيجار الذي حددته ب50 فرنكا لكل هكتار صالح للزراعة و0.25 لكل هكتار صالح للزراعة من المراعي بالسهل الغربي من الشلف، بحيث أن منطقة عكرمة (شراقة) كانوا يدفعون 1894 فرنك وسكان عكرمة عرابة كانوا يدفعون 3000 فرنك وهكذا فإن مجموعات كبرى من السكان أجبروا على تأدية رسومات جديدة بالرغم من قوانين سابقة ومن جهة أخرى في بعض الحالات المزارعون لا يملكون من الأراضي إلا التي في حوزتهم بمساحات صغيرة فالإدارة الفرنسية تستحوذ على مساحات كبرى[3]، بتطبيق سياستها جدو ثقيلة

1-يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري ......، المرجع السابق، ص17.

2- Mahfoud kaadache , l'Algerie des Algeriens de la préhistoire à 1945 ,edif, Alger, 2000, p643.

3- Djillali Sari, opcit, p p 26-27.

فهي تقوم بتقسيم الأراضي مثل أولاد قصير بغرب الجزائر فهذه القبيلة تتربع أراضيها على جهتي الشلف هدفها الإدارة تسهيل استيلاء على أراضي المزارعين مما يضطر الفلاحين إلى بيع أراضيهم وتعتبر تهديدات لهم[1].

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة 1871-1914

شكلت الأرض أكبر ميدان للصراع بين الأهالي من جهة والإدارة الفرنسية والمستوطنين من جهة أخرى وذلك لأنها تعتبر أساس البناء الاجتماعي لدي المجتمع الأهلي كما شكل مورد الاقتصادي الوحيد أما بالنسبة للمستوطنين والإدارة الفرنسية فإن الشجع والنزعة الاستغلالية هي التي أدت بهم إلى انتزاع أراضي الفلاحين.

نستهلها بالانتفاضة 1871 فبعد نهايتها تمخضت عن ردود فعل عنيفة ضد الفلاحين وسكان الريف وأجبرو على دفع ضريبة الحرب 64739075 فرنك من الذهب للسكان الذين حملوا السلاح مباشرة بالإضافة إلى ذلك تم نزع نصف مليون هكتار وقد وصل المبلغ في بداية 1872 إلى 30 مليون وفي جوان من نفس السنة 35 مليون والذين لا يستطيعون دفع المبلغ المستحق تصادر أملاكهم وتباع بالقوة.

ويقدر ما دفعه الأهالي للإدارة بخمسة وستون مليون فرنك ذهبي أي بنسبة 70,4 % من ممتلكاتهم ،أما فيما يخص الغرامات فيتم توجيهها في إصلاح المدارس والثكنات والكنائس [2].

الواقع أن أصعب المصادرات هي التي أعقبت ثورة 1871 حيث انتزعت ما بقي من أراضي تحت حيازة القبائل وفعلا فقدت القبائل الثائرة جميع ممتلكاتها ومن أكثر القبائل تضررا : أولاد شليح وتلات وأولاد بوعون وأولاد على تحمامت وأهل غسيرة والحراكتة وجرمة (آيت حركات المعذر وآيت حركات الجرمث) وأولاد سلطان فلقد أصابتهم إجراءات المصادرة إصابة بالغة فاضطروا إلى شراء جزء من ممتلكاتهم والتخلي عن الباقي لفائدة الاستيطان[3].

ويذكر جيلالي صاري بأن نسبة الأراضي المنزوعة ارتفعت في عام 1871 حيث وصلت إلي أكثر من 5000 هكتار في منطقة بويرة [4].

وفي سنة 25 مارس 1871 صودرت أملاك المقراني[1].

1- Djillali Sari, opcit, p p 26-27.

2 – عقيب محمد السعيد ،"السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1870-1900 "،المؤتمر الدولي الثاني جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر بين الجريمة المكتملة والمساءلة المؤجلة ، قسم العلوم الإنسانية ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،جامعة بسكرة، 16-17نوفمبر 2011، ص8.

3 – عبد الحميد زوزو، الاوراس إبانة ....، المرجع السابق، ص 296 .

4 – Djilali Sari, déposséssion et resistase a Bouira ,مجلة التاريخ ،المركز للدراسات التاريخية،العدد21، ص19

1- التجريد الأكثر إثارة لفترة الاحتلال (الحراسة القضائية للأراضي)

إن المجلس الوطني العام يقرر على عجل منح 100.000 هكتار من أراضي الألزاسيين واللورين[2]، في حين أشار فرحات عباس إلى اغتصاب 2639000 هكتار منحت 500000 هكتار منها وإعطاء لهذه الأخيرة[3]، إذا تم نشر قوائم طويلة للقبائل التي تصادر أراضيها، عموما 313 من السكان مستهم هذه الإجراءات وما يزيد عن مليونين ونصف من الهكتارات وضعت تحت الحراسة سبع قبائل جردت تماما من ممتلكاتها وأجبروا آخرين عن التخلي على أراضيهم بينما آخرون سمح لهم بإعادة شراء ممتلكاتهم لكن جزء منها أي أراضي التي تدر محاصيل للاستفادة منها مثل الأراضي الجبلية وبهذا تضاف هكتارات من أخصب الأراضي إلى أملاك فرنسا وهكذا فإن لم تتمكن الإمبراطورية من فعله خلال ظرف عشرين سنة فإن الجمهورية الثالثة تجرأت على فعله في بضعة أشهر. فبعد أربعين سنة من الغزو 1836-1870 خسر الفلاحون مليون هكتار معظمها تقع في السهول الخصبة.

2- تكاثر مراكز الاستيطان بالأراضي التي تحت الحراسة القضائية

فبعد المصادرة تم تسليم الأراضي للمستوطنين سنة 1874 ظهر أربع مئة مركز معظمها 76 بالمنطقة الشرقية و114 بالوسط الغربي و17 مزرعة جديدة والبقية استحداثات حديثة ففي الجزائر الوسطى[4].

كان يتعلق الأمر خاصة باستعمار بلاد القبائل لأنها مفيدة للغاية أي السهول الخصبة سباو وإسارو الساحلية بعد إنشاء القرى التي يسكنها الكوريات، إسربورج بني عمران وبغرب الجزائر تظهر مراكز أخرى منها بسهول الشلف وبالهضاب العليا الظهرة والونشريس كما بالمنطقة الغربية فكانت منتشرة بالسهول الساحلية وشبه الساحلية أي السلسلة التلة جبال تلمسان، بني شوقران[5].

أما في المنطقة الشرقية نجد خلية حقيقة فالمراكز كانت تقع في كل مكان سواء في الهضاب العليا لسطيف وقسنطينة وكذلك في المناطق الجبلية مثل السلسلة النوميدية والأوراس.

3- تجريد القوى الشعبية (الترسانة القانونية)

---

1 - بن موسى حمادي، المرجع السابق ،ص 57 .

2 - أحمد محساس ، الحقائق الاستعمارية والمقاومة ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007، ص108.

3 - فرحات عباس ، ليل الاستعمار ، نقله إلى العربية أبو بكر رحال ، تصدير عبد العزيز بوتفليقة وزارة الثقافة، الجزائر، 2005، ص 76.

4 - Djillali Sari,op cit,p p 26-27.

5 -Ibid p p 39,42

بدأ الاستعمار الفرنسي يعجل في تجريد الفلاحين من الأراضي فذهب تفكيره في سن القوانين وذلك لحشد أكبر مساحة ممكنة من الأراضي لصالح المعمرين، باشرت الجمهورية الثالثة في تطبيقها[1] منها قانون وارنيي Warnier 1873 وهو قانون المعمرين.

وخلال الفترة ما بين 1871–1882 وزعت 347.268 هكتار قيمة 43 مليون فرنك ومجانا وأنشأت 197 قرية جديدة يقطن بها 30000 ساكن[2]، ليكون في هذه المرحلة الاستيطان الحر * الذي عرف نموا بفعل قانون وارني Warnier الذي صدر في 1873 المعروف بقانون الكولون وكذا القانون التكميلي القانون1887 اللذان يخلفان قانون الإمبراطور S.C بحجة إلغاء الملكية التي تدعي الجماعية فإن قانون فرني كان يسعى إلى الانقضاض على النظام العشائري وبالتالي تسهيل عمليات بيع الأراضي الجماعية للأهالي.

وبذلك تواصل فقدان الأهالي للأرض وتوغل المستوطنين الأوروبيين في أراضي العرش وهو ماتضمنته عقود البيع في تلك الفترة ، فقد نشرت جريدة المبشر التي أنشأها المستوطنون مابين 1847–1912 حيث تنشر القرارات والأوامر الصادرة عن السلطات الفرنسية في الجزائر باللغة العربية حيث كتبت في عددها الصادر بالتاريخ 02 مارس1891 عقد بيع الأراضي مشاعة بين الأفراد لعرش بن محمد في الضاحية الشرقية لمدينة بجاية ورد فيه:« بمقتضى رسم وقع لدى الأستاذ بتاز نوتير ببجاية في 16 أفريل1887 الموافق عليه برسم أخر لدى الأستاذ براتشى نوتير ببجاية في 1 ماي 1890 فالأشخاص الآتية أسماؤهم :

– سي محمد السعيد بن معمر فلاح بتيلوط عرش بني محمد البلدية الممتزجة بواد المرسى الذي يقع[3] في شرق مدينة بجاية ويسمى أوقاس في الوقت الحاضر.

– قاسي السعيد بن محمد..» ، وتستمر القائمة على شكل ذكورا وإناثا إلى اثنين وأربعين[4].

ففي خلال فترة 1880–1908 فإن مجموع ما تحصل عليه الكولون هو 450823 هكتار[1] ووصل عدد الأوروبيين سنة 1886 إلى 536.000 منهم 318.000 فرنسي، و218000 أجنبي وبحلول عام

---

1 – Djillali Sari,op cit,p p 39,42.

2 –أحمد مهساس، المرجع السابق ، ص108.

* الاستيطان الحر ممارس من قبل المستوطنين أحرار فقد جاء ليتم عملية الاستيطان الرسمي من خدمات وفي مقدمتها الطرق والمواصلات.

3 – بن موسى حمادي ، المرجع السابق، ص 63-64.

4 –بن موسى حمادي، المرجع السابق، ص64.

1900 فقدت القبائل العربية 2.250566 هكتار بموجب مختلف القوانين الجائرة الخاصة بالمصادرة، وقد فقدت منطقة القبائل في عملية واحدة سنة 1871 2239000 هكتار وبهذا استفادة المستوطنون بازدواج الجنسية فهم مواطنون جزائريون يديرونا البلاد بكاملها ومواطنون فرنسيون وذالك بتواجد ممثليهم في البرلمان الفرنسي ،واستفادة أيضا من وجود 30000 كم من الطرقات و5000 كلم من السكة الحديدية وهي جميعها في خدمتهم ومصلحتهم فقط ، إضافة إل الأعمال الهيدروليكية والسدود الكبرى التي أقيمت لسقي أراضيهم وكذا الأشجار العنب لصناعة الخمور التي تتربع على مساحة 230000 هكتار والتي تنتج سنويا 13000000 هيكتو ليتر[2].

المبحث الثاني: عوامل تطور الزراعة الكولونيالية

1- شارل روبير آجرون، "تنمية الاستيطان في الجزائر 1870-1930"،ترجمة محمد الطاهر العمودي، المصادر، العدد 2 المركز الوطني والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954 ، ص54.

2- على تابليت، "مصادرة أملاك أهل الزعاطشة وأولاد حاعن بناحية قالمة 1850- 1853"، الثقافة،العدد115، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1997،ص31.

لم يكن القمع العسكرى الوسيلة الوحيدة في يد نظام الاستعماري الفرنسي لإخضاع الأهالي في الجزائر ومعاقبتهم وإنما كان فقط جزءا من ترسانة التدابير العقابية كالحرب الاقتصادية التي كانت السمة السياسية الاستعمارية في مواجهة الأهالي منذ بداية الاحتلال وتجلت في مظاهر كثيرة منها:

- التشريعات العقارية
- إدخال زراعة الكروم والمحاصيل التجارية
- المؤسسات الزراعية المتخصصة

التي دمرت قدراتهم الاقتصادية ونتج عنها تدهور خطير في مستوى معيشتهم.

المطلب الأول: التشريعات العقارية

لقد شرعت فرنسا مجموعة من القوانين التي استطاعت بها حشد أكبر مساحة ممكنة من الأراضي بدءا بمرسومين 1844_1846 انتهاء بقانون 1903، هذه القوانين صدرت في مجال الأرض التي صاغتها مختلف الأنظمة السياسية التي تعاقبت على الحكم في فرنسا بمختلف مشاربها الفكرية وتوجهاتها الإديولوجية قد استهدفت الأهالي من خلال تجريدهم من أراضيهم بمختلف الذرائع والأساليب.

1- مرسومين: الأول في 1 نوفمبر 1844، الثاني في 21 جويلية 1846

وجاء لهدفين:

طمأنة الجزائريين بالأمان على قطعهم الأرضية وملكياتهم مستقبلا.

تسهيل انتقال الأراضي الزراعية إلى الكولون.[1]

فالمرسوم الأول أثبت شرعية ما يملكه الكولون وصادق على العقود العقارية والقاضي بانتزاع كل الأراضي غير المستغلة زراعيا[2].

أما المرسوم الثاني قرر بأن السلطات الاستعمارية سوف تباشر إجراءات تحقيق عن عقود الملكية العقارية الريفية بتحديد مساحتها وفق قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية[3]، وكل الأراضي غير مزروعة والتي لا يملك أصحابها وثائق تثبت حيازة (سندات ملكية)[4]، فإنها تتحول إلى ملكية الدولة ومس هذا المرسوم أراضي البور (يفترض بدون مالك) أي أن عدم زراعة الأراضي يكون سببا كافيا لانتزاع ملكيتها ووضعها

---

1 - بن داهة عدة، الخلفيات الحقيقية ....، المرجع السابق، ص133.

2 - الغالي الغربي، المرجع السابق، ص196.

3 - بن داهة عدة، الاستيطان.... ج1، المرجع السابق، ص316-317.

4- الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص144.

تحت تصرف المصلحة العامة ، وتطبيقا لهذا المرسوم تم انتزاع 168000 هكتار في منطقة الجزائر العاصمة وحدها عاد منها 95000 هكتار لقطاع الدولة و37000 هكتار لصالح الأوروبيين[1].

وبهذا يكون المرسومان قد أرسيا قواعد الاحتلال العقاري على أوسع نطاق بحيث يمكن اعتبارهما بداية الانطلاق الفعلي لتجسيد فكرة الاستيطان.

2 - مرسوم 31 جويلية 1845

مرسوم حكومي قاضي بالسماح للعسكريين بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث أي نشاط عدائي للوجود الفرنسي إذ نصت المادة 10 منه على مصادرة أملاك الجزائريين الذين:

* اقترفوا أعمالا عدائية ضد الفرنسيين أو ضد القبائل الخاضعة، أو قدموا مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للثائرين ضد فرنسا أو قاموا باتصالات معهم.

* أهملوا أراضيهم والتحقوا بالثوار.

*غادروا منازلهم لمدة تجاوزت ثلاثة أشهر دون إذن من السلطات الاستعمارية الفرنسية.

3- مرسوم 19 سبتمبر 1848

يقضي هذا المرسوم في مبادئه الأولى بمنح اعتماد مالي قدره 50 مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية تكاليف السنوات الأربع 1848- 1851 الخاصة بإنشاء المستعمرات الفلاحية في مناطق الجزائر وكذلك للخدمات ذات المنفعة، ونصت المادة الثالثة من هذا المرسوم على أن الكولون المزارعين أو الراغبين في التحول إلى المزارعين سيتلقون من الدولة قطعا أرضية زراعية بشكل مجاني تتراوح مساحتها من 02 إلى 10 هكتار للعائلة الواحدة[2].

المادة الرابعة نصت على أن المساعدات الخاصة باستصلاح الأراضي مهما كانت طبيعتها، فلا يمكن بحال من الأحول أن تتجاوز ثلاث سنوات وبعد انقضاء هذه المدة فإن المباني المنجزة للكولون والأراضي الممنوحة لهم تصبح ملكا شرعيا لهم شريطة الامتثال للمراسيم وللقرارات المنظمة للملكية في الجزائر[3].

4- قانون 16 جوان 1851

أكد هذا القانون أن الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسيين أو غيرهم[1] وقد حضرت له لجنة ترأسها الجنرال دي لاموريسيار أحد مؤيدي فكرة ترحيل الجزائريين وحشدهم

1- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص27.

2 - بن داهة عدة، الاستيطان.... ج1، المرجع السابق، ص319،324.

3 - المرجع نفسه، ص325.

في جهات معينة، لقد زعزع هذا القانون توازن المجتمع بشكل خطير بدأت الأراضي المخصصة لنظام الاستراحة الأرض وللرعي والتي كانت واسعة كفاية قبل تطبيق هذا القانون فشهدت تناقصا يعني ذلك اختناقا بنسبة للقبائل إلى أن السلطات الإستعمارية كانت تعي ذلك تماما، حيث كتب مستشار الدولة ليتبودوا في احد تقاريره يقول: « لا يمكن حصر هؤلاء الناس فجأة ضمن خطوط هندسية متراصة في حين أنهم يحتاجون الصحراء شتاء والسهول التل في الربيع والصيف والجبال والغابات في فترات الجفاف»[2].

وبمقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة فإن 200 ألف هكتار من الأراضي الغابية و60 ألف هكتار من أراضي القبائل أعلنت تابعة للدولة[3].

كان هذا القانون قد ترك جانبا هاما هي كيفية حصول الفرنسيين على الأراضي الجزائريين الزراعية وسرعان ما بدأت الحكومة الفرنسية عملية حصر الأراضي التي تزرعها القبائل الجزائرية ورسمت خطة الامتلاك الدولة لجزء هام منها وترك الباقي وغلته للموطنين ، استندت الحكومة الفرنسية إلى إدعاء يقول أن الوطنيين لا يزرعون كل أراضيهم وأنهم ليس لديهم حجج رسمية تثبت ملكيتهم الشرعية لها ، فتركت جزءا بسيطا من هذه الأراضي لهم ،واستولت على الباقي وكانت هذه القبائل تعمل في نظام اشتراكي في زراعته ثم تقسم المحصول بين رجالها وسنرى أن الأراضي المنزوعة ستمر إلى كبار الممولين الفرنسين يعهدون بزراعتها إلى من يشاءون[4]، ومن خلال هذا جعل رجل القانون جودان (F.Godin) واصفا القانون 1851 بقوله "إنها نظرية السلب والنهب"، فلقد استولت الدولة على أحسن الأراضي والباقي قسمته قطعا صغيرة ما بين 08و10 هكتارات لكل عائلة[5].

5 –القرار المشيخي Sénatus-consulte 22 أفريل 1863

يعتبر هذا القرار منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية لما نتجت عنه من آثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، فاستبدل حق استفادة القبائل الجزائرية من الأراضي العروش بملكيتها وفرض تقسيمها على الدواوير والأفراد لتفتيتها وتحويلها إلى ملكيات فردية بغرض تحقيق الترقية الثقافية للجزائريين إلى جذبهم إلى الحضارة الفرنسية وذلك من خلال تكثف المعاملات العقارية مع

1- مصطفى الأشرف، الجزائر : الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص14.

2 – عدى الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة ، لبنان ، 1983،ص63.

3 – بن داهة عدة، الإستيطان...ج1، المرجع نفسه، ص329.

4 – جلال يحي ، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1960 ، دار المعرفة، ط1، مصر ، 1959، ص231-230.

5- محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830 -1871، مؤسسة كنوز الحكمة الجزائر، 2011، ص136.

المستوطنين وتأثرهم بهم، بذلك انتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى السلطات الاستعمارية والكولون بلغت قرابة 6 ملايين هكتار سنة 1866 منها 508000 هكتار من الأراضي الزراعية للكولون وتحول كثير من الجزائريين من ملَّاكين إلى خمَّاسين في حقولهم لا يحصلون سوى ما يسد رمقهم فاضطر الكثير ممن احتفظ ببعض الملكيات الصغيرة إلى الاستدانة لشراء البذور من الأوروبيين أو اليهود بفوائد بعضها 20% شهريا أي 240 % سنويا[1].

وهذا القرار حمل عنوان "قانون سلطاني في شأن أحوال أهل الوطن الجزائري وانتسابهم للدولة الفرنساوية" ويرمي إلى تكوين مناطق إيواء بالنسبة لرجال القبائل ويعترف لهم بحقهم في الملكية كما يسمح بحيازة السكان المحليين للأراضي التي يعيشون عليها تطبيقا لذلك قسمت الأراضي القبلية المشاعة إلى أراضي تستغل في الرعي وهي مراعي القبيلة قدرت مساحتها ب2840531 هكتار، أو أراضي تخصص للفلاحة وهي أراضي الجماعة 2859505 هكتار وألحقت بها أرض العزل واعتبرت مبدئيا بأنها ذات وضع خاص بحيث لا يمكن تحويل ملكيتها إلا بعد أن تثبت الملكية الفردية عليها باقتسامها بين أفراد القبيلة[2].

ولقد جاء في هذا القانون "كان ممنوعا على أي شخص باستثناء الدولة، أن يستلب حق الملكية أو حق التمتع بالأراضي التابعة للعشيرة وعلى هذا الأساس أصبح من الممكن امتلاك أراضيها ولهذا أمر يفتح مجالات واسعة للأوروبيين وشركاتهم كما أرسى هذا القانون تحويل الملكية الجماعية لأراضي القبائل إلى ملكية فردية والتي طالب مناصروها أمام مجلس الشيوخ بقولهم «جميعنا متفقون أن الملكية الجماعية ستكون عقبة يصعب تجاوزها إن الملكية الفردية الحرة هي السبيل الأفضل نحو استعمار خصب»[3] وهو الأمر الذي ساهم في القضاء على وحدة القبيلة الجزائرية والنظام الجماعي لاستغلال هذه الأراضي[4].

6- قانون 26 جويلية 1873 قانون وارنيي La Loi warnier*

بناء على تقرير قدمه وارنيي يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، بحيث لم يعد هناك مُلَّاك الأرض تحت صفة أو سند ملكية العرش أو الملك وإنما ملاك عقاريون لا غير ويعتبر هذا القانون مكملا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي ب22 أفريل 1863 بإقرار الملكية الفردية للجزائريين

---

1 – بشير بلاح، المرجع السابق، ص159.

2- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات لواقع الجزائر من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، عالم المعرفة، ط2 ، الجزائر، 2009، ص33.

1- محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص136.

2- الطاهر بن خلف الله، المرجع السابق، ص150.

* – وارنيي warnier: ممثل الجزائر في الجمعية العامة نائب يمثل الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي، وهو الذي بناء على اقتراحه تم التصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية خاصة.

وعن طريق هذا القانون سيوقع الفلاحون الجزائريون مجددا بعد أن تحصلوا على سندات ملكية من قبل إدارة المصالح العقارية إلي بيع أراضيهم ليجدوا أنفسهم مبعدين عن ذلك [1] الهدف إلى تحقيق غايتين هما:

1- تمكين الجزائريين من استعادة قوتها الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة أفضل للملكية.

2- وضع حد لحالة اللاعدالة التي توجد عليها توزيع الأرض بين سكانها الحاليين والسكان الذين قد تأتي بهم الهجرة الفرنسية أو الأوروبية[2].

وحسب صالح عباد بأن وارنيي نظر بقانونه نظرة بعيدة شملت مصالح رؤوس الأموال الفرنسية التي بلغت درجة التراكم التي تدفعها نحو الخارج خارج الحدود الفرنسية وبالنسبة لرؤوس الأموال هذه وللصناعة الفرنسية التي أصبحت في حاجة إلى مواد أولية من الخارج فإن القانون سوف يجعل مساحات الحلفاء التي لا مالك لها تعود ولن تعود إلا للدولة الفرنسية الشيء الذي يوفر لصناعة الورق أنواع مختلفة من الأقمشة موردا جديدا للمادة الأولية وهذا ما يلبي رغبات الذين قدموا عروضا للحكومة بهدف إقامة خطوط للسكك الحديدية قصد استغلال هذا النبات[3].

7- قوانين الغابات

أ- قانون 1874 وهو أول قانون غابي صدر في جويلية جعلت السلطة الفرنسية بموجبه كل الغابات ملكا لها وطبقت مبدأ المسؤولية لمعاقبة كل من يتسبب في الحرائق الغابات .

ب- قانون 1885 على إثر حرائق 1881 وشكاوى أصحاب الإقطاعات، صدر هذا القانون يوم 6 ديسمبر وهو القانون زاد من التشديد على السكان بانتزاع الأراضي الرعوية وإعطائها للكولون من أجل زراعتها كما عوقبوا على الأشجار التالفة بدعوى أن السبب في ذالك هو الرعي فيها وقاموا فيها بترحيل الكثير من العائلات نتيجة ذلك [1].

8- قانون 22 أفريل 1887

1- بن داهة عدة، الخلفيات الحقيقية ....، المرجع السابق ص148،149.

2 – Charles Robert Ageron, les Algériens musulmans et la France 1871–1919 ,tome premeiere , presses universitaires de France, Paris, 1968, p78.

3- صالح عباد، المرجع السابق ، ص 114،115.

1- عقيب السعيد محمد ، المرجع السابق،ص9.

وتحقيقا لتركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون والأوروبيين وإتماما لعملية تفكيكها وتجزئتها بين أفراد العرش أو القبيلة قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بمساعي لمراجعة قانون 1873 وتعديله وذلك خدمة لصالح الكولون بسن قانون يبطل الحضر المفروض على نقل أملاك العرش وأهم إجراءات هذا القانون ما يلي:

1- العودة إلى العمل بالإجراءات التطبيقية الخاصة بتحديد أراضي القبائل والدواوير.

2- التقيد بالأشكال التي حددتها المادة 04 من قانون 22أفريل 1887 في حالات التنازل وبيع الملك المشاع في المزاد العلني وتجزئة الميراث.

3- الدائنون الذين رهنوا عقاراتهم والأشخاص المدّعون لحقهم العيني (الفعلي) في العقار بمقتضى المادة 19 من قانون 1873 وأصبح لزاما عليهم تسجيل سنداتهم في ظرف لا يتعدى 45 يوما.

4- تسهيل شكليات التطهير الخاصة التي أقرها الفصل الثالث من قانون 1873 وكذلك وضع معالم حدودية تمنح الممتلك الأرض ولجيرانه أمانا وطمأنينة واسعين.

5- السماح للأوروبيين بحق الحصول على عقارات داخل أراضي العرش، وهذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية.

6- وقد صدرت شكليات خاصة بشأن ذلك تناولتها المواد من 07 إلى 10 من هذا القانون 1887[2].

9 - قانون 16 فيفري 1897

حين وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية صعوبات تحول دون تحقيق قانون 1887 بسبب العقبات التقنية التي تتطلب إمكانيات مادية وبشرية ضخمة وحتى لا تعيق النشاط الاستعماري لجأت إلى سن قانون جديد في 16 فيفري 1897 وكانت ملامحه تتمثل فيما يلي: أبطل هذا القانون بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة والجزئية التي أقرها الفصل الثاني والثالث من قانون 1873 واستبدلها بإجراء وحيد وهو إجراء لا يميز بين الملاّكين مهما كانت جنسياتهم ومهما كان أصلهم وأصبحت الطلبات من حق الأوروبيين والجزائريين على حد سواء.

لقد كانت المادة 13 من قانون 1897 قد جاءت لتحتفظ للإدارة القضائية صلاحيتها فيما يتعلق بالممتلكات التي تم تصنيفها ضمن أراضي العرش من قبل السلطات الاستعمارية، فإن مخطط التجزئة لا

2- بن داهة عدة، الاستيطان...ج1، المرجع السابق، ص 376.

يصبح نافذا إلا إذا كان مطابقا للقرار الصادر عن الحاكم العام وتم الإعلان عنه في الجريدة الرسمية للجزائر، وعندها تصبح النزاعات المتعلقة بالملكية من صلاحيات المحاكم القضائية وهكذا يكون قانون 1897 قد جدد مسألة التمييز بين أراضي الملك وأراضي العرش التي أهملت في قانوني 1873، 1887.

إذن نجد أن هذا القانون حل محل قانون 1887 ولم يعطي الاستعمار الأراضي الزراعية بشكل مباشر لأنه لم يسمح للفلاحين الجزائريين ببيع قطعهم الأرضية لاعتباره اقتراح تطبيق إجراءات قانون 1887 فقط على الراغبين في بيع حقوقهم الأرضية الواقعة ضمن أراضي العرش أو الملك وعلى هذا الأساس أصبح من حق الفلاح الجزائري المالك لقطعة أرض ملك أو له حق في أراضي العرش أن يطالب بتطبيق إجراءات قانون 1863 الذي يمكنه من بيع أرضه لأحد الأوروبيين أو لأحد الجزائريين أو الحصول على سند ملكية من الإدارة الاستعمارية.

10- قانون 13 سبتمبر 1904

انصبت مجهودات الاحتلال ما بين 1890_1904 على العمل بقوة وعزم على فرنسة الأراضي الجزائرية وتحقيقا لهذا جاء قانون 13 سبتمبر 1904 ليمكن الكولون من استئثار بالأراضي وامتلاكها بالطرق الشرعية ويتضمن هذا القانون حيثيات انتقال الأراضي العمومية المعنية للاستيطان[1] والشروط الواجب توافرها في المستفيد من قطعة أرض ويتضح من خلال مواده أن الفلاح قد أقصى من الاستفادة من الأراضي بأي شكل من الأشكال[1].

المطلب الثاني : إدخال زراعة الكروم والمحاصيل التجارية

بعدما استولى المستوطنون على أجود الأراضي الجزائرية طوروا قطاعا زراعيا حديثا ساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد وأهملوا المحاصيل المعاشية وفي مقدمتها الحبوب، واتجهوا إلى التوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي والمصالح المادية للمستوطنين أهمها الأعناب لإنتاج الخمور والحوامض والتبغ وكذلك استغلال الحلفاء والفلين.

1-بن داهة عدة، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني 1887/04/28 و 1897/02/16، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية سيدي بلعباس يومي 20–21 ماي 2006، ص229،230.

1– بن داهة عدة، الاستيطان ....ج1، المرجع السابق، ص396.

فبعد إصابة أشجار العنب في جنوب فرنسا بمرض الفيلوكسيرا Phylloseéra اضطرت فرنسا إلى استيراد كميات كبيرة من الخمور من بلدان حوض البحر الأبيض[1] وفي نفس الوقت كانت زراعة الكروم بالجزائر أحد العوامل وراء استحواذ على المزيد من الأراضي الفلاحية لزرعها كروما تحول عنبا إلى نبيذ[2].

ولهذا أنشأت حقول الكروم في الجزائر وعمل المعمرين على طريقتها وتعودوا على تقاليد زراعتها[3] بفضل الحصول على التموينات الممنوحة مما سهل في تعميم هذه الزراعة ليغطي فيها كل المساحات[4] ومن ثمة توسع المعمرون في زراعة الكروم لكثرة أرباحها على حساب الحبوب والتي تعتبر الغذاء الأساسي للسكان[5].

وبهذا تشجع الكولون على زراعة الكروم التي أصبحت مساحتها تقدر ب2.036 هكتار عام 1854 منها في عمالة وهران لوحدها 102039 هكتار[6]، بالإضافة إلى إدخال زراعات جديدة كالبطاطا وكانت الدولة الفرنسية تحمي الإنتاج الزراعي ووفرت الأدوية وذالك للقضاء على الحشرات الضارة بالنباتات والأشجار حيث أن اهتمامها بالأراضي كان كبيرا وذلك من أجل الاستيلاء عليها وتطويرها بواسطة الكولون[7].

وفي سنة 1860 بلغت مساحة الكروم في الجزائر 4632 هكتار تحتل فيها عمالة وهران بمساحة تقدر ب 2.124 هكتار بإنتاج بلغ 9.926 هكتولتر من الخمور و5.703 قنطار من عنب المائدة[8] المساحات المزروعة كانت سنة 1878 لا تتعدى 15000 هكتار[9] وقد تركزت مساحات العنب الجديدة بالجهات الغربية الغربية من الوطن سهول عين تموشنت ووهران وهضاب مستغانم وتلال تلمسان وسهول وتلال معسكر وسيدي بلعباس، يليها الوسط (هضاب مليانة والمدية وسهل متيجة وتلال ساحل العاصمة والشرق وسهل عنابة وسهل سكيكدة)[10].

1- محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، ترجمة محمد الصغير بناني، عبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب 2007 ، ص157.

2 – بن داهة عدة، الاستيطان..... ج1، المرجع السابق، ص188.

3- محفوظ سماتي، المرجع السابق، ص157.

4- شارل روبير أجرون، تنمية الاستيطان .....،المرجع السابق، ص190.

5- عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص40.

6- بن داهة عدة، الاستيطان ....ج1،المرجع السابق، ص192،193.

7- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص65.

8- بن داهة عدة، الاستيطان..... ج1، المرجع السابق، ص192-193.

9- شارل روبير أجرون، تنمية الاستيطان ......، المرجع السابق، ص191.

10- بشير بلاح، المرجع السابق، ص254.

ومنذ سنة 1880 أصبحت زراعة الكروم هي القطاع المهيمن على جميع النشاطات فرغم ظهور مرض الفيلوكسيرا في الجزائر بضواحي سيدي بلعباس وتلمسان سنة 1885 وبوهران 1886 وبسكيكدة سنة 1896 فإن إنتاج الكروم لم يشهد تراجعا فخلال الفترة 1883 إلى 1896 لوحظ تطور محسوس في زيادة المساحات المزروعة كروما[1]، وقد ساعد ذلك في عدة عوامل:

- ملاءمة الظروف الطبيعية لزراعة الأعناب في الجزائر.
- القروض السخية التي كان يوفرها بنك القرض الفلاحي Crédit Agricole وغيره من البنوك للتوسع في زراعة العنب وإنتاج الخمور.
- ارتفاع قيمة العائدات المادية لزراعة الكروم، حيث تفوق عائدات الهكتار الواحد من القمح بعشرة أضعاف.[2]

ومن أجل الثراء وزيادة الموارد المالية جعل الاستعمار الجزائر حقل للتجارب الزراعية المدارية التجارية فإبتداءا من عام 1854 أجريت تجارب حول بعض النباتات الزيتية خارجا عن محصول الزيتون Les plants olégineusses منها الخروع Ricin، الجلجلان Sésame، الفول السوداني Arachide، عباد الشمس Hélianthe، الكتان Lin، الخردل الأبيض Moutarde blanche[3].

وبعد ثلاث سنوات من التجارب أعطى الخروع إنتاجا يقدر بـ 32 قنطارا في الهكتار الواحد مع احتوائه لمادة زيتية تصدر ب58% وأعطى الخردل الأبيض مردودا يقدر بـ 11 قنطارا في الهكتار الواحد مع احتوائه مادة زيتية تقدر ب35%.

إلى جانب المحاصيل الزيتية جربت مادة الخشخاش Le povot Somnifère بغرض إنتاج الأفيون في مستغانم ببلاد التواغية وعين تادلس ومن بين المحاصيل المدارية التي أجريت عليها تجارب نذكر منها: تين الهند Nopol، السماق Sumac، الفشاغ Salsepareille، الأرز الجاف والجنجل Houblon، الخيزران Bambou، قصب السكر والبن والفنيلة Vanilier،[4] بالإضافة إلى المحاصيل الزراعية التجارية التي أولاها الكولون إهتماما مثل زراعة التبغ والقطن فالتبغ بدأ الاهتمام به لغرض التصدير[5] بالإضافة إلى محاصيل أخرى والتي اهتم بها الكولون مثل التبغ الذي اعتبرت زراعته أنه أدخلها المستوطنون ابتداء من

1- بن داهة عدة، الاستيطان ..... ج1، المرجع السابق، ص196.

2- بشير بلاح، المرجع السابق ،ص254.

3- بن داهة عدة، الاستيطان ......ج1، المرجع السابق ، ص212.

4- بن داهة عدة، الاستيطان.....ج1، المرجع السابق، ص212،213.

5- بشير بلاح، المرجع السابق، ص255.

سنة 1843. أول ثروة تتمتع بها الجزائر وكانت زراعته في ازدياد كثير يمارسها قرابة 8.000 من الأهالي و2.000 من الأوروبيين وفي 1875_1876 كانوا يحققون إنتاجا يتراوح بين 50و55.000 ألف قنطار من التبغ 215 منه من عمل الأهالي، وبعد سنة 1880 لم يعد إنتاج الأهالي يزيد على 25.000 قنطارا إلا نادر. كان التبغ الأهالي يعتبر أجود من التبغ الذي ينتجه المستوطنون الذين خصصوا له مساحات أرضية أوسع ولكنهم أولوه عناية أقل مما جعل المردود أقل من مردود الأهالي بالنصف حيث كان الفلاحون الأهالي يخصصون لذلك أجود أراضيهم ويعتنون بتسميدها باستمرار وكان العرب يقطفون التبغ ورقة ورقة عند نضجه بينما يقطع المستوطنون قصب نباته من أجل جني أوراقه دفعة واحدة[1].

وقد غطت مساحة التبغ بلاد القبائل الصغرى من بجاية وفي سهول عنابة وسكيكدة ومتيجة وحول قالمة ومعسكر وعين تموشنت[2].

أما القطن فقد عمل الكولون على زراعته في كل مكان وخصصوا كل شيء من أجل الحصول على نتيجة باهرة لإنتاج نبات جيد من القطن وفي هذا الإطار صدر مرسوم مؤرخ في 16 أكتوبر 1833م يهدف إلى تشجيع زراعة القطن بالقطر الجزائري العنصر الأهلي أي إستخدام اليد العاملة الأهلية لصالح الأوروبيين ميثال لقد نجح السيد الملازم الأول مسرين رئيس المكتب العربي بدائرة قالمة في نشر الزراعة القطن بدائرته فكان في نظر سلطاته العليا الجدير بالشرق الكبير حيث كان يرجى كذالك من رؤساء المكاتب العربية تحقيق ذالك في دوائرهم تلك هي طموحات الاستعمارية الهادفة إلى إحداث انقلاب شامل وتغيير كل في الفلاحة التقليدية الجزائرية نحو فلاحة صناعية تستجيب للمصالح الإستعمارية .

وتشجيعا لتطوير هذه الزراعة في الجزائر صدرت مراسيم إمبراطورية فيما بين سنتين 1853-1859،منها مرسوم 16 أكتوبر 1853 الذي ينص على تنظيم مسابقة لمنتجي القطن تمنح فيها لأحسن المنتجين وقرار 19 أوت 1856 ثم قرار 19 مارس 1859 الذى أقره جائزة سنوية تقدر بـ 20.000 فرنك تمنح لمنتجي.

محصول القطن ضمن مساحات محددة إلى جانب جوائز تقديرية لمنتجي القطن بالمقاطعات الجزائرية الثلاثة ، مع توزيع البذور مجانا على الكولون ومنح أموال للمهتمين بصناعة القطنية وأخيرا شراء الدولة لمحصول القطن بأسعار تحدد مسبقا وفق الصنف المزروع ونوعية الإنتاج، معنى هذا أن التشجيعات قد أعطت النتائج لايستهان بها منذ سنة 1854، وتطور المنتوج الذي أصبح يضاهي في جودته محصول الولايات المتحدة الأمريكية من 507.000 كلغ سنة1854الى 780.000 كلغ سنة 1857 مع ترشيح

---

1 – Charles Robert Ageron, les Algériens musulmans …. , op cit, p p 373-378 .

2– بشير بلاح، المرجع السابق، ص255.

لزيادة، وفي سنة 1857 احتلت عمالة وهران الصف الأول في إنتاج القطن الذي يغطى مساحة تقدرب 902.92 هكتار مقابل 75هكتار في عمالة الجزائر و522.900 هكتار في عمالة قسنطينة ، وهو الأمر الذي مكن منتجي القطن في عمالة وهران من إحتلال المراتب الخمسة الأولى في المسابقة التي نظمت بالجزائر العاصمة ، أما في المرتبة السادسة فقد تحصل عليها أحد الكولون بسكيكدة .

وفي سنة 1858إرتفعت مساحة القطن في إقليم وهران إلى 1.082,78هكتار بينما وصلت في عمالة قسنطينة إلى 814.94هكتار وفي عمالة الجزائر إلى 8078هكتار، وتشجيعا لمزيد من إنتاج القطن صدر مرسوم إمبراطوري في 25أفريل 1860 ينص على منح الجوائز التقديرية للذين يصدرون منتجاتهم إلى الخارج بينما فاز خلال هذه السنة كولون من إقليم وهران وآخرون الجزائر، كما إن الدعم الخاص لهذه الزراعة لم يعد يحضى بموافقة الإمبراطور بقي فقط الأمل في أن تستمر الدولة الفرنسية في شرائها[1] لمحصول القطن لكن تخليها عن تشجيع هذه الزراعة التي كانت تشكل مصدرا ثمينا للثروة بالنسبة للكولون المنتجين لها ومادة أولية للمصانع النسيج في فرنسا سيؤول بيها إلى إنحطاط والزوال، وابتداء من عام1867 بدأت المساحات المزروعة قطنا في التراجع بسهول سيق والمحمدية وغليزان ومقطع دوز، حيث تقلصت المساحة من 2.383 هكتار سنة 1867الى 1442 هكتار عام 1872 لتصبح 98هكتار في1882 ثم الى32 هكتار عام 1883 وأخيرا إلى 29هكتار عام 1884[1] .

وفي سنة 1853 ارتفع عدد المنتجين للقطن إلى 309 بعد ما كان 17 منتجا سنة 1852 وأيضا انتقلت المساحة المزروعة قطنا من 5.10 هكتار في نفس المدة إلى 188.50 هكتار في الجهة الغربية من الجزائر، بينما بلغت هذه المساحة في إقليم الجزائر 245 هكتار وفي إقليم قسنطينة 135 هكتار وتبقى مزارع سيق على قلة مساحتها تحتل الرتبة الأولى من حيث الجودة[2].

ونجد أن زراعة الحلفاء أصبحت أساسية بعد 1871 بسبب وجود حقول واسعة في الهضاب العليا الجزائرية وظهرت كمصدر مهم لغنى الشركات وخلق ما يسمى بالزراعة الصناعية والتي كانت تشجع التوسع الاستعماري ومن بين هذا التوسع صناعة الورق وارتفاع سعر الخزف التي كانت تدخل في صنعة في النصف الثاني من القرن 19م ، بحيث أن الصناعة الأوروبية وجدت بديلا للمادة الأولية في نبتة

---

1 -بن داهة عدة ، الاستيطان ...ج1، المرجع السابق، ص216.

1- بن داهة عدة، الاستيطان .....ج1، المرجع السابق، ص216،217،218.

2- بن داهة عدة، الاستيطان .....ج1، المرجع السابق، ص215.

الحلفاء[1]،أما في جنيها وذلك في سنة 1871م فقد رأى الناس فيها مصدر ثروة يمكن أن تحقق رخاء الأهالي في الغرب الوهراني وبعد سنة 1879 فرض على استغلال الحلفاء تنظيم صارم بحيث يجب أن تؤجر الأراضي من طرف جماعة الأهالي للمستغلين ويجب أن يتم اقتلاعها يدويا من غير استعمال المنجل وأن لا تقتلع النباتات من جذورها،[2]وكنتيجة لذلك فإن الموارد الجزائرية كانت مضمونة في سوق السلع خاصة في إنجلترا بسبب التلف الذي لحق بحقول الاسبانية من جراء الاستغلال المكثف والعشوائي حيث صدر ميناء وهران مابين 55000و60000 طن في الفترة ما بين 1873–1876 و80000 طن في فترة 1880–1881 ومن 1800– 1890 ارتفعت الصادرات من 60000و 90000 طن وبصفة إجمالية صدرت المستعمرة الفرنسية الجزائر 592596 طن من 1867–1879 ثم 427404 طن في السنوات 1880–1884 ولم تتوقف الزراعة العشوائية للحلفاء إلا بعد ثورة 1871 وانهيار الشركة الفرنسية الجزائرية التي كانت تعتبر من أكبر المحتكرين المزارعين لنبات الحلفاء في الغرب الجزائري وذلك في منطقة وهران التي كان يستغلها مهاجرين الأسبان سنة 1885.

كما كان الاهتمام منصبا نحو تحويل زراعة الحنة بدائرة بسكرة إلى زراعة صناعية[3]، وأيضا الفلين الذي أصبح من أهم الصادرات الجزائرية.[4]

المطلب الثالث: المؤسسات الزراعية المتخصصة

ولتحقيق الزيادة والنمو في الإنتاج الزراعي الاستعماري جعل الاستعمار المؤسسات الزراعية المتخصصة يحقق من خلالها التنمية الزراعية الاستعمارية والرفاهية للكولون سيعا للجعل البلاد في خدمة الاقتصاد الفرنسي.

1– التعليم الفلاحي

تنبع أهمية التعليم الفلاحي لارتباطه بموضوع السياسة الزراعية وأيضا الدور الكبير الذي لعبه في النهضة الزراعية الاستعمارية، ففرنسا حرصت منذ العقد الثاني لاحتلالها الجزائر على إنشاء مدارس زراعية

1– رضا حوحو، "شبكة السكك الحديدية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار 1830– 1914"، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الشرعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004–2005، ص35.

2 – Charles Robert Agron, les Algériens musulmans . p 337.

3 – صالح فركوس، المرجع السابق، ص121.

4 – بشير بلاح، المرجع السابق، ص255.

من أجل إعداد وتوفير الإطارات المدربة والماهرة لغايات التنمية الزراعية الاستعمارية ولهذا الغرض صدر قرار عن الحكومة في 3 أكتوبر 1840 الذي ينص على إنشاء التعاونية الفلاحية الجزائرية.

أما في 03 أكتوبر 1848م صدر مرسوم ينص على إنشاء وتنظيم التكوين المهني للزراعة في الجزائر وقد خصص مبلغ قدره 6000 فرنك من طرف المجلس العام للعمالة وهران الذى انعقد يوم 15 ماي 1875 كدعم مالي لعشر جمعيات زراعية متواجدة بوهران، مستغانم معسكر تلمسان، عين تموشنت، سيدي بلعباس، تيارت، غيليزان وهذا قبل الشروع في بناء مؤسسات تعليمية زراعية وذلك لرغبة السلطات الفرنسية على بذل مجهودات لتوجيه الفلاحين صوب هذه الجمعيات* وفي 30 جويلية 875 صدر قانون ينص على إنشاء مدارس ابتدائية للتعليم الفلاحي الابتدائي وبعدها في 1877 صدر إعلان يدعو الكولون إلى تسجيل أبنائهم في قائمة الراغبين في المشاركة للدخول إلى المدرسة الوطنية للفلاحة في مونبيلي[1].

وفي أفريل 1881وذلك بعد سنتين من إنشاء المنبر الفلاحى للعمالة وهران في سنة 1879 إثر انعقاد مؤتمر الجمعية الفرنسية من أجل ترقية العلوم المنعقد في الجزائر لعاصمة تبنت الجمعية اقتراحا يرمي إلى خلق مدرسة عليا أو معهد العالي للفلاحة بالجزائر ومدرسة تطبيقية فلاحية في كل من واحدة من المقاطعات الإدارية الثلاثة للمستعمرة الجزائرية [2].

وفي 4 فيفري 1882 تمت دراسة مشروع جديد عرضت فيه الولاية العام للجزائر برنامجا للدراسة بشأن خلق مدرسة تطبيقية للفلاحة ومدرسة خاصة لزراعة الكروم وسقي الأراضي ومدرسة لتكوين الرعاة وقد استفاد الكولون من دروس خاصة في الفلاحة تكفل بها أساتذة مختصون وكان هذا التنظيم ممنوح للفلاحين الأوروبيين يركز على التجارب الفلاحية ويرمي في آن واحد إلى حل المشكلات التقنية التي تواجهها الزراعة على المستوى الجهوي، وأيضا أدرجت مادة التعليم الفلاحي ضمن البرامج التعليمية في المدارس الابتدائية العالية لمدينتي سيدي بلعباس ومستغانم حيث نظمت شُعب خاصة بالتعليم الفلاحي أما ثانوية وهران فقد استفاد تلاميذتها من تمارين عملية في الفلاحة**، وبعد ذلك في عام 1890 أنشئ حقل للتجارب الزراعية في

---

* - وهي الجمعيات التي قال فيها نوفيون عامل عمالة وهران "يمكنها أن تساعد بقوة على التوضيح للوافدين الجدد ولمن سبقوهم من الأوروبيين، وهي من أهم الأدوات المساعدة على خدمة الأراضي كما أنها تسهل العلاقات بين الفلاحين وتقدم الجوائز التشجيعية وتخلق المنافسة التي من شأنها تطوير الزراعة".

1 – بن داهة عدة،الاستيطان ......ج1، المرجع السابق، ص 229،227.

2 – المرجع نفسه،ص 230.

3– المرجع نفسه.

* – المدارس الاولى التي ساهمت في التعليم الفلاحي بوهران :

– مدرسة سكيكدة تعود نشاتها الى عام 1901 وتهتم بتكوين المزارعين الختصين في زراعة الكروم.

تامازويت بوهران* في حين وجهت عناية المدرسة الفلاحية التي أنشئت في مستغانم لاستغلال الموارد الزراعية المحلية وتنميتها فمدرسة غليزان حولت فيما بين 1911_1914 إلى مركز للتعليم لجهوي يتلقى فيها التلاميذ دروسا خاصة في أعمال التشجير وتمارين في التطعيم greffage

2- نصيب الفلاحين من التعليم الفلاحي

اتخذت حكومة الاحتلال الفرنسي قبل عام 1870 إجراءات لتوجيه التلاميذ الجزائريين صوب المدارس الفلاحية والبيطرية وذلك بناء على فكرة إسماعيل عربان* وبعض الضباط الفرنسيين من أمثال لاباسيت وهانوتو القاضية بمنح أطفال الجزائر تعليما قاعديا باللغة العربية والفرنسية وتزويدهم بمفاهيم حول الفلاحة التطبيقية[1].

3- القروض الفلاحية

لغرض تطوير الزراعة التي بنى عليها الاستعمار الفرنسي مستقبله في الجزائر صدر مرسوم 11 يناير 1860 يخص القرض المالي للجزائر، وأيضا تأسست الشركة الجزائرية في 1865 تكونت بصفة رسمية عام 1877[2]، وفي 30 أكتوبر 1880 أنشأت مؤسسة "القرض المالي والزراعي للجزائر تحت رئاسة كرسيتوفل

– نشاة المدرسة الوطنية بالجزائر بالحراش بمقتضى قانون صدر في 14 ديسمبر 1905.وحددت لها الدولة ميزانية .

– مركز التكوين المهني لعمي موسى الذي انشئ به قسم التعليم الفلاحي وذلك سنة 1914،يتلقى فيه 125 تلميذا تكوينهم الفلاحي سنويا .

– المزرعة الفلاحية بمزونة ، نشاة في 1913 ثم اصبحت تسمى بمدرسة التكوين المهني في 14 ديسمبر 1905 وحددت لها الدولة ميزانية خاصة .انظر الى: (بن داهة عدة،الاستيطان ......ج1، المرجع السابق، ص 233 ، 234).

* – وهذا الحقل جربت فيه عينات هامة من النباتات التجارية الليفية التي تتكيف مع التربة المالحة.

✱ - إسماعيل عربان: وهو عربان توماس ولد في 1812/12/31 بعنابة الفرنسية، أبوه عربان برو تاجر من مرسيليا وأمه أبوليف عربان انتقل به أبوه إلى فرنسا عام 1820 أنخرط في صفوف السانسيمونيين وهو تلميذ بالثانوية في سنة 1833 أرسل في مهمة لتدريس اللغة الفرنسية إلى المشرق العربي وهناك تعلم اللغة العربية وفي سنة 1835 تحول إلى الإسلام واختار لنفسه تسمية إسماعيل، وفي سنة 1837 أرسل إلى الجزائر في مهمة مترجم بالقرب من جنرالات فرنسا من أمثال بيجو كتب الكثير من المقالات في جريدة le temps ...، وفي سنة 1842_1845 ألحق بالدوق (دومال) والجنرال بيدو كمترجم ثم مستشارا حكوميا، وفي سنة 1871 أحيل على التقاعد. توفي سنة 1884 بالجزائر.أنظر إلى :(بن داهة عدة ،المرجع السابق ،ص131).

1– بن داهة عدة، الاستيطان .....ج1، المرجع السابق، ص230.237.

2– عبد الرحمان الرازقي، التجارة الجزائرية الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص23.

للفلاحين والتجار وتقديم الحرف للمستوطنين الأوروبيين بمنحهم قروضا مالية على المدى الطويل 10 سنوات حتى 30 سنة لتمكينهم من تحقيق مشاريعهم الاجتماعية الاقتصادية مقابل فوائد تتراوح بين 05.5 حتى 06% وللإشارة فإن مقرات هذه الشركة بلغ 46 مقرا في كامل الجزائر خلال عام 1908 ويضاف إلى هذه المؤسسات القرض الليوني والشركة الجزائرية وابتداء من عام 1880 اقترحت البنوك الخاصة منح الكولون قروضا وهو الأمر الذي دفع الكثير من المعمرين إلى ممارسة زراعة ذات طابع تجاري كالكروم والقطن والتبغ.

ومع حلول سنة 1886 بلغ عدد المؤسسات الفرعية للقرض الليوني وبنك الجزائر ثمانية عشر موزعين في أقاليم ثلاث: الجزائر وهران، قسنطينة* وفي سنة 1894 ارتفع عدد المؤسسات المالية في الجزائر فكانت تختلف من مؤسسة لأخرى.

وأهم المؤسسات البنكية التي ساهمت في حصول الفلاحين الأوروبيين على المزيد من الأراضي الزراعية خلال الفترة 1870 إلى 1894 وهي بنك الجزائر، الشركة الجزائرية القرض العقاري الفلاحي للجزائر، القرض الليوني أنشأ 1878[1] ومؤسسات القرض والصناديق الفلاحية، وهو الأمر الذي مكن بعض الكولون من توسيع أراضيهم المزروعة كروما إلى 1000 هكتار للقضاء على المشكلات المعقدة التي كانت تعترضهم في ميدان الزراعة فأنشئوا التعاضد والتعاون والنقابات وصناديق القرض والتأمين[2] وقد استفاد المعمرون من القروض المالية التي قدمتها لهم المؤسسات المالية الخاصة قبل عام 1900 أكثر بكثير مما كانت تقدمه لهم الدولة في إطار الاستيطان الرسمي[3].

وراح الاهتمام المتزايد بالزراعة إلى دفع إدارة الاحتلال إلى إصدار مرسوم في 31 مارس 1902 يقضي بتعميم إنشاء الفرق الزراعية على مستوى مقر كل عمالة وفي 18 نوفمبر 1904 صدر مرسوم آخر ينص على إعادة تنظيمها بحيث تصبح كل غرفة زراعية تتألف من ستة عشر عضو فرنسي منتخب وستة أعضاء جزائريين يعنيهم الحاكم[4].

- **القرض الأهلي**

---

* المؤسسات الفرعية (الأربعاء، بوفاريك، الأصنام، تموشنت، غليزان، القليعة، حجوط، المدية، تيزي وزو، تلمسان، آرزيو، معسكر، قديل، بلعباس، سيق، قالمة، سكيكدة، سوق أهراس.

1- أثار السياسة الاستعمارية ......، المرجع السابق، ص66.

2- بن داهة عدة، الاستيطان... ج1، المرجع السابق، ص251.

3- المرجع نفسه، ص256.

4- المرجع نفسه، ص270.

تدعي إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر أنها أنشأت الشركات الأهلية للاحتياط لغرض حماية الفلاحين الجزائريين من آفات الربا والمضاربة وبسبب مجاعات 1868 قرر عنها الجنرال (ليبيرت) Liebert تجسيد فكرة إسعاف الجزائريين الأشقياء والمنكوبين أثناء مواسم القحط بإمداد الفلاحين الجزائريين بالبذور ومنحهم قروضا مالية وعليه أنشأ في 1869 مؤسسة القرض الأهلي في مليانة.

وبناء على تقرير تقدم به بورليي Bourlier أمام البرلمان يدعو فيه إلى الإقتداء بمثال مليانة، صدر قانون في 14 أفريل 1893 يقضي بإنشاء مؤسسات ذات منفعة عامة يطلق عليها اسم الشركات الأهلية للاحتياط بهدف مساعدة الفلاحين الجزائريين الفقراء وتقديم قروض مالية لهم بغرض تطوير محصولهم الفلاحي وتحسين أدوات العمل وتجديدها وأيضا من اجل إدماجهم في الضمان الاجتماعي وقد حضي هذا القانون بموافقة وتأيد الحاكم العام للجزائر جون كامبون في تاريخ 7ديسمبر 1894، وبهذا الشكل سيكون بهذه الشركات هدف مزدوج فهي في آن واحد جمعية بر وإحسان على حد زعم الكتاب الأوروبيين فهي تقدم المساعدات والنجدات للعمال في قطاع الزراعة وللفلاحيين الفقراء الذين أصيبوا بأمراض أو وقعت لهم حوادث، وأيضا جمعية للقرض التعاضدي هدفها تمكين الفلاحين والخماسين من الحصول على قروض سنوية نقدية أو عينية لدعمهم ومساعداتهم على تطوير زراعتها وإدخال تحسينات على العتاد الفلاحي وتجدديه، وكذلك رعاية قطعان مواشيه ومن الأمثلة على ذلك أنه من بين ستة وستين مؤسسة تم إنشائها في غرب البلاد فيما بين 1894-1914 إستفادت دائرة معسكر من خمسة شركات أهلية للاحتياط هي:

أ- التعاونية كاشرو(سيدى قادة المختلطة) نشأت فى07 ديسمبر1894.

ب- تعاونية فرندة المختلطة نشأت فى07 ديسمبر1894.

ت- تعاونية معسكر المختلطة نشأت فى07 ديسمبر1894.

ث- تعاونية سعيدة المختلطة نشأت فى07 ديسمبر1894.

ج- تعاونية دوبلينو حسين كاملة الصلاحية نشأت في 05 أوت 1898[1].

---

1 - بن داهة عدة، الاستيطان... ج1، المرجع السابق، ص271.

المبحث الثالث: الوسائل المعتمدة في الزراعة الكولونيالية

واجه الاحتلال الفرنسي منذ السنوات الأول لتواجده صعوبات مناخية وجغرافية وقفت عقبة أمام التقدم السريع لقواته ومشاريعه التي أرادتها فكانت المواصلات والمياه الشغل الشاغل للجيش والإدارة الاستعمارية معا.

المطلب الأول: المواصلات

كان اهتمام الفرنسيون بالمواصلات والطرق والقوافل القديمة اهتمام كبير باعتبارها العنصر الفعال والأساسي من أجل التوسع إلى الجنوب الجزائري والصحراء بهدف:

- تسهيل عمليات نقل قواتهم العسكرية.
- توفير ظروف الاستقرار في المراكز العسكرية التي أنشؤوها.
- ربط مستعمراتهم المختلفة ببعضها البعض في الشمال والغرب والوسط.[1]
- خدمة التجارة الفرنسية وفتح الأبواب والسبل لها في كل أسواق إفريقيا.

ففي سنة 1830 كانت شبكة الطرق في الجزائر تتكون من ثلاث طرق أساسية ورئيسية تنطلق كلها من العاصمة نحو اتجاهات مختلفة وهي كالتالي :

أ – طريق الجزائر – قسنطينة المؤمن للسهول الشرقة الغنية والمحيط بجزء من الجبال القبائل.

ب–طريق السلطان من الجزائر الى المدية حيث يقطع سهول متيجة وهذا على طل الضفة اليمنى لواء الشلف مار خلال واد الشقة .

إلى جانب هذه الطرق الأساسية توجد طرق توغل نحو الصحراء (الشمال ،الجنوب)[2].

بعد الغزو كان يجب توفير كل شيء من اجل التقدم في الاستعمار ففي المرحلة الأولى من الاحتلال اجبر الجيش الفرنسي على بناء شبكات الطرق المحلة حول العاصمة وفي نتيجة وعلى طول الساحل (ساحل العاصمة) ،وهذا بإشراف المهندسين عسكريين وباستخدام الجنود والأسرى ، كما كان هنالك نقص في العمال

---

1 – زاوية سليم، عميراوي أحميدة، قاصري محمد السعيد، المرجع السابق ، ص17.

2– رضا حوحو ، المرجع السابق ، ص 43.

بكل المدن ولحل هذا المشكل تم إنشاء ورشات عسكرية وتدريب الضباط للإشراف على عملية بناء وكانت هذه البذرة الأولى لشبكة الطرق تم انجازها تدريجيا وهذا خلال السنوات التوسعية للاستعمار.

ولم يتم وضع تقسم للطرق إلا في سنة 1845 عن طريق وثيقة الصادرة في 17 جانفى لهذه السنة إلى لأول مرة تضيف الخطوط المواصلات الجزائر. وهذا التحديد الأولويات .

فيما كانت سياسة الجيش تعتمد على تتبع الطرق الإستراتيجية للأتراك والتي تستجب لاحتياجات نفسها [1].

كما أن تطور الاستعمار يتوجه من مفهوم الطرق الإستراتيجية إلى الاهتمام بالانشغالات الاقتصادية والتي عكستها المجالس العامة وهذا لدى مناقشتها لأقسام شبكات الطرق ، حيث كان التصنيف كالتالي :

1- الطرق الامبراطورية Routes inperiales

2- الطرق الاستراتيجية Routes strategique

3- الطرق المقاطعة Routes deprovice

4- الطرق الداخلية للدائرة Routes d’anon dessement

5- الطرق الدخلية للبلدية Routes chemins vicinaux

اقترح الحاكم العام الماريشال فايون إنشاء لجنة تتكفل بكل الدراسات اللازمة وتحدد مخطط لشبكة واسعة، حيث أوكلت هذه المهمة إلى الجنرال شابو لاتور وقد جاء في تقريره العام الذي كان قد رفعه لهذا الأخير والمتعلق بمشروع الشبكة الواسعة المقترحة من طرف مالت كارتي ، علق شابو لاتور بصفة عامة على ضرورة انجاز مثل هذا المشروع وحاجة المستعمر له بقوله " ... إن الاستغلال الزراعي لممتلكات بإفريقيا يتطلب بشكل حتمى نقل سلع ثقيلة وبكميات كبيرة وتكون غير مكلفة إذ تمت عن طريق البحر لذلك يجب ربط مراكز الإنتاج بموانئ المستعمر بطرق حديثة تختصر المسافات وتتيح لنا النقل بكميات كبيرة [2] .

وقد كانت التكلفة لهذا المشروع 80.000.000 فرنك إضافة إلى تكلفة الورشات الحديدية وعمليات الغرس لتكون متوسط 33.500 فرنك للكيلومتر واحد [3].

لتكون هناك الدوافع والأسباب التي حفزت على اختيار المنطقة لتنفيذ هذا الخط وهو خط العاصمة البليدة وهو الذي يمتد على طول 49 كلم عديدة من أهمها:

1- رضا حوحو ، المرجع السابق ، ص 6.

2- رضا حوحو ، المرجع السابق ، ص 6-55.

3 – gouvrrnement général de l’Algerie , notice sur les routes et portes de l’Agérie , Alger mustapha giralt imprimer photograveur ,1990 ,p6.

1- الاهمية الاقتصادية للمنطقة الممتدة بين البليدة والجزائر فبلإظافة الى حيويتها العمرانية فهي تتمتع بمساحات شاسعة من الاراضي الخصبة الصالحة للزراعة مما شجع شركات السكك الحديدة على التنافس عليها بحيث اصبحت تنظر لها على انها مصدر نشط في تحقيق الاستثمار والارباح.

1- كان ينظر لهذه المنطقة بما اتيح لها من مميزات جغرافية على انها احسن وانسب المناطق الواقعة غرب الجزائر العاصمة بحيث يجعل من البليدة مركزا عسكريا حصينا وقويا.

كما كان لـ lacroix دوافع لتفكير في جلب رؤوس أموال أجنبية وإنشاء مثل مشاريع سكك حديدية الضخمة هي الأزمة الاقتصادية التي حلت بفرنسا ويظهر ذلك في رسالته التي رفعها إلى رئيس المجلس الاستشاري للجزائر والتي جاء فيها « إن الوضع الاقتصادي والصناعي في فرنسا ينبئ بحلول أزمة قد تسبب اضطرابات مثل تلك التي حدثت في سنوات 1849 -1851 والتي أدت إلى هروب كميات كبيرة من رؤوس الأموال إلى الخارج مما دفعنا إلى التفكير في جلب رؤوس أموال أجنبية إلى الجزائر واستثمارها في هذه المستعمرة الفرنسية ، ومما صعب من هذه العملية كون إن رأس المال لم يكن موجها للدولة الأم وإنما هو موجة لمستعمرة فرنسية ولقد اتصلنا بانجلترا وقد وافقوا على طلباتنا بكل ثقة »[1].

كما كان مرسوم 8 أفريل 1857 وهو مرسوم الإمبراطوري جاء لتصنف شبكة السكك الحديدية في الجزائر ويحمل معه عدة أهداف وهي :

1- إن من اهم الاهداف التي سطرت لانشاء الخط المركزي هو اياء المناطق المعزولة والنائية وخاصة التي بها راضي صالحة للزراعة وهذا عن طريق ربطها بخط سكة الحديد الذي سيعطي حيوية جديدة للاراضي التي سيمر عليها اذ تتحول آليا الى مناطق مستقطبة للسكان ومن ثم تحفيز مستوى نمو النشاط الاقتصادي خاصة منه الزراعي.

2- تنشيط الحركات التجارية البحرية للمستعمرة وهذا عن طريق ربط المدن الداخلية بالموانئ الثلاث الرئيسية فليب فيل سطورة ميناء الجزائر، ميناء وهران.

3- كما كانت الوضع الحسن تتمتع به الطرقات الداخلية وكذا التنظيم الجيد للنقل عبر هذه الطرق القصيرة الامر الذي يخفف من تكاليف النقل بالنسبة للمستخدمين ،حيث كان لسكك الحديد اهمية في نقل الحبوب من الموانئ نحو الاسواق الداخلية وبالتالي فقد استفادت هذه الاخيرة من حسن أو سوء المحاصيل المحلية للمستعمر فكانت الحركة تزيد بفضل الحاجة إلى تصدير فائض الانتاج أو استيراد بعض الحاجيات ، حيث

[1]- رضا حوحو ، المرجع السابق ، ص 52.

لعب ارتفاع الصادرات نحو فرنسا و الدور الفعال الذي قامت به الموانئ فاصبحت هي نقاط الربط بين الباخرة والقطار ومعظم الاسواق الكولونيالية [1].

وعلى ضوء ما تعرفوا عليه من طرف القوافل الصحراوية القديمة وما توصلت إليه البعثات الاستكشافية التي كانوا يرسلونها إلى الجنوب توغلوا إلى الصحراء عبر منافذ وطرق رئيسية لإحكام السيطرة عليها وتشكيل شبكة إستراتيجية من المراكز العسكرية وأهم هذه الطرق هي:

– طريق آغادير–داكار: عابر كل من تندوف، فورقيرو أكجوجت ليتوجه نحو نواقشوط ليصل إلى سان لويس بالسينغال على مسافة طولها 3000كلم.

– طريق وهران–النيجر: الذي يخترق في مساره البالغ أكثر في 2800 كلم نحو الجنوب الجزائري كل من بشار كولمب، العبادلة، إجلي، بني عباس، أدرار، رقان وبيدوغاو لينتهي في دولة النيجر، وكان هذا التوغل سببا في إنجاز مشاريع اقتصادية هامة منها منطقة صناعية بكولمب وخط مزدوج للسكة الحديدية طوله 100 كلم يربط بين العبادلة وكولمب بشار.

– طريق مدينة الجزائر–تمبوكتو: الذي يتجاوز طوله 35000 كلم ويمر على البليدة، بوغار الأغواط، القليعة وعين صالح، ليصل إلى تامنغاست ثم آقار لينتهي زندار التي تقع بين دولة النيجر والتشاد.

– الطريق العرضي شرق غرب.[2]

– طريق بون–مورزوق بليبيا: والذي يعبر قسنطينة بالهضاب العليا قطع الواحات الصحراوية توقُرت، ورقلة وجنات ليتحول نحو فزان بليبيا.[3]

وتمحورت الإستراتيجية الفرنسية في وضع منظومة متكاملة وفق مفاهيم أساسية لتحقيق الأهداف المحددة يتمثل في ربط مناطق الغنى الاقتصادية للجزائر (المناجم، المزارع، آبار البترول، الغاز) بأهم الموانئ في الجزائر وتنس في عمالة الوسط وموانئ الغزوات ومستغانم في عمالة الغرب وذلك عبر الشبكة الحديدية التي صممت لأغراض عسكرية واستعمارية،[4] لأن الشاحنات القادمة من الساحل والمناطق التلية والصحراوية غير كافية.[5]

1– رضا حوحو ، المرجع السابق ، ص 66،142،144.

2 – زاوية سليم، عميراوي أحميدة، قاصرى محمد السعيد، المرجع السابق، ص17،18.

3 – المرجع نفسه، ص17.

4 – آثار السياسة الاستعمارية ......، المرجع السابق ،ص68.

5– Mahfoud Kaddache, Djillali Sari, op cit , P172.

وتمتد عبر الخط الرئيسي العرضي الذي يربط تونس بالمغرب عن طريق الجزائر لتتفرع منه خطوط نحو الموانئ والصحراء.

وبهذا كان تنظيم النقل عبر هذه الطرق الأمر الذي يخفف من تكاليف النقل بالنسبة للمستخدمين وكانت حركة النقل بالسكك الحديدية أصبح بانتظام سببه ارتفاع الصادرات نحو فرنسا والدور الفعال الذي قامت به الموانئ فأصبحت هي نقاط الربط بين الباخرة والقطار ومعظم الأسواق الكولونيالية.[1]

وللقضاء على تجارة القوافل تم إنشاء العديد من الطرق بجانب الخطوط الحديدية بحيث أصبح يتم نقل البضائع والسلع الصحراوية عن طريق العربات والشاحنات التي كانت تنتقل عبرها وهو ما أدى في الأخير إلى ضعف التبادل التجاري بين الشمال والجنوب كما أن العديد من المنتوجات أصبحت غير رائجة نظرا للمنافسة التي واجهتها من السلع الأوروبية المستوردة[2].

كما كان خط الشكة الحديدية الرابط بين قسنطينة وبسكرة يكتسي أهمية كبيرة في نظر المعمرين من حيث كونه وسيلة استيطان فعالة إذ مكن من إنشاء سلسلة من القرى ومن المجمعات السكانية على جهتي الخط الحديدي[3].

المطلب الثاني: السياسة المائية الفرنسية في الجزائر

ذكر بيجو في العبارة التالية "أينما وجدت حياة صالحة وأراضي خصبة فهنا يجب تثبيت الكولون" وقد عبر جول ديفال* عن "وجوب إتباع سياسة مائية في الجزائر وحث على القيام بأعمال التجفيف وشق القنوات وبناء السدود لاعتبارها ضرورة ملحة يحس بها الجميع وحاجة جوهرية في أرض الجزائر الخصبة التي تواجه عدوا رئيسيا هو الجفاف" واختتم كلامه قائلا: "يجب استخدام كل المجاري المائية لإنعاش الصناعة والزراعة" وأورد ماك ماهون "الذي أوصى بوجوب توفير الأراضي، والطرقات والسدود والبحيرات للكولون".

أما ديمونتيس فقال "امنحوني مياه صالحة للزراعة أمنح لكم أفضل مستوطنة"[4] وبهذا انطلق مشروع السياسة المائية لفرنسا في الجزائر بالاستيلاء على المصادر المائية والتحكم فيها فلجأت إلى السقي بتجنيد

1– رضا حوحو، المرجع السابق، ص142.

2 – زاوية سليم، اعميرواي أحميدة، قاصري محمد السعيد ، المرجع السابق ، ص137.

3 – عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837–1939، ج1، الجزائر، دار هومه ،2009، ص325.

* جول ديفال Jules Duval : احد كبار الخبراء في الشؤون الجزائرية وهو من الكولون.

4 – بن داهة عدة، الستيطان .....ج1، المرجع السابق ،ص171.

طاقات مائية كبيرة تسمح بإدخال منتوجات فلاحية تجارية جديدة وتكثيف الإنتاج مثل الكروم، الحمضيات الزراعات الصناعية والقمح اللين بالاعتماد على عمليتين أساسيتين هما:

أ- الاستحواذ المباشر على الأراضي المسقية للجزائريين.

ب- إنجاز سدود لسقي الأراضي الجافة تتوفر على شروط طبيعية ملائمة لذلك[1].

واستكمالا لسيطرتها على المياه السطحية أصدرت إدارة الاحتلال الفرنسي مرسوما في 22 أفريل 1865 ينص على استغلال البحيرات المالحة واعتبارها ملكيات عامة، ولعدم وجود مجاري مائية دائمة ففكر الاستعمار في إنشاء سدود لخزن مياه الأمطار الشتوية لاستغلالها في سقي الأراضي صيفا أو لصرفها في عملية السقي شتاء[2] هذا فيما يخص شمال الجزائر أما الجنوب فتركزت على آبار كبيرة في الواحات لتكثيف إنتاج التمور لتصديرها[3].

وابتداء من سنة 1844 سخر العسكريون جيشا من الأهالي لبناء سدود[4] فاختاروا عدة مواقع ملائمة لانجازها بحجم تجنيد المياه يصل إلى 69.260.000م^3 وبغلاف مالي تجاوز إحدى عشر مليون فرنك ساهمت الدولة فيه بحوالي 715.000 فرنك والباقي تكفلت به الشركات والبنوك الرأسمالية وهذه السدود هي:

سدود القطاع الوهراني:

سد شرفة (1849-1892) على واد السيق وبحجم تجنيد أولي قدر ب21.000.000 م^3 وبكلفة مالية تقديرية 2.963.000 فرنك.

سد جديوية (1857-1877) الواقع على واد جديوية وبتجنيد مائي حجمه 700.000م^3 وكلفة مالية قدرها 260.000 فرنك.

سد فرقوق 1865-1882 الواقع على واد هبرة وبحجم تجنيد مائي يصل إلى 30.000.000 م^3 وكلفة مالية 3.780.240 فرنك.

سد ثلاث 1860-1870 الواقع على واد ثلاث بحجم تجنيد مائي يتجاوز 750.000م^3 وبكلفة مالية ب 160.000فرنك.

سد ماقون 1879-1887 الواقع على واد ماقورم غرب من أرزيو بحجم تجنيد يصل إلى 1.000.000م^3 بكلفة مالية قدرها 600000 فرنك[1].

1- آثار السياسة الاستعمارية ......، المرجع السابق، ص97.

2 - بن داهة عدة، الاستيطان ....ج1، المرجع السابق، ص172.

3- آثار السياسة الاستعمارية ....، المرجع السابق، ص97.

4- بن داهة عدة،الاستيطان .....ج1، المرجع السابق، ص172.

سدود القطاع الأوسط

سد حميز 1869-1894 الواقع على واد حميز بطاقة تجنيد 14.000.000م^3 من المياه وبكلفة مالية قدرها 3.000.000 فرنك.

سد مراد 1852-1859 الذي يقع على واد جيرون في المتيجة الغربية بطاقة تجنيد تصل إلى 830.000 م^3 وكلفة مالية قدرها 325.000 فرنك[2].

ومع كل هذا فإن السدود التي صُرِفَت عنها أموال ضخمة لبنائها لم تعط النتائج المرجوة فالبعض منها تصدع مثل (سد فرقوق 1872) والبعض الأخر تعرض للردم نتيجة كثرة الأوحال.

وإن ازدياد خوف الفرنسيين من مخاطر المناخ على محاصيلهم الزراعية جعلهم يُمَعِّنون في سياسة الحذر والاحتياط فأنشئوا نقابات الري[3].

وقام باستنزاف الثروات الباطنية الذي أخذ على عاتقهم مهام التنقيب عن المياه عن طريق حفر الآبار الإرتوازية في العديد من المناطق الصحراوية (منطقة واد ريغ والزيبان) التي ارتفعت كميات المياه المستخرجة من 5300 لترا في الدقيقة الواحدة سنة 1856 إلى 200000 لتر سنة 1890[4].

وكانت الشركة الفلاحية والصناعية للجنوب الجزائريه هي إحدى الشركات التي أولتها اهتماما خاص بخلق واحات في المنطقة المحصورة بين بسكرة وتوقرت وغرس مساحات شاسعة بأشجار وفي ظرف لم يتعد خمس سنوات 1882-1887 حيث تمكنت الشركة الفلاحية والصناعية لباتنة من خلق ثلاث واحات جديدة: أوغيغ سيدي يحي، عياطة. غرداية، ورقلة، المنيعة والأماكن القريبة من الحصون العسكرية مثل حاسي اينيغال وتيفديدين وزال شرقي وشقعة ووفرت أشغال الحفر التي دامت ثلاث سنوات 1891-1893 للكولون 30.000 لتر من الماء في الدقيقة الواحدة[5].

---

1 – آثار السياسة الاستعمارية ....، المرجع السابق، ص99.

2– آثار السياسة الاستعمارية ......، المرجع السابق، ص99.

3 – بن داهة عدة، الاستيطان ......ج1، المرجع السابق، ص 172.

4 – احميده عميراوي ، زاوية سليم، قاصري محمد السعيد، المرجع السابق ، ص136.

5 – بن داهة عدة، الاستيطان ......ج1، المرجع السابق، ص183، 184.

خاتمة الفصل الأول

كان الاستعمار واضحا في أهدافه فوظف كل إمكانياته المادية والمعنوية من أجل إحكام سيطرته على الجزائريين فزرع الفوضى بانقلاباته الخطيرة التي انعكست سلبا على الواقع التقليدي ضرب الفرد في صميم أعز ما يملك وهو الملكية العقارية أين حاول فيها تغليب كفة الملكية الفردية على الملكية الجماعية، فرغم الرفض التام الذي صدر عن الجزائريين إلا أن آلة الدمار الشامل كانت أقوى. وهكذا قام الاستعمار بانتزاع ملكية الأرض من الجزائريين مركزا على أحسن الأراضي وأجودها إذ انصب اهتمام المعمريين على السهول الداخلية والأحواض أين تتوفر شروط الزراعة وذلك تكريسا لمقولة بيجو"عليكم بإسكان المستوطنين حيث يوجد الماء العذب والأراضي الخفيفة دون الاهتمام بمعرفة لمن تعود هذه الأراضي" فقد كانت تشجع وتعمل على فرنسة المناطق التي تقع تحت نفوذها ولكن لم تكن لتسمح لها بالانفصال قانونيا عن الدولة الأم وإقامة كيان خاص بها بل وتنادي بسياسة الدمج في الدولة الفرنسية متبعة عدة أساليب لتبرير إجراءاتها أمام الرأي العام الفرنسي وكذا العالمي.

الفصل الثاني:انعكاسات السياسة الزراعية الفرنسية على المجتمع الجزائري

مقدمة الفصل الثاني

إن السياسة الفرنسية أخذت منذ البداية طابعا سلبيا وهذا الطابع السلبي اتضح جليا في تغيير مناحى الحياةوذالك من خلال أساليب القتل والاضطهاد والتنكيل بالقبائل والأسر الجزائرية، لقد راود إدارة الاحتلال فكرة تقليص عدد المجتمع الجزائري وفتح المجال للمستوطنين لبناء الجزائر فرنسية يكونون فيها هم السواد الأعظم من خلال انتهاج سياسة الاستيطان وإبادة العنصر الجزائري عن طريق الحملات العسكرية منظمة وتفقيره، لهذا عملت جاهدة واتبعت سياسات متعددة من أجل تحقيق هذا الهدف ضاربة عرض الحائط بالوعود والتعهدات المعلنة رسميا والممضاة من طرف دوبرمون فتدهور الاقتصاد الجزائري وتدنى مستوى المعيشة، وفي هذا قال الكردينال لافيجري "إن حالة الجزائريين وصلت إلى درجة أنهملا يعيشون إلا على عش وأوراق الأشجار" وبسبب هذه الوضعية تزايد عدد الوفيات وأصبح هناك انخفاض محسوس في تعداد السكان كما عان الجزائريون من الجوع والفقر والمرض بعدما فقدوا مصدر رزقهم من خلال ذلك جاءت ردود الفعل الجزائرية في مظاهر مختلفة منها المقاومة المسلحة التي امتدت آثارها إلى كل المناطق التي حاول المستعمر إخضاعها والهجرات وعمليات الانتقام التي تعرض لها المعمرون وعملاء الحكومة الفرنسية من الجزائريين وأيضا كان أسلوب كتابة الشكايا أو العريضة إستراتيجية مميزة اتخذها الجزائريون للتعبير عن رفضهم واستياءهم وللدفاع عن وطنهم.

المبحث الأول: قطاع الزراعة للسكان (الأهالي) أثناء الاحتلال الفرنسي

انحصرت الزراعة الجزائرية على الزراعة المعاشية المتواجدة على سفوح الجبال والمنحدرات بعد أن كانت في السابق قائمة على السهول والأحواض الغنية التي أصبحت في يد ملاكها الجدد من المستوطنين الأوربيين، حيث ازداد إنتاج هؤلاء المستوطنين في شتى المحاصيل الزراعية ومرد ذلك إلى الدعم المادي والمعنوي الذي كانوا يتلقونه من الحكومة الفرنسية خاصة الآلات الحديثة والأسمدة، في حين بقي الفلاح الجزائري يعتمد على الحيوانات والآلات الخشبية التقليدية في غالب الأحيان.

المطلب الأول:وضعية الفلاح الجزائري

نجد أن المستوطنين كانوا يتلقون الدعم الكامل من دولتهم ومعفون من كل الرسوم والضرائب بينما الفلاح الجزائري كان يخضع لكل القوانين الجائرة، فكان يدفع الضرائب والرسوم على محاصيله الزراعية رغم قلتها، وفي الوقت الذي كان فيه الفلاح المعمر يستفيد من القروض الزراعية بالمقابل كان الفلاح الجزائري يدفع الضرائب، وهذه الوضعية سمحت للمستوطن أن يواجه الكوارث الطبيعية كالجفاف أو المجاعة أو الجراد... في حين ترك الفلاح الجزائري يعاني نتائجها الوخيمة المنعكسة سلبا على وضعيته الاجتماعية مما أدى إلى أن يتحول أجيراً عند المعمر.

بعد استحواذ المحتلين على أراضي الجزائيين بكل الوسائل الغير القانونية وجد الفلاح الجزائري نفسه أجيراً عند المعمر مقابل أجر بسيط جدا لسد رمق أسرته فقط، وكان الاعتماد عليه كبيراً لكونه يداً عاملة رخيصة ومردودها مرتفع، فإن أجره كان «يقل عن الدخل الذي يمكن جنيه من زراعة مساحة أرض صغيرة أو حتى الاشتراك في الزراعة»[1].

بالإضافة إلى استغلال الكولون النساء والأطفال في تحضير الأرض واستصلاحها وقلبها وحرثها ولا سيما في القضبان وعمليات القطاف، كما طبقوا سياسة عنصرية في الأجور التي يتقاضاها العمال، فكان الجزائري مثلا يتقاضى 0.75 فرنكا مقابل 1.5 حتى 2.25 فرنك بالنسبة للأوروبي في عملية جمع قضبان الكرمة ، أما القطاف فكانت أجرته من 01 إلى 1.25 فرنك للجزائري مقابل 2.5 إلى 3 فرنك أوروبي[2].

1-بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في 1830-1990 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة ، الجزائر 2010، ص 108.

1-عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 134.

أما ساعات العمل فكانت تمتد إلى تسع ساعات في فصل الشتاء وإلى ثلاثة عشر ساعة في فصل الصيف[1]، وبهذا أصبح الفلاح الجزائري لا يستطيع أن يقوم بزراعة الأرض من جديد دون أن يشتري عن طريق القرض الحبوب من الأوربي أو يهودي بمجموع يصل إلى 40% بالنسبة لشهرين أي بمقدار 24% في السنة وإذا كان المحصول الزراعي جيداً تنخفض الأسعار أحياناً 20% إلى 30% في اليوم الواحد[2]، ليكون هم الفلاح الوحيد يتمثل في المحافظة على أراضيه وامتلاك الحبوب لكي تسمح له بالبقاء ، في حين كان أغلبية الأهالي يعانون من الجوع[3]، وبما أن الفلاح كان يعمل كالخماس حيث يلتزم في المقابل بقيام مدة سنة بتنفيذ جميع الأشغال الزراعية في ملكية معينة فكانت عبارة عن محراث عموماً (10 إلى 12 هكتار) ويقوم بتوفير جميع وسائل العمل والقطيع والبذور وأجر الخماس يدفع بواسطة سنة ثابتة من المحصول ولم يكن دوماً يمثل الخمس، فجميع الخماسين لم يكن يأخذون الخمس،إذ أن بعضهم كان يتقاضى الربع، ولما كانت الزراعات الربيعية (الذرى ، القمح اللين، الفول) حيث كان نصيبهم فيها الربع، بل وحتى الثلث، أما الزراعات التي تتطلب كثيرا من العمل وقطف الثمار فقد تتقاسم بالنصف ، إن الخماس الذي يشتغل على المحراث في زراعة الحبوب كان بئيسا معدما يتقاضى بين 12هكتار إلى 16هكتار من القمح أو الشعير في السنوات الجيدة و6هكتار في السنوات العجاف، وكان دخله النظري يمكن أن يتراوح بين 110 فرنكات إلى 315 فرنك، غير أن أغلب هؤلاء الخماسينالذين يلبسون الأسمال البالية التي يجود بها عليهم المالك ، ويسكنون في أكواخ موبوءة لم يكونوا يعملون إلا على الاعتياش[4].

كما كان أكثر السكان الفقراء يحصلون من جيرانهم أو أقاربهم على قطعة أرض صغيرة ويقومون بزراعتها بواسطة اقتراض البذور والعتاد والبهائم وريثما يحين أوان جني المحصول المتواضع من الفول ثم بين جني الفول والحبوب كان أكثر هؤلاء يقومون بالأشغال البسيطة لتربية الدجاج والماعز، أما أسوأهم حظاً أو أكثرهم بؤساً فكانوا يكتفون بالثمار أو الخضار البرية وأما رغيف خبز الشعير المهروس فكان بذخاً نادراً لديهم إذ كان نظامهم الغذائي الاعتيادي يتألف من البلوط والنخالة وجذور النباتات والأعشاب[5].

1- المرجع نفسه، ص 136.

2-charlesandré Julien, opcit, p p 409-410.

3-صالح فركوس، المرجع السابق، ص 123.

4- شارل روبير وأجرون، المرجع السابق، ص 357،358.

5-شارل روبير وأجرون،المرجعالسابق، ص 359.

إن النسبة العالية للخماسين 30.98%هي مؤشر صادق على تحول الملكية العامة للجزائريين إلى ملكيات خاصة يستحوذ عليها الكولون أو الارستقراطيون الجزائريون، كما أن نسبة العمال الدائمين أو الموسمين 11.02% هي الأخرى نتيجة لنمو القروض الربوية ولجوء الفلاحين الجزائريين إلى الرهانات وعند عجزهم عن استرداد القروض مادياً يتنازلون عن أراضيهم ويتحولون إلى عمال زراعيين كادحين وأيضاً أصحاب المناصب الإدارية والموظفين بما فهم القضاة والمعلمون ورجال الدين الرسميين مارسوا بحكم مناصبهم نشاط الرهنية[1] أو اشتروا أراضيالفلاحية في أماكن إقامتهم أو في دائرة ممارسة صلاحيتهم متذرعين بقانون 1897[2].

وأمام هذا العوز العام اضطر الناس إلى الإستلاف من الدولة لشراء بذور بسعر فائدة سنوية بـ6.5%والالتجاء إلى التجار اليهود والقياد يستقرضونهم لتخليص الغرامات المفروضة عليهم، فكان انتشار الربا بشكل واسع وقبله الأهالي اضطرارا وشجعه اليهود والقياد ومن أمثلة ذلك ما قاله بعض الشهود أمام لجنة التحقيق بدفعهم 50فرنك للقائد ثمناً لصاع قمح يشتريه بعشرين فرنكاً وتسلمهم مبالغ يزيد قدرها في الوصل المسلم بنسبة تتراوح بين 12 و 15%، ويقر التجار اليهود من جهته بقرض سكان القبائل بطريقة مباشرة أو عن طريق القياد الذين يرغمون الأهالي على الأخذ منهم[3].

1- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 231.

2- المرجع نفسه.

3-عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس سنة 1879، مرفم للنشر، الجزائر، 2010، ص 36.

المطلب الثاني : مقاومة الفلاحين الجزائريين ضد السياسة الاستعمارية

هدفت السياسة العقارية الفرنسية إلى تقنين عمليات نهب ممتلكات الشعب الجزائري، ولقد أحدثت هذه السياسة تغيرات على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقضائية التي كانت سائدة ومتعارف عليها في المجتمع الجزائري، وبسبب ذلك جاءت ردود الفعل الجزائرية في مظاهر مختلفة فزيادة على المقاومة المسلحة والهجرات وعمليات انتقام التي تعرض لها المعمرون وعملاء الحكومة الفرنسية من الجزائريين كان أسلوب كتابة الشكاية أو العريضة استراتيجية مميزة اتخذها الجزائريون للتعبير عن رفضهم واستيائهم وللدفاع عن وجودهم.

منذ الوهلة الأولى تعالت استنكارات الجزائريين واحتجاجاتهم من مختلف التعسفات والتعديات التي قامت بها السلطات الفرنسية إدارة وجيشاً ومن أهم العرائض الخاصة بهذه الفترة هي تلك التي نددت بعمليات مصادرة أملاك الحبوسوضمها لأملاك الدومين، والتي نص عليها القرارالصادر عن حكومة الاحتلال في 08 سبتمبر 1830[1]القاضي بمصادرة أملاك البايلك وأرض الموظفين الأتراك الذين غادروا الجزائر، وكذلك أملاك الجوب، فاحتج الجزائريون على هذا الإجراء التعسفي لدى الوسيط الانجليزي لاعتباره يلحق أشد الضرر بمؤسسات الأحباس ومصالح المتغيبين[2] لدى القائد الفرنسي "بوتزل" وقدموا له عريضة يطالبونه فيها بإرجاع أملاك الحبوس التي استولى عليها كلوزيل عام 1830 إلا أنه لم يلب طلبهم[3].وكتب آغا العرب محي الدين بن المبارك في 1832 رسالة إلى ملك فرنسا مستنكراً أعمال النهب وطالب تعويض الجزائريين وإرجاع أملاكهم ، واقترح في رسالته إن لم يستجب لطلباته أن يسمح له بالهجرة، وتعتبر العريضة المشهورة التي بعث بها حمدان بن عثمان خوجة وإبراهيم مصطفى باشا إلى وزير الحربية في جوان 1833 والمكونة من 22 صفحة من أهم العرائض الجزائرية، فلقد كشفت للسلطات بباريس عن الفضائح التي قام بها الفرنسيون عند دخولهم الجزائر، وحتى بعد وصول صدى الاحتجاجات إلى فرنسا لم يستجب لطلبات الجزائريين المتكررة.

1-سيفو فتيحة، "السياسة العقارية الاستعمارية"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية سيدي بلعباس يومي 20-21 ماي 2006، ص 178.

2- بن داهة عدة، الاستيطان.... ج2، المرجع السابق، ص 69، 70.

3- أحمد حسين السليماني، المرجع السابق، ص 116.

فلجنة التحقيق التي كلف بها البارون "بود" من قبل وزارة الحربية سنة 1836 للتحقيق في مسألة دفع التعويضات للمتضررين من عمليات هدم لم تعطي أي نتيجة لصالح الجزائريين، وكان مصير كل من كان يحتج إما السجن أو النفي، وهذا ما حصل لحمدان ولابن العنابي وغيرهم ممن حاولوا الدفاع عن حقوق بني وطنه[1].

كانت المراسلات الإدارية بين المتصرف الإداري ونائب عامل العمالة أو حتى موجه إلى عامل العمالة أو الوالي العام للجزائر، بشأن الاحتجاجات حول ملكية الأرض، كانت تعمل إشارة كتابية "هام" أي أن موضوع الرسالة جدير بالاهتمام لا سيما إذا كان الأمر تعلق بنزاع حول ملكية الأرض بين الطرفين أحدهما موالي للاستعمار (كولون، آغا، قايد، مجند في جيش الاحتلال..)، وآخر معارض، أما الذين لم يكونوا في خدمة لاستعمار فغالباً ما كانت تردُ إليهم رسائلهم بحجة أنها أرسلت بدون طابع بريدي (دمغة) تذرعاً بالقانون*، ففي 31 جويلية 1873 تقدم سكان قرية زموري الذين طردوا من أراضيهم بمذكرة احتجاج إلى الحاكم العام للجزائر يطلبون منه النظر في حالتهم المأساوية، بحيث لم تبقِ لهم السلطات الاستعمارية سوى بعض أشجار التين وبعض البساتين، ويناشدونه التدخل حتى يسمح لهم بالبقاء فوق ما تبقى لهم من مساحات أرضية وأبلغوه بأنه يعز عليهم مغادرة أراضيهم التي ولدوا فيها، كما تقدم سكان قرية تاورة مطالبين بشراء مساحة أرضية تقدر بـ2570هكتار تمت مصادرتها[2].

وأيضاً بعث فلاحو "تروا مرابو" وفلاحو "غيار" بعرائض احتجاجية إلى عامل عمالة وهران في 12 ماي 1877 إلا أن سلطات الاحتلال اكتفتبالرد عليهم بأن الأراضي التي صودرت منهم سيعوضونهم عنها بأراضي أخرى[3].

وهناك عريضة تقدم بها تسعة فلاحين من دوار حجاجةببلدية معسكر المختلطة إلى الحاكم العام للجزائر يذكرون فيه أن السلطات الاستعمارية قد صادرت منهم أراضيهم الواقعة بعين فارس، وتنازلت لهم عوضاً عن أراضيهم تقع بالمالح في دوار سجرارة، وبعد مرور عشرين سنة طردتهم منها[4].

1–سيفو فتيحة، المرجع السابق، ص 179، 180.

*القانون الذي أعيد العمل به وفق منشور وزارة الداخلية الفرنسية الصادر في 06 أفريل 1886 والذي ينص على أن الرسائل الموجهة إلى المؤسسات الإدارية يجب أن تكون مدموغة ومكتوبة على أوراق مطبوعة.

2– بن داهة عدة، الاستيطان.... ج2، المرجع السابق ، ص 80 ، 83.

3 –المرجع نفسه،ص86،88 .

4– المرجع نفسه.

وقد أدت العرائض والمذكرات الاحتجاجية التي تقدم بها الفلاحون الجزائريون إلى البرلمان الفرنسي إلى سلطات الاحتلال (1892-1894) إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية يرأسها جول فيري Jules Ferry وذلك بعد أن وصلت إلى فرنسا تقارير تنذر بالخطر عن "الحالة العامة" لدى الجزائريين المقيمين في المناطق الجبلية، بالإضافة إلى ذلك فقد اغتنم الجزائريون فرصة وجود لجنة جون فيري بينهم سنة 1892 وتقدموا إليها بمطالب قوية[1]. وتمكنت هذه اللجنة بعد جولة قامت بها عبر المناطق الأكثر تأثيراً بالقانون الغابي وقوانين الانديجينا إجراءات القمع المسلط على السكان من قبل الموظفين الإداريين عديمي الشفقة من جميع شهادات الفلاحين، وتوصلت إلى كشف عن عوامل أخرى ساهمت في ازدياد شقاء الفلاحين وبؤسهم منها التكاليف الجبائية ونتائج التشريعات العقارية[2].

وظلت العرائض الاحتجاجية حول ملكية الأرض تردُ من الفلاحين الجزائريين تبعاً على سلطات الاحتلال الفرنسي خلال الفترة 1830-1914 وتمثل مظهراً بارزاً لشكوي الفلاحين من سوء حالهم ومؤشراً لتبنيهم الدفاع عن أراضيهم، ومطالبتهم لحقوقهم بأنفسهم كما ظهر من خلال نماذج.

وزيادة على العرائض الاحتجاجية كانت هناك مقاومة مسلحة تجسدت في الثورات الأولى التي خاضها الجزائريون ضد الاحتلال الفرنسي هي ثورات فلاحين، حيث أشاد الدوق "دورليان*" بالفلاحين قائلاً: «أن هؤلاء المناضلين الشجعان ألحقوا بالفرنسيين من الأضرار ما لم تستطع قوات العدو الأخرى أن تلحقه بنا وهو بذلك يشبهون الكوزاك (الجيش الروسي غير النظامي) ..»، ويضيف قائلاً: «أن الفلاحين في ناحية حجوط حرمونا من النوم لأنهم أجبرونا على أن نظل دائماً في حالة استنفار»[3].

وبهذا أصر سكان الأرياف على البقاء والمقاومة ورأى في الثورة على الاستعمار سبيلاً وحيداً للتخلص من حقد الكولون وظلمهم، وتجسد هذا النوع من المقاومة في الانتفاضات والثورات الشعبية المتتالية.

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، دار الرائد، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 77.

2- بن داهة عدة،الاستيطان...ج2، المرجع السابق، ص 107.

* - الكونت دوريان Conte Drouet D´Erlon تم تعيينه حاكماً عاماً في 17 جويلية 1834 وصل إلى الجزائر في 28 سبتمبر 1834 تولى مهامه كحاكم من 27 جويلية 1834 إلى غاية 8 أوت 1835 مدة الحكم سنة و11 يوم ، أنظر إلى:(محمد عيساوي ،نبيل شريخى ،الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكرى 1830-1871 ،مؤسسة كنوز الحكمة،2011، الجزائر ، ص166) .

3- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 88.

وأول مقاومة هي التي تزعمها الأمير عبد القادر ضد الاحتلال الفرنسي، حيث اعتمد على جيش قوامه الفلاحون وأنشأ الأمير بمدينة معسكر جيشاً محترفاً يتقاضى أفراده أجرة ويحظى هذا الجيش بدعم المتطوعين من أبناء الفلاحين في حالة نشوب الحرب[1].

وفي هذه الأثناء كان الفلاحون الجزائريون يحاصرون المدن الساحلية (عنابة، الجزائر العاصمة، وهران) يمنعون عنها المؤن ويشعلون الحرائق في مزارع الكولون الفرنسيين القريبة ومنها قبيلة الغرابة في منطقة وهران، حجوطة في منطقة الجزائر والقبائل المجاورة لمدينة عنابة[2].

هجومات أهل متيجة والحرائق التي أشعلوها في مزارع الفرنسيين القريبة من العاصمة لم تكن سوى فصلاً صغيراً أمام الهزيمة الساحقة التي لحقت بجيش الاحتلال في معركة (المقطع) وبنقض فرنسا معاهدة التافنة* عاد الصراع بين الفرنسيين والأمير عبد القادر إلى أشده، وتلبية لنداء الجهاد تحولت متيجة إلى ميدان لمعارك طاحنة بين الفلاحين وجيش الاحتلال الفرنسي، ففي سنة 21 نوفمبر 1839 هاجمت قبائل حجوط مزارع المعمرين وجزت رؤوس مائة منهم من بين الألف وخمسمائة من المقيمين بمتيجة وعلى الرغم من ذلك اعتصم الكولون في بوفاريك بمزارعهم ولم يتخلوا عنها وفي عام 1840 أعاد الفلاحون الجزائريون الكرة عليهم فقتلوا إثنان وأربعين منهم واختطفوا أربعة عشر[3].

بالإضافة إلى الحركات الاحتجاجية لقبيلة أولاد سعيد وشارب الريح وبني خنيسوالقلابية وأولاد قادة والبحوراتوالحازات وأولاد سيدي اعمر بن ميمون وأولاد عيسى في شهر أكتوبر من عام 1845 بضواحي مدين معسكر رداً على إقامة فرنسا للمركزين الاستيطانيين: سان هيبوليت(المامونية حاليا) وسان أندي (خصيبية) في نفس السنة لاجتثاث مقاومة الأمير واستئصالها وذلك بعد مصادرتها للأرض التي أنشأ فوقها المركزان الاستيطانيان بقرار من الحاكم العام في 30ماي 1841 بحجة تخلى أصحابها عنها ،واحتجاج بنى حنيسمرة الثانية ردا على القانون الغابى الصادر في 12 جوان 1851 والذي مس أجزاء من غابة بنى خنيس

1- بن داهة عدة، الاستيطان ...ج2،المرجع السابق ، ص 326.

2- اسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 223.

3- بن داهة عدة، الاستيطان.....ج2،المرجع السابق، ص 331.

*معاهدة التافنة: الموقعة من طرف الجنيرال بيجو والأمير عبد القادر سنة 1837 ، أنظر :(محمد بوسلطان ،حمان بكاي ،القانون الدولى العام وحرب التحرير الجزائرية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986 ،ص 116).

واحتجاج قبلية أولاد سعيد مرة أخرى من قرار الماريشالراندون وزير الحربية القاضي بتحديد أراضيها وحجز ممتلكات الأحباس بها سنة 1856[1].

وعلى كل حال فإن مقاومة الأمير عبد القادر فتحت الباب أمام المقاومات الأخرى وكانت النواة الأولى لكل مقاومة حتى سنة 1914، وفي كل جهات شرق غرب جنوب وسط نذكر على سبيل المثال:

- مقاومة بومعزة في منطقة الشلف 1847.
- مقاومة الزعاطشة الأولى في الجنوب الشرقي لسنة 1848.
- مقاومة منطقة وادي الصومام سنة 1852.
- ثورة أولاد سيدي الشيخ وثورة قالمة سنة 1852.
- ثورة بوبغلة سنة (1852-1853)[2].
- ثورة بن ناصر بن شهرة التي ابتدأها عام 1851 واستمرت قائمة إلى 1875 دون انقطاع لمدة ربع قرن وهي أطول ثورة قادها مجاهد من المجاهدين الأبطال الرافضين للاحتلال الفرنسي وألحق بالجيش الفرنسي خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد[3].
- مقاومة الأوراس الأولى سنة 1853.
- مقاومة توقرت في الجنوب سنة 1854.
- تمرد الأوراس سنة 1858.
- تمرد بني سناسن (تلمسان / غزوات) سنة 1859.

- عصيان أولاد سيدي الشيخ في جنوب وهران لسنة 1864[1].

1- بن داهة عدة، الاستيطان.....ج2،المرجع السابق، ص 335.

**المارشال راندون: ولد في غرونوبل في 25 مارس 1795 عين وزير الحربية من 4 جانفى إلى غاية 26 أكتوبر 1851 عين حاكماً عاما للجزائر من 11 ديسمبر 1851 إلى غاية 31 أوت 1858، مات في 15 جانفي 1871 بجنيف ،أنظر إلى:((محمد عيساوي ،نبيل شريخى ،الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871 ، مؤسسة كنوز الحكمة،2011، الجزائر ، ص166).

2- نفسه، ص 335.

3- بشير كاشةالفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، د ب، 2007، ص72.

- مقاومة مقراني بالقبائل سنة 1871.
- ثورة واحة العامرى* سنة 1876.
- مقاومة التوارق بالهقار سنة 1881.
- ثورة الشيخ بوعمامة 1881.
- إنتفاضة في مليانة-مرغريت سنة 1901 .
- مقاومة بني شقران بمعسكر سنة 1914[2].

إن ثورة الأمير عبد القادر (1830-1847) وما أعقبتها من ثورات إلى غاية مقاومة بني شقران في سنة 1914 تمثلت في مقاومة مصادرة الأراضي وبابتزازها على نطاق واسع لفائدة المستعمرين، كما تمثلت في بذل جهود جبارة حالفها التوفيق أحياناً استهدفت استعادة الأراضي الزراعية التي كانت من قبل ملكاً لمجموعات واسعة من الفلاحين تعرضت للسلب والتشريد.

1- لياس بوكراع، الجزائر الرعب المقدس ، ترجمة خليل أحمد خليل، ط1، منشورات AMEP، دار الفارابي، لبنان، 2003، ص60.

2-مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 15.

*واحة العامري: تقع على بعد 48كلم جنوب غربي بسكرة، اندلعت فيها الثورة ضد فرنسا عام 1876م بزعامة محمد يحي بن محمد شيخ، اولاد ادريس.

المبحث الثاني : النتائج السياسة على المجتمع الجزائري

كان الاقتصاد الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي يرتكز أساساً على ازدواجية النشاط المتمثلة في ممارسة زراعة الحبوب وحرفة الرعي في إطار التنظيم القبلي المبنى على أساس الملكية الجماعية للأرض ضمن مساحات أرضية واسعة

المطلب الأول : تفكيك وحدة الأرض

إن ممارسة الازدواجية في النشاط الزراعي (التكاملي) كانت أكثر من ضرورية لدى سكان الجبال والسهول في المناطق الشمالية أما الهضاب العليا فكانوا يمارسون النشاط الرعوي بشكل شبه مطلق، وقد كانت القبيلة تمثل الإطار الجماعي السياسي للشعب الجزائري وجدت توازنها ضمن هذا النظام يجمعها العامل الديني والأراضي الزراعية المشتركة، وبهذا يكون المستوى الاقتصادي وكذا العامل الديني كان لهما دخل في ربط المجتمع الجزائري بالأرض القبلية وهذا ما دفع سلطات الاحتلال إلى البحث عن أحسن السبل التي تفكك المجتمع الجزائري، فاتجهت صوب المجتمع الريفي عن طريق سن القوانين العقارية تكسبها شرعية في انتزاع الأراضي الزراعية من أصحابها وتجريدهم منها.

لقد استطاع الاستعمار الفرنسي ابتداءاً من عام 1830 أن يقضي على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، حيث اختفت فئتان اجتماعيتان وهما الأتراك والكراغلة، على أساس هي التي وقفت في وجه الحملة العسكرية الفرنسية عام 1830 عسكرياً وعليه فإن انهيارها كان وراء تفكيك المجتمع الجزائري الذي لم يستطع مواكبة المقاومة وبقي متذبذباً بسبب فقدانه لفئة تحملت مسؤولية هذه الواجهة فكانت عبارة عن قيادة تقليدية بالنسبة له، وهذا ما انعكس سلباً على تطوره اجتماعياً[1].

وحتى الطبقة الاجتماعية السفلى هي الأخرى لم تسلم من أعمال الفناء والمسح فالأرياف التي كانت تعتبر مصدراً أساسياً لحياة غالبية المجتمع الجزائري أصبحت مع بداية الاحتلال معرضة للنهب والسلب مما دفع بالفلاحين تحت طائلة الفقر والحاجة إلى بيع أراضيهم للمعمرين الجدد خاصة وانه ما بين 1830-1847 شهدت الجزائر سياسة تدميرية استيطانية قائمة الاستيطان فانتشرت بذلك ظاهرة السطو بالقوة على أراضي الفلاحين وقطع الغابات لاستغلالها في الحصول على الحطب دون إذن من أحد[2].

1-بوضرساية بومعزة، المرجع السابق، ص 106.

2-المرجع نفسه، ص 106-107.

ومن ثمة وجد المعمرون أنفسهم يمتلكون أخصب وأجود الأراضي الزراعية التي تحول ملاكها الحقيقيون طوع تصرفات الكولون، وهكذا ساهمت القوانين الجائرة في انهيار نظام القبائل، فكانت بمثابة الضربة القوية التي كسرت شوكتها وتحالفها ، كما أنها لعبت دوراً حاسماً في تعطيل أو توقيف مسار الحركات العصيانية للقبائل وتمرداتها ضد الاحتلال، فلم تعد للقبيلة وظيفتها السابقة لتتجه مسار الاحتلال إلى افقار المجتمع الجزائري وتفكيكه[1].

فقد سنت مراسيم مجلس الشيوخ المعروفة بسيناتوسكونسلت بهدف تطوير القوانين المتعلقة بتنظيم الأحوال الشخصية وحيازة الأرض فجاءت مستكلمة لقوانين سنتي 1844-1846 وتحقيقاً للأهداف التي وضعت من أجلها المكاتب العربية فهي ترمي إلى تفتيت المجتمع الجزائري بالقضاء على الخلية الأساسية فيه وهي القبيلة، والعمل على دمجه في بوتقة المجتمع الفرنسي، وسلخه عن أحواله الشخصية الإسلامية وإبعاده عن قيمه الحضارية.

لقد أدى تطبيق هذه المراسيم الخاصة بالأرض إلى إلغاء كيان القبيلة كوحدة أساسية يقوم عليها النظام الاجتماعي بالجزائر فتفتت إلى دواوير بفعل تحديد أراضيها وإخضاعها للبيع، ففقد بذلك الجزائريون في الريف الإطار الملائم الذي ينظم حياتهم ويحفظ لهم مصادر رزقهم وأصبح الفرد بعد أن لم تعد القبيلة تحميه وتقدم له العون أعزلاً في مواجهة إجراءات الإدارة الفرنسية الجائرة[2].

ومن الأمثلة عن ذلك تفكيك قبيلة عكرمة الغرابة إلى 16 فصيلة 16Fraction بعدما كانت تجمعها من قبل ثلاث أقسام كبرى (القوليز، القرارية، قربوسة) وقبيلة الفراقة* (دائرة معسكر اقليم وهران)، التي قسمت أراضيها بمقتضى المرسوم الامبراطوري الصادر في 16 جوان 1866 إلى دوارين يجمع كل منهما ثلاثة فصائل كما أن مساحة الأرض الجماعية التي كانت بحوزة هذه القبيلة والمقدرة بـ 12.556 هكتار وتضمن العيش لـ2.385 ساكناًقسمت إلى ملكيات فردية على 948شخصاً[3].

1- بن داهة عدة، الاستيطان،....ج 2، المرجع السابق، ص 28.

2- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر ومنطلقات وآفاق...، المرجع السابق، ص 33،32.

*الفراقة: وهو دوار ويتكون من ثلاثة فصائل الزهادلية، الفراقة، الفواقة، الفراقةالتحاتة، تجمع 1.509 ساكناً وبحوزتها 78هكتار أراضي جماعية، 2808 هكتار أراضي ملك ، 5 هكتار مقابل 23 هكتار أملاك عامة بمجموع 3.256 هكتار، أنظر إلى (بن داهة عدة، الاستيطان .... ج 2، المرجع السابق، ص 30).

3- بن داهة عدة، الاستيطان .... ج 2، المرجع السابق، ص 30.

وبتفكيك القبيلة تكون فرنسا قد حطمت البنية الاجتماعية للشعب الجزائري وخربت وحدته وأيضاً حققت بعداً سياسياً عن طريق سدها للطريق في وجه الطبقة القديمة المسيطرة إلى سلطات الاحتلال وبعدا اجتماعياً إذ بزوال المصالح المشتركة (الأرض) التي كانت تجمع أفراد القبيلة زالت الروابط بين هذه الأخيرة وتفككت أواصرها.

فكل القوانين التي سنتها فرنسا ولا سيما تلك التي أصدرتها عقب الحوادث الكبرى التي هزت الجزائر (1830-1848-1865-1871-1873-1874-1881-1890) كانت ترمي بشكل مباشر إلى هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري لأنها كرست عملية تمزيق الروح الجماعية التي ألفها المجتمع الجزائري منذ القدم والتي ازدادت تماسكاً وترابطاً بعد الفتح الإسلامي في إطار النظام العشائري القبلي[1].

المطلب الثاني :انتشار الفقر

لقد كان للسياسة الفرنسية التي تركت بصماتها وتوقيعها في كل مجالات الحياة أسوء أثر على الحالة الاقتصادية الزراعية وعلى ظروف الفلاحين المعاشية، وأن الكارثة التي أودت بحياة 5000.000 نسمة من الأهالي سنة 1867-1868 وقعت في الأراضي الخصبة وأراضي الشمل القديمة قبل أن تمسها الإجراءات التطبيقية لقانون 1863[2].

إن الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري يرد إلى عوامل منها استمرار الكولون في انتزاع المزيد من الأراضي الفلاحية الخصبة وتقلص الأراضي الزراعية والرعوية وانخفاض إنتاج الحبوب بـ20% أمام تضاعف عدد السكان في الجانب الجزائري وإفساح المجال لتوسع مساحات الكروم وإهمال زراعة الحبوب وتزايد عدد السكان وضعف متوسط المردود الهكتاري للحبوب في القطاع الفلاحي الجزائري مقارنة مع القطاع الفلاحي للمعمرين[3].

وبسبب مصادرة الأراضي الجزائريين ومنحها للرأسمالية الأوروبية وإلغاء الرسوم الجمركية تأثير على البنية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر[4].

1-بن داهة عدة، الاستيطان .... ج 2، المرجع السابق، ص 29،31.

2- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 15.

3- بن داهة عدة، الاستيطان.... ج2، المرجع السابق، ص 13، 18.

4- محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 149.

فقدجاء في تقرير إحدى اللجان عام 1974 «إن المجاعة في التاريخ الافريقي ليست نتيجة للطبيعة والجفاف.. ولكن ذلك يرجع إلى التوازن الاجتماعي والاقتصادي ، فقد فقام الاحتلال الفرنسي بتدمير هذا التوازن وكذا البنية الفلاحية وأجبر الفلاحين على زرع محاصيل للتصدير من أجل الرأسمالية الفرنسية ورغم الحاجة إلى المحاصيل المعاشية فإنه حد من إنتاجها[1].

كما أكد جوليان ذلك بقوله: «إن السبب الرئيس في هذه الكارثة هو تنامي إدخال الجزائر في الحركة الاقتصادية الدولية وتغيير البنية الإنتاجية من طرف النظام الاستعماري وذلك من خلال نشاط رؤوس الأموال والذي أخذ منحنيين باستنزاف ثورات البلاد وتصديرها واستغلال أراضي الجزائريين للزراعة النقدية من قطن وتبغ وغيرها[2]...بعدما كانت الجزائر تدعى بمطامير روما خلال العهد العثماني، وتصدر الحبوب إلى جنوب فرنسا وايطاليا خلال الحكم التركي.

كما ثبت أن المساحات كبيرة من أخصب بلاد الجزائر، لم تستغل من طرف المعمرين وأن بعض الجمعيات الرأسمالية لم تستعمل أكثر من 7/1 من المساحة الممنوحة لها وذلك لإهمالها خدمة الأرض وجهلها بطبيعتها ، ففي الوقت الذي كان الجزائريون يموتون جوعاً كانت أراضيهم التي صودرت منهم غير مزروعة[3].

ومثال على ذلك فقد تعرضت أملاك حمدان بن عثمان خوجة للنهب، وجاء وصفه لممتلكه بقوله «كنت أحد كبراء وأغنياء المدينة، لقد كنت أملك في منطقة متيجة بمزارعي عشرة آلاف رأس غنم وستمائة رأس بقر ومائتي زوج بقر للحراثة وستين حملاً وستين بغلاً...» فتمت مصادرة أملاكه على يد الجنيرال "فوشار" الذي استولى عليها ، فكانت هذه الوضعية التي آلت إليها الجزائر من جراء أعمال النهب التي لم تستثني أي جانب من جوانب الحياة، مما اجبر عشرة آلاف مواطن جزائري على الهجرة من العاصمة منهم ثلاثمائة عائلة من الأعيان.

فإن الفلاحين بعدما جردوا من أراضيهم ووجدوا أنفسهم أمام أوضاع معيشية مزرية قد اضطروا إلى ترك أراضيهم والنزوح الريفي خصوصاً المتواجدين في السهول الغنية التي استولى عليها المستعمر هذا ما

1-محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 149.

2-Charles André Julien, opcit, pp 439-440.

3- محمد عيساوي، نبيل شويخي، المرجع السابق، ص 149.

جعل الهجرة الريفية للفلاحين الذين صودرت أراضيهم تتفاقم وأدى إلى صرف جماعة كبرى من سكان الريف نحو المدينة ليبقوا بدون عمل ولا تكوين... وهكذا فإن النسبة بين مجموعتي السكان انتقلت من 14 (سكان الريف كانوا 14 مرة أكثر من سكان المدن، 11 من عام 1886 إلى عام 1911 وبفعل الهجرة انتقلت من الريف إلى المدينة نسبة السكان المدن من 28%من مجموع سكان الجزائر سنة 1878[1].

المطلب الثالث : نتائج سياسة الأرض المحروقة:

ولإفقار السكان التجأت إلى سياسة أخربللسيطرة على مزيد من الأراضي، وهذا كان مصير الأراضي التي سلبت من الجزائريين هو تسليمها للمعمرين أما الأراضي التي بقيت في أيدي الجزائريين فاستعملت سياسة أخرى لتدميرها، من خلال خطاب بيجو أمام البرلمان سنة 1837 والذي جاء فيه «حرق المحاصيل وقت الحصاد له تأثير كبير على العرب... فالعرب لا يستطيعون الهرب إلى الأراضي القاحلة وإن هربوا فإن هربهم مؤقت.. وفي الأخير سيضطرون للخضوع».

وأيد بيجو الاحتلال الشامل الذي كان يعني حرق المحاصيل والبحث عن المطامير وإغراقها، وتدمير الأكواخ وأشجار الزيتون والتين وغلات أخرى[2].

إن الغارات كانت تشمل نهب القبائل والسيطرة على قطعانها ومحاصيلها وأخذ سكانها رهائنا وهو ما أطلق عليه السيطرة على الفلاحة أو تدمير الإنتاج الرئيسي للأهالي، وأوضح الجنيرال "مونتيزو" أن «ذلك يتم على مراحلالبداية تكون بإفراغ مخزونات الحبوب ثم الضغط على القبيلة وإخضاعها للحصول على البلاد الرائعة ثم إطلاق اليد في البلاد، وكانت القرى تحتل في المساء وتخلى من السكان وفي الصباح تحرق أما الأهالي يتقدمون تاركين أكواخهم تشتعل.

وهناك أمثلة على ذلك من خلال ما جاء به القادة الفرنسيون، فقد كتب القائد ويستي سنة 1841 متحدثاً عن حملة في جنوب مقاطعة الجزائرإن عدداً من الدواوير التي أحرقت والمحاصيل التي أتلفت لا يكاد يصدق فلم يكن أحد يرى على جانب الطابو سوى النيران[3].

1-Djillali Sari, opcit, pp 150-151

2-محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 90-91 .

3- محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 90-91 .

وافتخر سانت أرنو Saint Arneaud كثيراً بأعماله العسكرية من خلال الرسائل التي كان يبعثها إلى عائلته أثناء حملاته في الجزائر فجاء في إحدى رسائله سنة 1842: «إننا اليوم في قلب الجبال بين مدينتي مليانة وشرشال قليلا ما نستعمل بنادقنا.. إننا نحرق جميع الدواوير والقرى والأكواخ...)[1].

وذكر في رسالته بتاريخ 07 أفريل 1842 : «إن بلاد بني مناصر رائعة ومن أغنى البلاد التي رأيتها في افريقيا.. لقد احرقنا كل شيء ودمرنا كل شيء..» ويضيف في نفس الرسالة ما أكثر النساءوالأطفال الذين إعتصمو بثلوج الأطلس فماتوا فيها بردا وجوعاً»[2].

ومن الإجراءات المتخذة لصالح الاستيطان أيضاً المشاريع الغابية المعروفة بقانون الغابات، فقبل الاحتلال كانت الغابات عبارة عن أراضٍ ميتة وهي ملك للبايلك، وكانت تستعمل من طرف الجميع دون مراقبة أو إذن من احد للرعي، وكان السكان أحرار في التصرف فيها ليس للرعي فقط وإنما لجلب الحطب كذلك أصبحت الغابات ملكاً عقارياً لإدارة الاحتلال ، مما دفعها إلى إصدار قوانين تمنع من جهة الأهالي من استغلال الغابات ومن جهة أخرى رخصت للمستوطنين تحويل مساحات كبيرة منها إلى أراضي صالحة لزراعة إلى جانب استغلالها صناعياً[3].

وشهدت سنة 1903 صدور قانون خاص عرف بقانون الاستغلالية ذات الطابع الاستيطاني، وبذلك زاد من عدد المستوطنين الجدد إلى أكثر من 620000 نسمة[4].

وفيه أعلن القانون الاستعماري أن الدولة هي التي تملك كل الغابات ولها إمكانية الحفاظ بحق الاستعمال، ويمكن هذا القانون في تطبيق قانون الغابات الفرنسي لسنة 1827 والنتيجة هي طرد المربين الجزائريين من أملاكهم الأصلية أما الذين حاولوا البقاء فقد اعتبروا مخالفين للقانون وعوض أن يحمي قانون الغابات هذه الغابات في الجزائر بالعكس فقد أصبح هذا القانون وسيلة تجريد الناس من أراضيهم ووسيلة استيلاء هكذا على سبيل فقد استولى المعمرون 160.000 هكتار من غابات الفلين بعد العديد من الحرائق منها 160.000هكتار مجاناً وأكثر من 84000 هكتار تم بيعها بنسبة 31 فرنك للهكتار الواحد[5].

1-المرجع نفسه.

2-المرجع نفسه، ص 91،93.

3-بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 118.

4-المرجع نفسه.

5-احمد محساس، المرجع السابق، ص 106،107.

وتراجع الاقتصاد الريفي المنتشر في الواحات الصحراوية وخاصة في منطقة واد ريغ التي بلغ فيها الاستثمار الأجنبي في غرس أشجار النخيل نسبة كبيرة ونظراً لغياب الاستغلال غير العقلاني للمياه الجوفية تراجعت كمية المياه الموجودة في الآبارالارتوازية للفلاحين الجزائريين وبالتالي القضاء التدريجي على غابات النخيل التابعة لهم، كما أنهم كانوا عاجزين عن القيام بحفر آبار أخرى أو إحياء أراضيهم التي أصبحت بور لأنها لم تفرنس وأيضاً القضاء على الثروةالحيوانية التي تراجعت بنسبة 80% بسبب نظام العشابة التي فرضت السلطة الفرنسية على مربي المواشي، هذا فضلاً عن سنوات القحط والجفاف والأوبئة التي كانت تعصف بالمنطقة بين الحين و الآخر، ومع عدم تحديد هذه الثورة تلاشت هي الأخرى بشكل تدريجي وعلى سبيل المثال فبعض التقارير تفيد بأن أولاد داود الذين شملتهم ثورة الأوراس لم يبقَ لهم سوى النصف من مواشيهم[1].

وفي عام 1865 كان عدد رؤوس الأغنام في الجزائر ثمانية ملايين رأس علما أن هذا العدد إذا قورن بالسنوات السابقة فإنه أقل بقليل منها ولكن بحلول عام 1900 وبعد استمرار ظاهرة نقصان الماشية وصل العدد إلى 6 ملايين وثلاثمائة ألف رأس فقط، وكذلك بالنسبة لرؤوس البقر ففي عام 1865 تقلص العدد إلى مليون رأس فقط لتستمر العملية بسبب تقلص المساحات المخصصة للرعي، حيث وصل عدد عام 1900 إلى أقل من 84600 رأس فقط[2].

خاتمة الفصل الثاني

1-احميدةعميراوي ، زاوية سليم ، قاصر محمد السعيد، المرجع السابق، ص 138.

2-بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 107.

اعتقد المعمرون خطأبأنهم قادرون على نزع أراضي الجزائريين بقوة السلاح والمال ولكن رغم الفقر المدقع إلا أن الجزائري ظل صامدا متمسكا بأرضه مدافعا عنها إما النصر وإما الشهادة،إنه حب الأرض الذي يعد أقوى وأهم رابطة وطنية لوجود علاقة متينة وقديمة تربط الجزائريين بأرضهم فلا قوة المال ولا قوة السلاح ولا النفي ولا القتل ولا التشريد حال بينهم وبين أرضهم، فقد وقفوا ضد سياسة مصادرة أراضيهم وواجهوا بعنف شديد نهب المعمرين وتكالبهم على أراضيهم وتراجع الملكية الفردية التي أنتجت التخلف في وسط الجزائريين رغم أنها عملت جاهدة لتفكيك وتدمير البنية التحتية والهياكل الجماعية للمجتمع الجزائري فجزأت وفتتت الأرض بعدما كانت ملكية جماعية انقسم معها السكان إلى دواوير ودشائر وقرى فتم تفجير العائلات من الداخل عن طريق المنفى والهجرة الاضطرارية أوالإجبارية لذا تضاعف عدد الفقراء بين الجزائريين والمتسولين والمتشردين والبطالين فكانت النتائج كارثية على الجزائر.لكن لم يستسلم للاستعمار وبقي رافضا له أولا و أخيرا لتشتد مقاومته كلما سمحت الظروف بذلك.

الخاتمة

بعد تطرقنا لمظاهرومعالم السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر خلال فترة 1830-1914تمكنامن إعطاء تقييم لهذه السياسة الاستعمارية والتي نلاحظ بداية على أنها انبتت هدف جوهري هو تحقيق الأهداف التي تخدم مصالح فرنسا في الجانب الاقتصادي وذلك بتسخير كل الوسائل والإمكانيات وإتباع العديد من الأساليب التي تنوعت منالنظم والقوانين والإجراءات العادية والاستثنائية وغيرها، فأفرزت لنا النتائج التالية:

- الزراعة في العهد العثماني كانت معاشية قليلة الإنتاج استعمل فيها الفلاحون أدوات بسيطة وأسمدة وأساليب ري بدائية، أما الأرض فكانت للأفراد والعروش والبايلك، وكثير من الأراضي الخصبة كانت مملوكة من طرف المسؤولين الأتراك.
- كان الاقتصاد الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي يرتكز أساسا على ازدواجية النشاط المتمثلة في ممارسة زراعة الحبوب وحرفة الرعي في إطارالتنظيم القبلي المبني على أساس الملكية الجماعية للأرض ضمن مساحات أرضية واسعة، وممارسة الازدواجية في النشاط الزراعي التكاملي كانت أكثر من ضرورية لدى سكان الجبال والسهول في المناطق الشمالية.
- عرفت الملكيات العقارية تطورا مستمرا، حيث أصبحت ملامحها واضحة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، فالملكيات الخاصة الفردية تجزأت إلى قطع صغيرة متناثرة بفعل أحكام الوراثة والبيع، وملكيات الدولة امتدت على مساحات شاسعة نتيجة المصادرة والاستحواذ، والملكيات المشاعة تحولت بالتدريج من أيدي أفراد القبائل إلى ملكية فردية بينما الأراضي الموقوفة توسعت على حساب الملكيات الخاصة بالفحوص وبعض الأقاليم الداخلية وهذا ما أدى إلى ازدواجية في الملكيات العقارية، فالملكيات المشاعة وملكيات الدولة والأراضي الموقوفة كان مستغلوها في الغالب لا يملكون حق ملكيتها وإنما يعطى لهم حق استغلالها فقط.
- كان أهم مزروع في البلد هو الحبوب الغذائية وبصفة خاصة القمح فقد كانت تعتبر الجزائر من أكبر الدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة لأنها مادة متوفرة على كل العوامل المشجعة لزراعتها فهي قابلة للتخزين مدة طويلة من الزمن ومستخدمة على شكل واسع في الاستهلاك العائلي و سهلة الزراعة وغير ذلك.
- كانت العائلة الجزائرية من تلقاء نفسها التي تباشر هذا النوع من الزراعة بهدف الاستهلاك الذاتي أولا وتسويق الفائضثانيا، وكانت هذه الظاهرة عامة في كل الزراعة الجزائرية.
- كان الاقتصاد الجزائريقائما في أساسه على مبدأ توفير الحاجات الأولية الضرورية لحياة الأهالي.
- من بين أهم وأبرز الشركات اليهودية في الإيالة في الفترة في أواخر العهد العثماني نجد شركة بكري وبوشناق التجارية التي قامت بدور هام وخطير انطلاقا من سيطرتها على الاقتصادوالسياسة في الايالة وأيضا نجحت هذه الشركة في اختراق النظام العثماني بالإيالة ومؤسسات السياسية العليا من أجل الفوز بصفقات تصدير القمح.

- كما احتكرت تجارة المواد الفلاحية لتعيد بيعها للبيوتات التجارية واليهودية وللوكالات الأجنبية التي كانت تجنى من وراء ذلك فوائد عظيمة ما ساهم في تدمير الزراعة في مناطقواسعة وشيوع الحياة البدوية بالجهات الداخلية وتحطيم الاقتصاد وتدهور إنتاجها.
- كانت المبادلات الداخلية في العهد العثماني محدودة نظرا لضعف الإنتاج،وضيق الأسواق وانخفاض الدخل الفردي وقلة المواصلات وفساد الإدارة وكانت تجرى في الأسواق الأسبوعية والموسمية التي تباع فيها المنتجات الزراعية والحيوانية.
- الجزائري عادة يفلح الأرض مرة كل سنتين لاعتبارات تقنية واجتماعية لأنه لم تتوفر له الفرصة ليعمل على تطوير أدوات الإنتاج لهذا كان مستواه الحياتي متدنيا مكتفيا بالقمح والشعير أي أنه لم يكن راغبا في إنتاج ما يزيد على حاجته وهو ما يفسر بقاء الحياة في الجزائر على نفس النمط الاقتصادي الاجتماعي دون حدوث تغيرات مكنت الجزائريين من التطور.
- لم تحض العهود والمواثيق التي قطعتها فرنسا على نفسها بالوفاء بل كان مصيرها النقض كلما رأت مصلحتها في ذلك بداية معاهدة الاستسلام إلى معاهدة تافنة وما بعدها.
- كانت الأعراش والقبائل تشكل قاعدة الهرم الاجتماعي منها قبائل المخزنة التي أسسها النظام العثماني منالبلاد بحكم البلاد.
- كانت الأرض أكثر من رمز فتثبت الجزائري بها، كانت هوية أكثر مما كان مصدر رزق واستمر أثرها في توجيه السياسة العثمانية والفرنسية معا. خاصة لما استولت هذه الأخيرة عليها وحولتها إلى الدومين ومنحها للمعمرين.
- من خلال التطورات التي أعقبت الاحتلال يتبين أن فرنسا كانت لها نوايا مبينة في الجزائر يراد منها استغلال الجزائرواستيطانها بصفة دائمة، وقد تجلى ذلك في استمرارها لاحتلال الجزائروانتزاعها لأجود الأراضي تربة وأحسنها موقعا ثم توزيعها لفائدة الأشخاص ثم استقدامهم من أوروبا لربطهم بها.
- من خلال دراسة السياسة الزراعية الفرنسية الاستعمارية في الجزائر يتبين أن جل الساسة الفرنسية كان همهم الاحتفاظ بالجزائر كموقع جيوسياسي واستغلال ثروتها وتصديرالمنتوجات إليها بجانب الاهتمام بالتوسع العسكري.
- إن الأراضي التي سلبت من الجزائريين ونهبت منهم تحت شعار تنظيم الملكية الزراعية أو بحجة منفعة العامة أو معاقبة للمتمردين الأمر الذي أدى إلى تغيرات عميقة في البنية الاقتصادية والسكانية للجزائر، حيث شيدت في الجزائر مئات المراكزالاستيطانية لاستقبال وإيواء آلاف المهاجرين الأوروبيين.
- هذه السياسة جعلت نمط الحياة الريفية ينهار في كافة المجالات يتضح هذا الانهيار في زعزعة البنية الاجتماعية التقليدية القبليةأدى ذلك إلى القضاء على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية موجودة قبلا.

- تحويل ملكية الأرض من القبائل وسكان المنطقة إلى الأوروبيين حيث أنشئت عليها مراكز لتوطينهم والتي تركزت في المناطق السهلية إلى المناطق الجبلية أو نحو المدن المجاورة.
- بعد العرض السريع لأهم التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر من 1830 إلى 1914 يتضح لنا أن هذه القرانين كفيلة بإعطاء صورة واضحة قد تجعلها لا نتردد في أنها كانت جميعها مرتبطة أوثق ارتباطا بأبعاد اقتصادية واجتماعية وأن الذين أصدروها أو وافقوا عليها ينتمون بالتأكيد إلى التيار الاستعماري المؤيد للاستيطان الأوروبي في الجزائر لاسيما وأن صدورها تزامن مع أحداث وقعت داخل فرنسا وخارجها كان لها وقعها في المجتمع الفرنسي.
- من خلال تتبع الدراسة يمكن ملاحظة مصير هذه البنية العقارية حيث لم تستطع الصمود أمام الإدارة الفرنسية المدعمة بمختلف القوانين العقارية أهمها قانون سيناتوس كونسلت والقوانين الأخرى تنظم الملكية الصادرة طيلة فترة 1830-1914 التي أحدثت تحولات في ملكية الأرض وبنية المجتمع الجزائري.
- نتيجة السياسة الفرنسية تدهورت حالة المعيشة للسكان حيث أصبحوا فقراء مجردين من أراضيهم مبعدين إلى المناطق الجبلية والوعرة وأيضا نقص ملحوظ في الإنتاج الحيواني بعد تقليص مساحات الرعي أو انعدامها مع منع ولوج الغابات وغلاء سعر كراء المراعي، حتم على هؤلاء العودة إلى الحياة البدائية.
- تشويه بنية الاقتصاد الجزائري وإلحاقهبالاقتصاد الفرنسي وذلك من خلال إستباحة زراعة الكروم والتجارب الزراعية المباشرة لتوجيه الإنتاج الزراعي خدمة لاقتصادها مشجعة هذه الزراعات،فاتخذ من أرض الجزائر حقلا للتجارب الزراعية المختلفة ومصدرا لتموين مصانع فرنسا بالمواد الأولية الزراعية التجارية على حساب المحاصيل الغذائية كالحبوب سعيا وراء تحقيق الربح و الفائدة دون مبالاة بالمجتمع الجزائري.
- أن المؤسسات الزراعية المتخصصة التي أنشئتها الادراة الفرنسية لغايات التنمية الزراعية ولتوفير الخدمات الزراعية للفلاحين الجزائريين فإنه على العكس من ذلك حرمت بأساليبها البيروقراطية وعراقيلها الإدارية الفلاحين الجزائريين من الخدمات الإرشادية والزراعية ووضعت أمامهم عقبات إدارية للحيلولة دون تنفيذ مشاريعهم الرامية إلى تحسين أوضاعهم وعرقلت كل قرض مالي استثماري من شأنه إخراج الفلاح الجزائري من دائرة الفقروالتخلف، فإن هذه المؤسسات أنشئت لهدف السيطرة علىالقطاع التقليدي–الجزائر–واحتوائه وجعله يدورفي فلك القطاع الزراعي الاستعماري وخادما له.
- إن الشركات للاحتياط الأهلي التي أنشئت أصلا لحماية المجتمع الريفي من الظروف الكارثية قد كانت وسيلة لإفقار وتحكم في المجتمع الأهلي.

- من خلال توزيع الطرقات سعت فرنسالتحويل المواد الأولية والمنتجات الزراعية صوب وطن الأم وأيضا عملت على المزيد من المستوطنات ومد شبكة الطرق و المواصلات وتطويرها لخدمة الوجود الفرنسي.
- الاهتمام بالثروة المائية السطحية والجوفية والإسراف في استهلاكها واستغلالها في المشاريع الزراعية ضمانا للوجود الفرنسي في الجزائر ونهضة الكولون الاقتصادية والاجتماعية.
- إفقار الجزائريين وانخفاض مستويات معيشتهم إلى أدنى المستويات في العالم بسبب تدمير أملاكهم ومواشيهم ومصادرة أراضيهم فتحولوا من ملاك أرض إلى عمال زراعيين يستعبدهم المستوطنون وتضاءلت الأجور وارتفعت معدلات البطالة.
- كذلك عدم الأخذ بعين الاعتبار الظروف المعيشية للسكان التي زادت أوضاعهم تأزما بفعل الأمراض والكوارث الطبيعية ما خلق غضب الشعب،تمثل في تفجير الثورات كتعبير شعبي عن رفض السياسة الاستعمارية. فقد كانت المقاومة الجزائرية مسلحة إذ قامت بحروب كثيرة تلقائية مشددة حيث يعتبر الجزائريون على أساس الفرنسيين غزاة وبالرغم من أن زعماء المقاومة أمثال الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي قد ألقوا السلاح إلا أن المقاومة استمرت بقيادة شيوخ أخرى.

وخلاصة القول أنه رغم أثار هذه السياسة السلبية على الجزائريين إلا أنها كانت عاملا من العوامل التي حفزت الجزائريين على القيام بالعديد من ردود الفعل تجاه فرنسا فمن أبرز مظاهرها المقاومات التي شملت العديد من أرجاء الوطن شمالا وجنوبا، شرقا وغربا. ولكن رغم افتقادها أحيانا للتنظيم والاستمرارية إلا أنها كبدت المستعمر خسائر عدة في الأرواح والإمكانيات مما مهدت لظهور الوعي الوطني الذي برز بعد الحرب العالمية الأولى واتخذ عدة مظاهر سياسية، عسكرية، ثورية.

الملاحق

الملحق رقم : 01

المتوسط السنوي لسعر صاع القمح في مدينة الجزائر ريال **دراهم صغار**

السنة	السعر	السنة	السعر
1784	3.75	1788	2.25
1785	2.15	1791	2.00
1786	2.80	1795	2.00
1787	2.13	1800	2.38

أسعار الحبوب (ريال **دراهم صغار) في مدينة الجزائر**

السنة	**صاع القمح**	**صاع الشعير**	**نسبة سعر القمح إلى سعر الشعير**
1799	2.25 إلى 2.50	1.50	1.50 إلى 1.67
1803	3.75	2.50	1.50
جانفي 1804	6.88	4.13	1.67
جويلية 1804	8.75	3.75	2.33
مارس 1805	35.00	25.00	1.40
جانفي 1806	30.00	12.50	2.40
1807–	10.50	3.75	2.80

1– المنور مروش، المرجع السابق، ص153– 155.

الملحق رقم : 02



1- وداد بيلامي ، المرجع السابق، ص 69.

الملحق رقم: 03

سعر الحبوب في مدينة الجزائر (مقدار بريال دراهم صغار للصاع)

التاريخ	القمح	الشعير
ديسمبر 1821	12.00	4.33
أكتوبر 1821 سبتمبر 1822	4.13	–
ماي 1822	15.00	5.23
جويلية 1822	10.00	5.00
سبتمبر 1822 أوت 1823	4.63	–
أكتوبر 1823	4.50	2.50
جانفي 1824	–	2.63
فيفري 1824	6.00 6.75	3.00
سبتمبر – أكتوبر 1824	6.00 7.00	–
أكتوبر – نوفمبر 1824	6.00	3.00
أكتوبر – نوفمبر 1825	8.00	3.75
أوت 1825– أوت 1826	13.13.10.00	–
مارس 1825	13.50	–
فيفري 1827	7.63 8.13 10.63 8.63	–
جوان 1827	6.00	3.13
جانفي– فيفري 1828	3.13	–
أفريل– ماي 1828	6.00	3.38
جويلية– أوت 1828	10.00	–
جانفي– فيفري 1829	07.50 12.10	–
أوت 1829	13.50	–
أكتوبر 1829	7.50	–
نوفمبر 1829	4.35	–

1– المنور مروش ، المرجع السابق، ص 167.

الملحق رقم : 04

جدول إيرادات الداي عام 1822

موارد الضرائب	القيمة (وحدة تقديم= 5.3 فرنك ذهبي)
باي وهران	60.000
باي قسنطينة	60.000
باي تيهرت	4000
سبعة القايد	16000
بيت المال	40000
شيخ البلاد	3000
المجموع (1)	183000
أعباء الخوجة على الحدود	4000
أعباء الخوجة على الجمارك	8000
ربع من أملاك العمومية	40.000
حقوق جمركية	20.000
الجزية	6000
المجموع (2)	70800
الغنائم	126000
ريع الاحتكار	40000
المجموع العام	434000

1- عبد الكريم أعرب، مؤشرات اقتصادية للجزائر المستعمرة، النّدوة العلمية الأولي آليات الاستعمار الاسباني الأوربي في الجزائر و ليبيا، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية دار الهدى، قسنطينة، ماي 2008، ص102.

الملحق رقم :05

عرض أسباب سيناتوس -كونسولت

المقدم إلى مجلس الشيوخ من طرف الجنرال آلار "Allard" يوم 9مارس1863(*)

سادتي الشيوخ، عندما غرست فرنسا رايتها ، وإلى الأبد، على سطح الجزائر ، بعد حملة مجيدة ، وحازت على التراب التي غزته، تعهدت للعرب ، باحترام دنيهم وأملاكهم- يوجد هذا التعهد الرسمي في كل اتفاقيات التسليم التي وافق عليها العرب في مختلف العهود ، وفي عدد كبير من عقود الحكومات التي تعاقبت منذ سنة 1830، وجدد أخيرا ، بشهامة ، في رسالة موجهة من طرف الإمبراطور يوم 6 فيفري الأخير إلى سعادة الماريشال دوق مالاكوف، حاكم الجزائر ،يصرح جلا لته بأن " يتعهد بالشرف على تنفيذه ، مثلما فعل تجاه عبد القادر ، الشيء الذي كان فيه العظمة والنبل في الحكومات التي سبقته-ي جب إقناع العرب، يضيف الإمبراطور، إننا لم نأت إلى الجزائر لاضطهادهم أو لاغتصابهم، بل لنجلب لهم منافع الحضارة. والحالة هذه، فإن الشرط الأول لمجتمع متحضر هو احترام حق كل واحد".

إن المبدأ الذي أعيد التأكيد عليه منذ مدة قصيرة، بشكل صريح، كان قد أعلن أثناء دخول الجيش الفرنسي إلى (المدينة) الجزائر، ولم يكن للإدارة الفرنسية انذاك أن تدعي شيئا آخر على الأرضي المغزوة إلا حيازة دومين الدولة الجزائرية،كما وجد مشكلا بين أيدي الأتراك .هنا كان حقها الشرعي الذي لا جدال فيه.لكن ماذا كانت خاصية وطبيعة ومساحة ووضعية هذا الدومين؟ إنه لقي محاولة التحديد تصادف، عند التنفيذ، صعوبات وتغيرات وادعاءات أمكن لها أن تمس الأهالي أكثر من مرة وأن تخلق الإدارة الفرنسية عوائق جمة. لم يترك الأتراك الذين اختفوا، عند سقوط (مدينة) الجزائر لا وكلاء ولا سجلات ولا تصاميم ولا أرشيفا ولا أية وثيقة رسمية تسمح بتحديد الدومين الحقيقي للدولة بدلائل أكيدة.لقد لجئ إلى هذا البحث، مع النية الحازمة في احترام الملكية الأهلية؛ لكن، في الوضعية التي تم فيها، تعرضت الإدارة للضلال؛ عن حسن نية كبيرة في استرداد بعض الأرضي التي كانت تعتبر تابعة لدومين الدولة.لابد من المعرفة الحسنة لطبيعة الملكية العربية، كما وجدت مشكلة زمن

1-بن موسى حمادى،المرجع السابق،ص158.

الغزو، حتى يمكن تقدير كل الصعاب، التي يمكنها أن تظهر، التقدير الصحيح.

يمكن تقسيم تلك الملكية إلى ثلاثة أنواع :

أولا الأراضي المعروفة باسم البلاد المخزن-تشغلها قبائل استلمت من الغزاة الأتراك الانتفاع الكامل بالأرض، بشرط تقديم خدمة عسكرية أو نوع من السخرة.-إذا لم ينفذ الواجب المرتبط بالأرض، يصبح الانتفاع شاغرا وتعود الأرض إلى البايليك.لكن هذه الحالة لا تحدث أبدا تقريبا، لأن الأهلي يبدي دائما غيرة على الإيفاء بالتزاماته تجاه المخزن، إذ بإنجازها يحصل على الشرف والموارد .ساد اعتقاد، مع اختفاء هذا الواجب بالأمر الواقع، باختفاء الأتراك، في امتلاك الأراضي كما لم لو ينفذ الحائزون التزامهم، ومنح الأرض وكأنها جزء من دومين البايليك.

ثانيا:الأراضي مسماة بلاد العرش في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة، والسبخة، في مقاطعة وهرن .-يبدو أن القبائل التي تشغلها لا حق عليها سوى حق الانتفاع، وقد اعتقدت الإدارة الفرنسية، في غياب مستندات مخالفة لذلك، في إمكانية استنتاج أن الملكية الصريحة لسطح الأرض هذه تعود إلى الدولة، مرتكز استطرادا على اجتهادات تستند إلى مبادئ القرآن، واسمها يدل على السلطة، ومفادها أن الأرض تعود، في البلدان التي فتحها المسلمون، إلى العاهل،وأن الأفراد ليس لهم سوى حقوق الانتفاع.-اعتقدت الإدارة أنها تستطيع أن تدخل في مفاوضات شرعية مع القبائل لفصل جزء من تراب هذه الأخيرة في صالح الدولة، ووضعها تحت تصرف حاجيات الاستيطان.

تنطبق هذه النظريات حول حالة الملكية في بلاد العرش على أكثر من نصف سطح الجزائر.إنها لا تنطبق على أرض المالك.

ثالثا: أرضي الملك.-يشار بهذا الاسم إلى تلك الأرضي التي يمارس عليها الأهالي الحقوق الحقيقية للملكية وبإمكانهم أن يمارسوا البيع والهبة والنقل بالوراثة.-تظهر الكثير من الصعاب،عند تفتيش سندات الملكية، تتعلق بطبيعة هذه الأراضي .حاولت تعليمة 21 جويلية1846 أن تقدم بعض الشرعية في هذا التفتيش، لكنها لم تقدم علاجا كافيا، واعتراف أخيرا، أن القانون وحده هو الذي يستطيع، بالسلطة، أن يسوي وضعية مليئة بالتقلبات والمخاطر.-تدخل حينئذ قانون 16جوان1851 بخصوص إقامة الملكية في الجزائر.ترتيبان من ترتيباته مصاغان كما يلي :

* المادة 10. – الملكية المصونة، دون تمييز بين الحائزين الأهالي والحائزين الفرنسيين أو غيرهم .

* المادة 11. – يعترف بحقوق الملكية وبحقوق الانتفاع التي تعود للخواص أو القبائل أو فروع القبائل، كما كانت موجودة أثناء الغزو أو كما صينت أو نظمت أو أقيست بعد ذلك من طرف الحكومة الفرنسية...*- لقد وجهت الدعوة لأكثر الرجال كفاءة للمساعدة في تحضير هذا القانون ، وقد تضمن عرض الأسباب المقدم من طرف الجنرال راندون Randon، بعد وزير الحربية، وإبعادا لأي شك في مقاصد الحكومة، إشارة الدالة التالية :" ينبغي، في المقام الأول، تحديد خاصية وطبيعة الملكية الأهلية بدون أي تأخير، الأمر الذي أهمله التشريع كثيرا حتى الآن، وإعلان صيانتها عالي.

وسيكون هذا الإعلان الوسيلة الأكيدة أكثر لترسيخ القناعة في دوام سيادتنا، على أساس الثقة في عدالتنا.إن الشكوك لم تزل، رغم الاقتصار على الاعتراف بحقوق الملكية والانتفاع، ابتداء من 1851، كما وجدت عند الغزو : كانت مصطلحات المادة 11 من هذا القانون نفسها موضوع شروح وترجمات، خاصة ما تعلق منها من حقوق الانتفاع، التي تراجع المشرع في تعريفها، بعد بضع سنوات من ذلك، جاءت العملية المعرفة باسم الحصر.– ما تتكون منه هذه العملية معروف.من الممكن تقليص الأراضي الواسعة التي تشغلها القبائل وليست متناسبة مع حاجتها، دون إلحاق ضررا حقيقيا بالسكان، وفي مقابل التضحية التي تقدمها، تصبح مالكة ملكية راسخة للأراضي التي سيتخلى عنها لها، بدلا من أن تكون مجرد منتفعة كما كانت قبل ذلك.-بهذا الأسلوب من المبادلة تحصلت الإدارة الفرنسية على حرية التصرف في الأراضي التي منحتها أو باعتها بعد ذلك، قصد تلبية متطلبات الاستيطان الصريحة.– لقد طرح مشروع مرسوم يتعلق بحصر الأهالي، على مجلس الدولة لدراسته، منذ بضعة أشهر لقد لقي مبدأ الإجراء اعتراضات خطيرة، فأمرت الحكومة بسحبه.– ماذا أنتجت هذه العملية حتى الآن ؟– انتهت لجان الحصر التي اشتغلت،في الست السنوات الأخيرة، في المقاطعات الثالث ، إلى حصر 16 قبيلة، تمثل مجتمعة سكان يبلغ عددهم 56489 نسمة وتشغل أراضي مساحتها الإجمالية

343 387هكتارا.-قلصت هذه الأراضي إلى 024 282 هكتارا، الشيء الذي يترك 5 هكتارات للفرد أو 25 هكتارا للعائلة، في المتوسط، واحتفظت الإدارة لنفسها بـ

633 61 هكتارا، أي من الخمس إلى السدس من الأراضي المدنية. لقد نتج عن هذه العمليات واقعا له دلالته ويستحق الإشارة إليه.- حين ملكت الأراضي التي أخذت بواسطة الحصر من طرف الدولة، اشتراها العرب ثانية من الأوروبيين أو تنافسوا معهم في المزايدات لحيازة الأرض التي فصلت عن قبيلتهم، البعض الآخر، الذين ليست لهم إمكانية الكسب، التمسوا الأوروبيين معروف الإبقاء على الأراضي بأيديهم كمزارعين.- استرعت هذه الوقائع انتباه الحكومة أكثر فأكثر حول خصائص و نتائج العمليات المسماة حصرا. لقد أثبتت، زيادة على ذلك، كم هي كبيرة عواطف العرب اتجاه الملكية، و تجاه تلك الحاجة إلى الأرض، حين ينكرها عليهم البعض. زيادة على ذلك، هل صحيح أن الإستيطان تنقصه الأرض في الجزائر ؟ فمن 200000 أوربي الموجودين هناك، يشتغل الربع تقريبا بفلاحة الأرض.- يرتفع عدد المهاجرين ببطء؛ لم يرتفع، في هذه السنوات الأخيرة، أكثر من 3 أو 400. قدّم اثنان و عشرون ألف امتياز أرض تضم 4 إلى 000 500 هكتار تقريبا، منذ بداية الغزو، و يستنتج من الوثائق الرسمية أن مزروعات جدية أقيمت و نفذت دفاتر الالتزامات في سبع هذه الالتزامات تقريبا، هذه النتائج ليست بالشكل الذي يبرر فائدة حتى الحصر نفسه، نظرا للحاجيات الحقيقية، من جهة.- من جهة أخرى، كان للعملية نتيجة لا مفرّ منها في إقلاق العرب و ضرب سمعة الملكية العربية، و التخفيض الحقيقي لنتائج الضرائب العربية.

لقد حان وقت التخلي عن هذا النظام إذن و الدخول في أسلوب جديد يمكنه أن يقودنا إلى تسكين الآلام و تنمية الفلاحة، و يؤدي كذلك، و في وقت قريب، إلى تخفيض التضحيات التي تفرضها على فرنسا حيازة الجزائر منذ زمن طويل.- يقول الإمبراطور، في رسالة التي كنا قد ذكرناها " أعتقد أن أكبر الأهمية السامية..... هي وضع حد للانشغالات التي تثيرها الكثير من المناقشات بخصوص الملكية العربية، إن الإرادة الحسنة تجعل من ذلك واجبا علينا مثل مصلحتنا طبعا....يبدو لي أن لا مفر، من أجل راحة و ازدهار الجزائر، من تقوية الملكية بين أيدي أصحابها. بالفعل، كيف يمكن التعويل على تهدئة بلاد، حين تكون أغلبية سكانها تخشى على ما تحوزه ؟ كيف ينمو ازدهارها حين يكون الجزء الأكبر من ترابها فاقدا أهميته نتيجة استحالة البيع أو القرض ؟ أخيرا، كيف تزداد مداخيل الدولة، حين تقلص، بدون انقطاع، قيمة أراضي العربي، الذي يدفع الضريبة لوحده ؟.- تلك هي الحكمة الكبرى و الكريمة من رسالة 6 فيفري الأخير، و هذه هي أيضا، أيها السادة الشيوخ، روح

السيناتوس– كونسولت الذي لنا الشرف أن نطرحه لمداولاتكم.

تفصل المادة 1. بشكل أوضح في المسألة التي تراجع أمامها مشروع 1851، بالقول " تعلن القبائل أو فروع القبائل مالكة للأراضي التي تنتفع منها بشكل دائم و تقليدي، مهما كانت صفتها ". هدفها، من الاعتراف بالملكية العربية، هو وضع حد للريبة التي سادت حتى الآن، لدى القبائل و الدواوير بخصوص وضعيتها الحقيقية، و إعطاؤها الأمن الذي فقدته.

للوصول بشكل أكيد إلى الاعتراف بهذه الملكية، يتعين البدء بتحديدها بجمع المعلومات المتعلقة بالحدود التي تحيط بها. و سيكون توزيع تراب القبائل بين الدواوير أو فروع القبيلة النتيجة لهذه العملية الأولى، وسوف يشكل التقسيم النهائي و الضروري. هذه العمليات الأخيرة لا يمكن إجراؤها في البداية بدون تمييز و في كل مكان. إنها تتعلق بالقبائل الموجودة في ترابنا المدني و المتاخمة للقرى التي أنشأناها، إنها القبائل التي شاركت بعدُ، بالإتصال بالسكان الأوروبيين، في أحد الإجراءات، بسلوكاتها و انتفاعاتها. لقد شعرت بمنافع حماية أسلحتنا و حضارتنا بسرعة أكبر. يتعين الانطلاق منها في إقامة الملكية الفردية.

سوف يمتد هذا الإجراء، المشع في كل أماكن احتلالنا، تدريجيا إلى غاية القبائل التي سوف تكون في وضعية فهم أقل له و إلى تلك لا يسمح لنا بعدنا عنها بتقديم الدعم الفعال لها أيضاً. يتعين على الحكومة أن تبقى هي وحدها الحكم في اختيار القبائل التي يمكن كذلك أن تقام الملكية الفردية لديها بالتتابع. إنه لمفهوم كم هو ضروري الإبقاء على إمكانية بين يديها، تبعا للإنتفاع بها بحذر أو تهور، قد يؤدي إلى نتائج نافعة أو ضارة. سوف تكون إقامة الملكية الفردية أو العائلية ملائمة، في بعض الحالات، في بعض القبائل التي تنحصر نتيجة علاقات اعتيادية و مصالح مع الأوروبيين.– و يمكن، بالعكس، قبول بقاء الشائع في قبائل أخرى أقل اتصالا بنا، نتيجة بعدها عن مراكز استيطاننا أو إدارتنا، زيادة على ذلك فإن الشائع معوما عن سلوكات الأهالي، ولا نستطيع نحن أن نطالب بتغيير هذه السلوكات بإرادتنا وحدها.– يتعين الإنتظار حتى يلعب الوقت و مثل منفعة الحياة الحالية دورهما و يحتما على القبائل التماس هذه الأخيرة.

على الحكومة أن تستخدم سلطتها لكسر بنية الملكية، تجاه بعض القبائل التي، مع أنها خاضعة، تريد غلق ترابها في وجه العنصر الأوروبي، إن حذر أو حيوية الإدارة يقودانها إلى السبيل الذي عليها أن تسلكه.– على الحكومة أن لا يغيب عنها أن سياستها يجب أن يكون

متجهة، عامة، نحو إضعاف نفذ القادة و تفكيك القبيلة. بهذا الشكل يبدد شبح الاقتطاعية هذا، الذي يظهر أن خصوم السيناتوس – كونسولت يعارضونه به.– ضف إلى ذلك ، كيف يمكن فهم المخاطر الإقطاعية في بلد تعيش هذه القبائل بأسلوب أبوي، مثل قبائل إسرائيل أو كعشائر ايكوسيا، ليس لها من روابط سوى دين مشترك، تطالب سياستنا باحترامه، وحيث التضامن لا وجود له أكثر من تضامن الجنسية، وحيث القادة يعينون أو يعزلون من طرف الحكومة الفرنسية ؟.

ان إقامة الملكية الفردية و ولوج الأوربيين داخل القبيلة ، المفضل بإلغاء الفقرة 2 من المادة 14 من قانون 1851 (المادة 7 من السيناتوس- كونسولت) ، التي منعته إلى اليوم ، سوف يكونان الوسيلة الأكثر قوة في التفكيك . فالعربي الذي يصبح مالكا بصفة نهائية ، المحمي في حقوقه بالأسلحة الفرنسية ، سوف يشعر انه أكثر استقلالية مما هو عليه اليوم ، وأكثر استعدادا لفلاحة أرض سوف تعود إليه ولا يمكن سلبها منه .–ما حدث نتيجة الحصر والحماسة التي حاول بها العرب الحصول على حيازة الأراضي التي فصلت عنهم، عن طريق الشراء ، تثبت كم نما(إحساس الملكية لديهم.–)–(إذا كان العربي ، الذي يدفعه حب النقود ، يريد أن يبيع الملكية التي تتوزع عليه ولو بثمن بخس ، فليس مهما ؟ سوف تكتسب الملكية حركية لم تكن لها من قبل ، وسوف يستفيد الإستيطان منها إن عاجلا أو آجلا.– كذلك، سوف يكون تسليم وثائق الملكية أقوى من كل التصريحات بالمبادئ و سوف ينشط إعادة إقامة الثقة في كل مكان.– يعلب على مشروع السيناتوس – كونسولت أنه لا يعجل، بما فيه الكفاية، بإقامة الملكية الفردية ، ويقيم ملكية جماعية ملينة بالأخطار،كوسيلة وسيطة ؟ هذا خطأ ! لا تقام الملكية الجماعية ، تقبل كواقع ناتج عن الزمن والتقليد ويعترف بهذا الفعل التقليدي . زيادة على ذلك ، أليس من الضروري وجود وقت طويل نوعا ما لتحديد الـ 1200 قبيلة المتواجدة في التل؟ إن الضرورة الأولى هي طمأنة هذه القبائل من الآن على ملكيتها ، ومنحها أمنا لم يكن لها إلى الآن . هذا المعروف الأول سوف يؤكد لها بالتصريح الذي تتضمنه المادة 1من المشروع.

بعد الإعلان عن حقوق الملكية ، من الضروري تقريرها وتعريفها: يصبح ذلك موضوع تعيين وتحديد مساحة كل قبيلة . ستكون هذه العملية ، على العموم أسهل بكثير مما يعتقد . التل هو الناحية من الجزائر التي تتطلب التعجيل بإقامة ، الملكية فيها . أنها منطقة تمتد

ابتداء من المغرب غربا إلى تونس شرقا ، تتكئ في الشمال إلى ساحل البحر وتنتهي في الجنوب ، في الخط الذي تبدأ منه الصحراء . تشكل هذه المنطقة عمقا وسيطا من 120كليومتر في مقاطعتي وهران والجزائر، و240 كليومتر في مقاطعة قسنطينة. المعالم الرئيسية التي يمكن ربط الحدود بها في الجنوب هي النقاط المنيعة لسبدو، الضاية ، سعيدة ، تيارت ، بوغار ، بوسعادة ،بسكرة،و تبسة ، التي يرفرف عليها العلم الفرنسي .- في هذا المجال ، المحصور والمحدد بهذا الوضوح ، الذي تبلغ مساحته الإجمالية 14100000هكتار تقيم ، بصفة دائمة ، الـ 1200 قبيلة تقريبا التي تقتسم السطح.- قبائل التل هذه تستغل الأرض في هذا المجال، اعتمادا على بيوت من الحجر، من الطوب أو الأغصان، بالنسبة للبعض؛البعض الآخر يعيش تحت الخيمة كي يستطيع القيام بزراعة الحبوب و تربية الماشية و ينجوا من و خاصة السهول أثناء فصل الحرارة. – في حركات النزوح الصغيرة هذه لا يخرجون أبدا من إقليم القبيلة و يتحركون سنويا على مجالات محددة حسب قاعة منتظمة إلى حد أنه لا كلام إلاّ عن تخييمات الصيف و تخييمات الشتاء.

يتميز السكان القبائليون و السكان العرب عن بعضهم البعض أولا و قبل كل شيء بسميات الجنسية المتعلقة بجماعات هي دول صغير حقيقية، تسمى قبائل، لكل منها أصلها المختلف و تاريخها و مصالحها السياسية.- تقسيم السكان الأهالي هذا إلى قبائل له بصماته على السطح، حيث يسطر بحدود ثابتة، مثل السيول، سلاسل الجبال، العوارض السطحية، المقابر، الأبار، الينابيع، الأشجار العتيقة أكوام الحجر التي تستعمل كمعالم يعرفها وجهاء القبيلة بطريقة جيدة و يعترف عليها كل جيل بالتقليد.– هكذا فإن أعضاء قبيلة سواء كانوا حضرا أو يعيشون تحت الخيمة لاستغلالهم يعلمون أنه لا يمكنهم تمديد تلم محراث مزروعاتهم بعيدا عن حدود القبيلة، أو تجاوزها وهم يسوقون قطعانهم إلى المراعي دون أن يحدثوا خلافا غالبا ما كان سوى بالأسلحة و تسوية الإدارة المحلية اليوم مرتكزة على الحق القائم على أساليب التوثيق العمومي.

لتطبيق المادة 2من السيناتوس – كونسولت، فإنه يكفي إذا تجميع الحدود في مفكرة وصفية، يكون شكاها وتناولها منظمين تكون شكلا من أشكال سند ملكية في تحديد موقع القبيلة .- إن الاعتراف بحدود كل قبيلة قد طرح مسألة المنازعات بينها ملوك منذ عهد طويل ؛ لأنه لا يجهل أنه ،في العديد من المحلات ،توجد، على تخوم القبائل أوفروع القبائل المجاورة،

أراضي تزعم كل منها ملكيتها وأن هذه الأراضي المتنازع عليها بقية بدون استغلال منذ قرون . هذه المنازعات سوف تسوى بسهولة بواسطة حكام يختارون من بين المعنين ، كما يحدث ذلك في فرنسا وسوف يجعل التراجع عنها مستحيلا في المستقبل بواسطة وضع معالم .- سوف توسع عملية وضع المعالم إلى كل مجال محيط القبيلة ،وحتى إلى الحدود غير المتنازع عليها التي ليست هي بارزة إلا بالنسبة للأهالي . لما تعين حدود القبيلة ، يتعين اللجوء سريعا إلى تقسيم أراضيها على مختلف الجماعات التي تتظمنها ، التي تتميز عن بعضها البعض بتسميات خاصة . هذه الجماعات التي يستعملها الأهالي في التسمية الإدارية الفرقة ، الدوار، الحوش ، والتي تمثل في نظرنا ، وبحق ،بلدية .- يقدر بصفة تقريبية أن الـ 1200 قليلة تضم في مجملها حوالي 10000 دوار .- إن توزيع أقاليم القلائل على الجماعات سوف يطمئن السكان الأهالي بخصوص نوايانا بصفة نهائية.

أما في ما يتعلق بالملكية الفردية ، فإنها مقامة بعد، في كل القبائل القبائلية ،على أسس لاتقل وضوحا ودقة عما هو موجود في فرنسا .- كل ملكية محاطة بسياج أو جدار من الحجر الجاف، لا يمكن للمحراث أو القطيع تجاوزه، دون أن تدخل البندقية التي تحتج على هذا الإنتهاك. هناك خمس التل لا شيء يمكن عمله فيه بعد.- إلى جانب هذه القبائل القبائلية هناك خمس التل لاشيء يمكن عمله فيه بعد .-إلى الآباء ، لكنها احتفظت بعادات متعلقة بإقامة الملكية الفردية .يمكن أن نقدر أن هذه القبائل تشغل كذلك .خمسا أخر من المنطقة التلية ،على الأقل .- إذن ،فإن عمليات التحديد لن تكون ، في النهاية ، إلا بالنسبة لقبائل المخزن والقبائل صاحبة أرض العرش ، بمعنى في الثلاثة أخماس الأخيرة من التل .والحال أنه يلاحظ أن الجزء القابل للزراعة مما تشغله مقسم إلى قطع لها موصفات متميزة وسعتها معروفة بالتقريب من طرف الأهالي ،سوء بواسطة الوحدة الفلاحة التي تحمل أسماء الزويجة في مقاطعة الجزائر ، أو الجابدة ، في مقاطعة قسنطينة ، أو السكة ، في مقاطعة وهران ، أوبوسطة كمية المحاصيل التي يمكن الحصول عليها ، المقدرة بمكاييل البلد.- يفهم حينئذ أن مؤشرات جدية سوف تصادفنا ، أين تكون الملكية جماعية ، لإجراء تقسيم بين المعنين، وأنه حيث الملكية الفردية تكون مقامة ، يكفي ، كي تصبح قابلة لأن تكون موضوع تبادل بين الأوربيين والمسلمين ، الحذر من عودة البيوع الصورية أو الإحتيالية ،كالتي تقع في بداية الغزو.

تسند المادة 3 العناية بضبط صيغ تحديد الأقاليم، توزيعها على الدواوير وإلحاق الأملاك التي تعود لفروع القبائل أو الدواوير، وكذلك الشروط التي تقام فيها الملكية الفردية، وأسلوب تسليم، لتسوية إدارية.

تريد المادة 4 أن تعرف، تحت إشارات الريوع، الاتاوات والاداءات التي تعود للدولة،الضرائب من كل الأنواع المفروضة على الأهالي .تبقى المادة4 على تحصيل تلك الضرائب،بدون الأضرار بتلك التي سوف تنشأ في ما بعد، طبعا .

تحفظ المادة5 حقوق الدولة في ملكية أملاك البايليك وحقوق ملك أملاك الملك ، التي لا نزاع في أصلها.-إنها تحفظ أيضا الدومين العمومي والدومين الدولة كما شكلاهما وعرفهما قانون 16جوان 1851.

تكرس المادة6،طبقا لنوايا الإمبراطور ،مبدأ نفي الأثر الرجعي.سيكون نتيجتها تسوية العقود التي تمت حتى الآن بين الدولة والأهالي ،التي على روحها سوف تقام الحقوق التي تنبغي صيانتها .

تبطل المادة7 الفقرتين الثانية والثالثة من المادة14 من قانون 16جوان 1851 التي تمنع حصول أشخاص أجانب عن القبيلة على حقوق ملكية أو الانتفاع على سطح إقليم قبيلة ، من غير الدولة . هكذا ، تصبح الملكية داخل القبيلة قابلة للتبادل الحر، وتعطي للأوربيين والشركات انطلاقة جديدة للإستيطانة . هذه الحالة ظهرت مؤخرا بمناسبة مشاريع شركة قطنية ، وجدت في هذا الترتيب تسهيلات كانت ترفض لها في السابق، على ما يبدو!.

أخيرا ينبغي إفهام السكان الأهالي أن الحقوق الجديدة التي سوف يقترفونها من السيناتوس – كونسولت لن تشكل أي عائق من ممارسة حق الحجز للمنفعة العمومية ،كما هو معرف في المواد 18،19،20 من قانون 1851 ، ولنظام التعويضات الصيغة التي تشترطها المادة 21 من نفس القانون ،والتي هي قابلة للتطبيق في التراب العسكري كما في التراب المدني .- وهي ليست مخالفة في شيء أيضا لتقدمات التعليمة 31أكتوبر 1845 ،المتعلقة بمصادرة الأملاك التي تعود للأهالي إلى أن يؤمر قانون ما بما يخالف ذلك.

تلكم هي، أيها السادة الشيوخ ،ترتيبات السيناتوس – كونسولت المطروح لمداولتكم . أملنا وطيد في أن تطمئن الأهالي في نوايانا ، وأن نجلب لهم الثقة والنشاط الزراعي ، وهكذا تعود الأراضي قيمتها في التجارة بين المسلمين ،هذه التجارة التي لم تتوقف إلا نتيجة الريبة التي

تسود الملكية نفسها .- يمكن أن ينتج عنها في أجل بعيد نوعا ما - التوسع الأسرع للتراب المدني ,وخاصة ما يتعلق بالسلطات القضائية والنظامية ،- تنظيم المنظومة البلدية على مجال أوسع ،- إقامة الضريبة العقارية التي يؤدي إليها ، طبعا، تحديد وإقامة الملكية ؛- ضريبة حقوق التسجيل على التحويلات التي ستكون هذه الملكية موضوعها .-زيادة المداخيل الجزائر، وبالنتيجة، النمو الأسرع للأشغال العمومية - هذه الاعتبارات من تفسير الطبيعي لفعل العدالة والسياسة الجيدة التي يتعين إنجازها، وهي تستحق لفت انتباه المشرع على درجة عالية.

الملحق رقم : 06

الجزائر –منطقة قسنطينة
الإمبراطورية الفرنسية

قرار منح الأرض (*)

نحن، مشير فرنسا، والي الجزائر العام.
نظرا إلى الأوامر المؤرخة بـ 21 جويلية 1845، و5جوان وأول سبتمبر سنة 1847، و إلى المرسوم الرئاسي بتاريخ 26أفريل1851.
وبناء على رأي مجلس الحكومة بتاريخ 2 ماي 1865

تقرر

المادة 1- منح السيد سيستي ؟ Cesti طبيب عسكري من الدرجة الأولى بفيلق اللفيف الأجنبي الثاني ، الحامل لوسام الشرف والقاطن بباتنة ، قطعة أرض حكومية ، سعتها تسعة وسبعون هكتار ، اثنان وثمانون آر ، وخمسون سنتيارا ، تقع بأرض المعذر (دائرة باتنة العسكرية) ، كما هو مبين في التصميم المرفق...
المادة 2- سيقدم المستفيد إلى الدولة إيراد، سنويا ودائما، مقداره تسعة وتسعون فرنكا، وخمسة وتسعون سنتيما، يدفع مسبقا كل ثلاثة أشهر إلى قابض صندوق الأملاك العقارية التابعة لباتنة، وذلك بدءا من جويلية 1859.
وقد يتحصل على الإيراد بطريقة الجبر، أما في حالة عدم التسديد فيعلن إداريا عن سقوط الحق، وهذا طبقا لإجراءات الأمر المؤرخ بـ 11 جوان 1847، كما يمكن شراء الإيراد المذكور طبقا للإجراءات المتعلقة بالفصل الثاني من الأمر المؤرخ بأول أكتوبر 1844.
كما ترتبط بالمستفيد كل الأعباء والضرائب التي قد تفرض في وقت لاحق على الملكية العقارية بالجزائر.
المادة 3- على المستفيد من جهة أخرى تشييد منزل من مواد بنائية بالأرض المعنية بغرض استعماله ضيعة، وما إلى ذلك من أبنية أخرى لإيواء العمال وحفظ المعدات الزراعية اللازمة لاستثمار الأرض الممنوحة، ومن الواجب إنهاء الأشغال في مدة سنتين، واستثمار

1- بن موسى حمادي ، المرجع السابق ، ص155–157

جميع الأراضي الممنوحة في أجل أقصاه ثلاث سنوات، بدءا من تاريخ هـذا القـرار، هـذا وتعتبر الأرض المتروكة براري طبيعية كأنها أرض مزروعة، على أن تنقى، وعلـى أن لا تزيد مساحتها عن نصف القطعة الكلية.
المادة 4- وعلى المستفيد، في نفس الأجل غرس 25 شجرة غابيـة أو مثمـرة ذات السـاق العالي بالنسبة للهكتار الواحد، على أن تبقى حرية توزيعها على مجموع الأراضي الممنوحة خاضعة لرغبته.
المادة 5- ويستخلص المستفيد من التزامات المادتين الثالثة والرابعة، إذا قام فـي غضـون السنة الأولى ببناء منزل استثماري وصرف ما معدله مائة فرنك للهكتار الواحد.
المادة 6- يجب على المستفيد صيانة قنوات الري والتصريف التي تمر بملكيته صيانة جيدة، وغرس أطرافها بأشجار باسقة أو غيرها، ومن واجبه أيضا تطهير وتنظيف المجاري المائية - غير الصالحة للملاحة أو الطفو – التي تشق أو تحد الملكيـة الممنوحـة، وفقـا للقـوانين والتنظيمات المعمول بها في فرنسا، والخاصة بهذا الموضوع.
المادة 7- والمستفيد لا يتمتع بالمنابع والمجاري المائية الموجودة في الملكيـة المـذكورة إلا بصفته منتفعا، وطبقا للتنظيمات المتوفرة أو التي ستدخل على نظام المياه بالجزائر.
المادة 8- وسيتخلى للدولة، لمدة عشر سنوات، وبغير تعويض عن الأراضي اللازمة لشـق السبل والطرقات، وإقامة القنوات أو غيرها من المشاريع ذات النفع العام وسـتحتفظ الدولـة لنفسها بملكية التحف الفنية، والقطع الفسيفسائية، ونقوش البارزة، وكذا التماثيـل وبقايـا هـا والأوسمة، التي توجد بالقطعة الأرضية الممنوحة.
المادة 9- وسيتحصل المستفيد على ملكية العقار الممنوح عند استكمال الشـروط المحـددة وسيكون في إمكانه بعد ذلك رهن أو تحويل جزء من العقار أو كله بالبيع أو التبـرع، لكـن طالما أنه لم يتخلص من الشرط المبطل فإن المحتفظين بالعقار سيخضعون مهمـا تعـاقبوا للإلتزمات التي تفرض عليهم، أما الاختصاصات الرهنية فستسري عليها إجراءات المادة 2، 125من القانون المدني .
المادة 10- في حالة الاختصاصات الرهنية أو التحويل العقاري الجزئي أو الكلي وبأي شكل كان ، يكون من واجب المقرضين والملاكين مهما تتباعوا اختيار الموطن من وضع الأملاك في وضع في نطاق دائرة اختصاص المحكمة ، زيادة على إبلاغ الوالي بالاتفاق الحاصل بين

الطرفين ، بواسطة عقد خارج المحكمة في أجل مدته خمسة عشر يوما.

المادة 11- وفي غضون الشهر اللاحق لنهاية الأجل، لتطبق الشروط وبالأحرى إذا ورد طلب من المستفيدين أومن ذوي الحقوق، سيعمد إلى التحقيق في الحالة المالية للعقار وإلى تقسيم المصاريف الحاصلة حسب الأشكال القانونية التي سنها مرسوم 26 أفريل 1851 .

المادة 12- في حالة إستيفاء جميع الشروط أو وجود المستفيد في حالة التي تنص عليها المادة 5، يعلن عن تخليص العقار من الشرط الناسخ.

المادة 13- أما إذا لم تنفذ كل الشروط فإن الأمر سيبت فيه إما بتمديد الأجل أو إسقاط الحق كاملا أو جزئيا، طبقا للأوامر المؤرخة بواحد وعشرين جويلية 1845، و 5جوان وأول سبتمبر 1849.

المادة 14- في حالة سقوط الحق ، سيعود العقار الممنوح إلى الدولة حرا خالصا من كل الأعباء ، لكن إذا أدخل المستفيد تحسينات مفيدة ، منصوص عليها في محضر التحقيق ،سيعمد عن طريق الإدارة إلى طرح العقار في مزايدة عمومية ، ويطلب من المتنافسين استظهار الإمكانيات الكافية التي ستساعدهم على الاستجابة للشروط المفروضة.

وسيعود ثمن المزايدة، بعد طرح المصاريف، إلى المستفيد أو إلى من انتقل إليه الحق، وسيتحمل الثمن المذكور كافة الحقوق الناتجة عن عمل المستفيد، ويصبح العقار بعدها، بدون مجال للمنازعة، حرا من كل القيود بفعل المزيادة .

المادة 15- وفي حالة عدم تقدم أي مزايد، سيعود العقار إلى الدولة حرا، معفى من كل الأعباء الصادرة عن المستفيد المجرد من الحق .

المادة16- وإذا لم يتول المستفيد تملك القطعة الممنوحة في مدة ثلاثةأشهر ، بدءا من تاريخ تبليغه بهذا القرار ، فإن حقه في الاستفادة سيضيع بدون مجال للنزاع.

كتب في الجزائر يوم 29 ماي 1856

مشير فرنسا، حاكم الجزائر العام

التوقيع راندون

للمصادقة الأمين العام للحكومة (التوقيع غير مقروء).

الملحق رقم : 07

نصوص من قانون الغابة (*)

الفصل 144 -كل من استخرج أو أخذ حجرا أو رملا أو معدنا ترابا أو طينا بنباتاتها أو ترابا صالحا للوقد أو النباتة المعروفة بالحنج أو رتما أوحشيشا أو أوراقا خضرا أو يابسة أو زبلا مفترشا في أرض الغاب أو بلوطا أو غيره من أثمرة الغاب أوبزورها فتجري عليه خطية يتعين قدرها حسبما يأتي .فإن كان انقول على عجلة فالخطية من عشرة إلى ثلاثين فرنكا لكل دابة جارة . وإن كان أحمالا فالخطية كل إنسان كما يسوغ للحاكم أن يسجن الفاعل مدة ثلاثة أيام فأقل .

الفصل 146 – كل من يوجد في الغاب منحرفا عن الطرق و السبل المعلومة ومعه مزبر أو منجل أوشاقورأو قادوم أو غيرها من آلات القطع فيحكم عليه بخطية قدرها عشرة فرنكات مع فك تلك الآلات .

الفصل 147 أن من وجدت عجلاته أو مواشيه أو دوابه سواء كانت للحمل أو للركوب مطلوقة في الغاب خارجة عن الطرق والسبل المعلومة فتجري على كل عجلةخطيةقدرها عشرة فرنكات وهذا في الغاب التي أشجارها ذات عشرة أعوام فأكثر وعشرون فرنكا في الغاب التي دون السن المذكور . وعلى كل رأس من المواشي الغير المقترنة فخطيتها حسبما هو مبين في الفصل 199 المختص بتعدية الرعي .

وهذا خلاف ما لعله يلحق المخطيء من الأرش .

الفصل 148 – لا يجوز نقل النار أو إيقادها بداخل الغاب أو على مسافة 200متر منها وإلا فتجري على المخالف خطية من 20ألى 100فرنك خلاف ما لعله يلحقه من العقوبات المنصوص عليها في قانون الحدود الشرعية ان أضطرمت النار وكذا ما يلزمه من الارش ان وجب .

الفصل 151 – لا يجوز استعمال فرن للجير أو فرينة للجبس سواء كان لمدة زمنية أو على

1- بن موسى حمادي ، المرجع السابق ، ص155–157

الأبد ولا معمل لطبخ الآجر بداخل الغاب وبأقل كيلو متر واحد منها دون إذن من البايلك وإلا فيضرب الفاعل لهذا بخطية قدرها من ماية فرنك إلى خمي مائة فرنك مع هدم ما بناه للعمل

الفصل 152 – لا يجوز انتصاب خص ولا عشة ولا سوان بداخل الغاب .وبأقل كيلو متر واحد منها لأي سبب كان دون إذن البايلك وإلا فيضرب المخالف لهذا الأمر بخطية قدرها 50 فرنكا مع هدم ما بناه وله في ذلك مدة شهر من يوم إبراز الحكم الشرعي عليه.

الفصل 153 -لا يجوز بناء دار أو رباع على مسافة 500ميترة من الغاب الداخلة تحت القوانين الغابية دون إذن الحكم وإلا فيلزمه هدم ما بناه ، واما ان يطلب الإذن للعمل فينبغي له أن يترجى الجواب بالقبول أو الرد مدة ستة اشهر ثم يشرع في البناء بعده .واما الديار و الرباع الموجودة الآن فلا يحكم عليها بالهدم .واعلم أن الغاب التي في ملكية البلدان ومساحتها اقل من 250 هكتارا لا يمسها الشرط الأول من هذا الفصل .

الفصل 154 – لا يجوز لاحدمن سكان الديار او الرباع الموجودة الآن على المسافة المذكورة من الغاب أو إذن له بالبناء حسبما تقدم في الفصل قبله أن يجعل في الديار أو الرباع المشار إليها مصنعا لخدمة آلات من العيدان ولا مخزنا لبيع الحطب دون الإذن من البايلك وإلا فتجرى عليه خطية قدرها 50فرنكا مع اخذ معمولاته .فاذا اتفق لاحد ممن نال الاذن المذكور ان جرى عليه حكم لتعديته على الغاب فيسوغ للبايلك الرجوع في إذنه .

الفصل 192 – اذا اتفق قطع أشجار أو نزعها وفي حلقة جدرها 20سنتيميرا فتجرى خطيات يتعين قدرها حسب ما يأتي بيانه .

بالنسبة إلى غلظ الشجرة ونوعها .

وإن الأشجار تنقسم إلى صنفين فالأول يشتمل على الكروش واللنج والنشم و الدردرا و القيقب والدلب و الصنوبر والقسطل و الجوز و الزعرور وحب الملوك البري ونحو ذلك من الأشجار المثمرة ، والصنف الثاني يشتمل علي الدرلو ؟ و الصفصاف وعود الماء وجميع الاشجارغير الداخلة في الصنف الأول .فان كانت الأشجار من النوع الأول وحلقة جدرها 20سنتيمترا فقدر الخطية فرنك واحد لكل عشرة سنتيمتر وتتزايد هذه الخطية بعشرة سانتيمترات كلما ازداد ضخم الشجرة عشرة سنتيمتر على العشرين لسانتيمتر السابقة .

وان كانت الأشجار من النوع الثاني وحلقة جدرها 20سنتيمتر فقدر الخطية 50سانتيما لكل عشرة سنتيمتر ، وتتزايد الخطية بخمسة سانتيمات كلما ازدادت الشجرة عشرة سنتيمتر

ضخما ، ومقياس الحلقة يؤخذ على ارتفاع ميترة من وجه الأرض وزيادة علـــى مـــا ذكــر يحتمل ان يعاقب المخالف بالسجن مدة خمسة ايام فاقل ان كانت الخطية لاتتجاوز 15 فرنكا. وان كانت تفوق المبلغ فالسجن ينتهي الى شهرين،

الفصل193- فان كانت الأشجار التي تترتب عليها الخطيات المذكورة متنوعة ومصـــنوعة فيتكفل الى اخذ دايرتها مما بقي من جذرها فان نزعت بجدرها فيحتال إلى اخذ دايرتها مـــن مربع عودها ويضاف إليه خمس مقياسه ،ثم إذا فقدت الشجرة مع جدرها فتقدر المحكمة على نطر ارباب المحكمة .

الفصل 194- ان الخطية المضروبة بسبب نزع أو قطع شجرة ليس في دايرتها 20ســنتيمتر يكون قدرها عشرة فرنكات على كل دابة جارة مقترنة وخمسة فرنكات على كل دابة حاملـــة وفرنكان على ربطة أو حزمة يحملها إنسان وان اتفق النزع أو القطع في أشجار مزروعة أو مغروسة منذ اقل من خمسة أعوام فالخطية قدرها ثلاثة فرنكات لكل شجرة بقطع النظر عـــن غلظها خلاف ما يلحقه من السجن مدة شهر فاقل

الفصـــل 195-كل من قلع نقلات من الغاب يضرب بخطية لا تنقص عن عشرة فرنكات ولا تزيد على 300 فرنك . وزيادة على ذلك يجوز أن يسجن خمسة أيام فاقل . فان وقع النزع أو القطع في مغروسات أوجدها إنسان فيزاد في الخطية المذكورة السجن من 15 يوما الى شهر

الفصل 196- إن كل من قص راس شجرة أو نزع قشرتها أو أذاها بما يضرها أو قطع منها اعظم أغصانها يعاقب كأنه قطع الشجرة من جدرها .

الفصل 197 -ان كل من اخذ من الغاب شجرة سقطت لعارض فتجرى عليه والخطية والارش ما يجري على من قطعها تعمدا.

الفصل 198 -فكلما اتفق اخذ حطب أو غيره من الغاب إلا ويرد المأخوذ منها أو قيمتـــه مـــع أداء الارش ان وجب الحال وذلك زيادة على ما يلحقه من الخطية ثم إن مـــن يوجـــد عنـــده المنشار و الشاقور والمزبر و القادوم ونحو ذلك من آلة القطع أو عدد شريكه في العمل تفتك من يده غصبا .

الفصل 199- أن أرباب المواشي الموجودة نهارا في الغاب التي بلغت في سنها عشرة اعوام فصاعدا يعاقبون بخطية قدرها فرنك على كل راس من الخنزير وفرنكين على كل راس مـــن البقر أو العجول ثم إذا كانت أشجار الغاب اصغر من السن المذكور اعني لم تبلـــغ العشـــرة

اعوام فتضاعف الخطية المشار أليها .

الفصل 201-إذا اتفق إجراء العقوبة على شخص سبقت منه التعدية إلا وتضاعف نعني أن صدر عليه الحكم في مدة اثني عشر شهرا تقدمت لسبب تعديه منه على الغاب ،كما تضاعف العقوبة إن وقعت التعدية ليلاً أو استعمل المتعدي منشارا لقطع الأشجار.

الفصل 206- إن الأزواج و الآباء و الأمهات والمتقدمين نعني كل من له التصرف على الآخر هم الضامنون ضمان مال في زوجاتهم وأولادهم الصغار ومحجور بهم القاطنين معهم ، وليسوا متزوجين وكذلك مستجيريهم ونحوهم وللضامنين المرجع بالدرك حيث وجب .

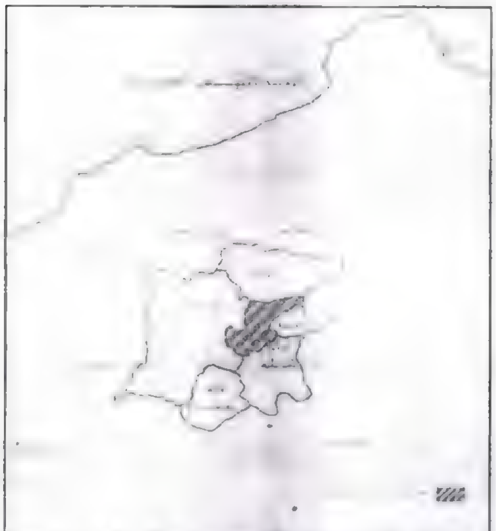
الفصل 219- لا يمكن لاحد أن يقلع الأشجار من غابة بقصد التغريس إلا إذا طلب ذلك من عامل العمالة بأربعة اشهر قبل الشروع في مقصده وفي هذا الأجل يجوز للحكم أن يخبر رب الغاب بمنعه إياه من التغريس و يجب على الطالب أن يعين سكناه في القضاء الموجودة فيه غابة .

الفصل 220-لا يمكن منع التغريس إلا فيما يختص بالغاب التي ينفع حفظها لتقرير الأراضي بأماكنها في الجبال أو في صدورها أو التخليص الوطن من انجراره بالسيول أو التخليد العيون أو مجاري الماء وكذا لحفظ النكبات والسواحل من تسلط البحر أو الرمال عليها ،وكذا لحماية الوطن من الهجوم العدو عليه وكذا لصحة العامة .

الفصل 224-قد يستثني من شروط الفصل 219 .الغاب الصغيرة السن مدة 20 سنة من يوم بذرها أو غرسها ما عدا ما أشير إليه في الفصل المتقدم . وثانيا الاجنة ذات الزروب المجاورة للسكن . وثالثا الغاب الغير المزروبة التي مساحتها اقل من 10 هكتارات على أنها لم تتصل بغاب أخرى تتم بها العشرة هكتارات لو لم توجد بقنة جبل او بصدة .

الفصل 226-كلما برزت أو غرست أشجار براس جبل أو صده وكذا في نبكات الرمل وارض البور تحرر من كل جباية مدة 30سنة.

الملحق رقم : 08



مراكز الاستيطان في منطقة فرجيوة

المصدر . اعتمادا على القرار التشريعي 1889

1- حياة بودويرة ، المرجع السابق، ص 125.

الملحق رقم : 09

قائمة مراكز الاستيطان في إقليم ميلة

رقم المركز	اسم المركز
1	فرجيوة- فج مزالة-
2	الرواشد
3	رجاص لفرادة
4	زغاية
5	تيبرقنت
6	بني قشة
7	سيدي مروان
8	بوفوح
9	احمد راشدي- ريشليو-
10	شلغوم العيد - شاطودانرومال-
11	عين الملوك
12	سيدي خليفة
13	واد سقان
14	بشيرة- اوطاسور-
15	حمالة
16	عين التين
17	تاجنانت - ساندونا-
18	تلاغمة
19	بومالك
20	القرارم قوقة
21	عزابة
22	واد العثمانية
23	[illegible]
24	[illegible]
25	[illegible]

1- حياة بودويرة ، المرجع السابق، ص 133.

الملحق رقم : 10

نماذج عن تفكيك القبائل إلى دواوير

القبيلة	مساحتها	الدواوير	تاريخ المرسوم	المصدر
[illegible]	8361 هكتار	دوار اراس دوار شمالة دوار بابنان دوار الشيقارة	1895 -12 -19	B.G.G1895
اولاد عكباب	20.904	دوار اولاد عكباب دوار غمريان	1892 -10 -19	B.G.G1892
اولادبوصلاح	16.442	دوار صراف دوار بوصلاح	1895 -02 -08	B.G.G1895
فرجيوة		دوار زارزة دوار موليا دوار راس فرجيوة دوار جميلة دوار الروسيا دوار تسدان دوار منار	1894 -02 -28	B.G.G1894
بني مروان	8 080	دوار تشودة	1892 -12 -16م	B.G.G1892
ميلة	18322,3	دوار ميلة	1889 -07 -29م	B.G.G1889
اولاد بوعزون	/	دوار الصوادق	1866 -04 -14	B.G.G1866
كركرة	/	دوار كركرة	1869 -09 -01	B.G.G1869
أولاد عبد النور	//	دوار أولاد العربي دوار زرقة دوار الحايف الزوارة بن الزروق	//	//

1- حياة بودويرة ، مرجع سابق ، ص 134

الملحق رقم: 11

بيع العقارات الريفية من 1877 إلى 1898

الأرصدة	مبيعات الأوروبيين للجزائريين	مبيعات الجزائريين للأوروبيين	السنوات
-19674	2520	22194	1877
-8449	2848	11288	1878
-13965	4164	18129	1879
-37226	2917	40143	1880
-53015	1171	54184	1881
-16628	2465	29093	1882
-60424	3951	64375	1883
-29008	3705	32713	1884
-20385	1612	21997	1885
-16520	5037	21557	1886
-8391	5013	13404	1887
-10503	5073	15576	1888
+11593	25234	13641	1889
-13220	6463	19683	1890
-2946	10458	13404	1891
-8967	8869	17806	1892
-26679	5423	32102	1893
-18072	5061	23133	1894
-15546	6250	21796	1895
-12024	6619	18643	1896
-25091	6381	31472	1897

1898	27429	10140	−17289
المجموع	563762	131374	−432388

بيع العقارات الريفية من 1899 إلى 1914

السنوات	مبيعات الجزائريين للأوروبيين	مبيعات الأوروبيين للجزائريين	الأرصدة
1899	27399	12698	14431
1900	25728	7568	18160
1901	23105	12239	10866
1902	11865	15292	3427
1903	17224	19010	1786
1904	20365	14629	5736
1905	30731	9822	20909
1906	30771	13881	16890
1907	40250	8927	31323
1908	49990	11458	38532
1909	61606	11551	50055
1910	66801	12137	54664
1911	67481	14240	53241
1912	76365	13021	63344
1913	68636	19443	49193
1914	41859	9561	32298

1 - Djillali sari, op cit, p p 56-57

الملحق رقم : 12

خطوط سكك الحديد و الشركات(شركات سكك الحديد في الجزائر)

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	خطوط سكة الحديد	تاريخ الإمتياز (المرسوم، القانون ، الاتفاقية)	تاريخ الافتتاح	الطول بالكينوميتر
باريس-ليون-البحر المتوسط PLM	1857/07/03	قسنطينة – Philippe-ville	قانون : 11/06/ 1863	1870	87
		الجزائر –وهران	قانون : 11/06/ 1863	1863-1871	426
الفرنسية الجزائرية F-A	1873/02/13	أرزيو – سعيدة	مرسوم 29 /1874/04	1879	171
		المشرية -Modwbah	قانون : 28 /1885/07	1881-1882	114
		المشرية – عين الصفراء	قانون : 1886/07/31	1887	102
		مستغانم تيارت	اتفاقية : 1884/05/15	1879	197
		عين تيزي – معسكر	اتفاقية : 1883/07/12	1886	12
		سعيدة – Modwbah	مرسوم : 1874/04/29	1881	71
بونة –قالمة B-G	1875/03/24	بونة – قالمة	مرسوم : 1874/05/07	1876-1877	88
		قالمة –الخروب	قانون : 1877/03/26	1878-1879	115
		سوق أهراس – Sidi El-Hemessi	اتفاقية : 1882/01/09	1884	53
		سوق أهراس – تبسة	اتفاقية : 1885/05/23	1888	182
		سوق أهراس - Duvivier	قانون : 1877/03/26	1881	52

1- رضا حوحو ، المرجع السابق .

الملحق رقم : 13

تابع

الشرق الجزائري E-A	1876/01/26	سطيف -قسنطينة	قانون: 1875/12/15	1879	155
		Menerville - سطيف	قانون: 1880/08/02	1886-1882	254
		القراح -باتنة	قانون: 1880/08/02	1882	80
		باتنة - بسكرة	قانون : 1884/07/21	1888-1886	121
		المنصورة - بجاية	قانون : 1884/05/21	1889-1888	88
		أولاد رحمون -عين البيضاء	قانون: 1885/08/07	1889	93
		Menerville -Maison Carree	قانون : 1880/07/02	1881-187	43
		Menerville- تيزي وزو	اتفاقية : 1882/12/23	1888-1886	53
الغرب الجزائري O-A	1888/11/10	Magenta -سيدي بلعباس	قانون : 1881/08/22	1885-1883	100
		بليدة -البروقية	قانون : 1886/07/31	1892-189	83
		اتليلات -سيدي بلعباس	مرسوم : 1874/05/07	1879	52
		السانية -تيموشنت	مرسوم : 1881/12/10	1885	70
		طابية -تلمسان	مرسوم : 1885/05/16	1890	64
موكتة	أفريل 1865	بونة -عين مكرة	مرسوم : 1863/06/12	1865	33

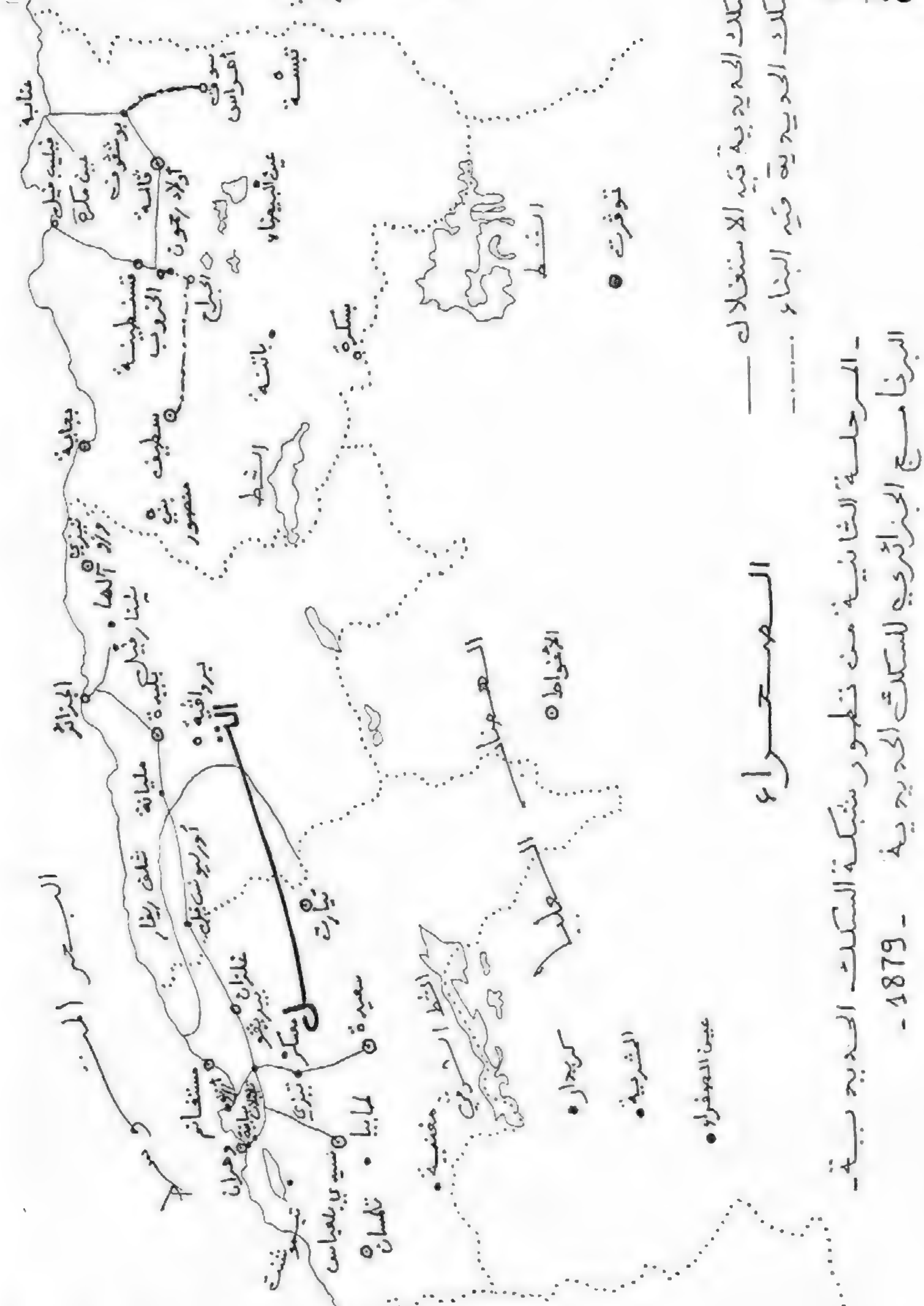
1- رضا حوحو ، المرجع السابق.

الملحق رقم : 14



1- رضا حوحو ، المرجع السابق

الملحق رقم : 15



1- رضا حوحو، المرجع السابق.

الملحق رقم : 16

محصول القمح والشعير (بالقنطار)

انجاز من طرف الأهالي ومردود الهكتار الواحد

السنة الزراعية	قمح صلب	مردود الهكتار الواحد	شعير	مردود الهكتار الواحد	قمح لين	مردود الهكتار الواحد
1900 1901	5.716.695	6.1	9.149.902	7.2	457.502	6.3
1901 1902	6.095.656	6.8	9.056.363	6.9	513.140	6.9
1902 1903	5.920.731	5.8	7.218.456	5.6	407.432	5
1903 1904	4.241.644	4.6	6.809.696	5.9	432.670	5
1904 1905	4.352.479	4.6	5.074.498	4.3	320.135	3.6
1905 1906	5.584.104	6.2	8.874.528	7.5	519.756	6.4
1906 1907	4.521.419	5.3	7.731.421	6.7	623.944	7
1907 1908	4.235.496	4.7	6.860.727	5.4	565.561	4.7
1908 1909	4.542.418	5.3	8.225.245	6.7	697.153	7.5
1909 1910	5.491.170	6	8.698.566	7.3	550.513	5.8
1910 1911	5.540.485	6.5	8.425.245	6.8	697.153	7.4
1911 1912	3.712.035	4.2	5.909.145	4.8	379.132	3.9
1912 1913	4.895.693	5.8	9.188.082	7.7	586.363	6.4
1913 1914	4.312.594	4.9	6.823.924	5.8	588.790	6

1- ابرهيم مياسي، المرجع السابق، ص 142.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

أ- الكتب باللغة العربية

1- بن العنتري محمد الصالح، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.

2- خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والطباعة، الجزائر، 1982.

3- الزهار الحاج أحمد الشريف، مذكرات نقيب الأشراف 1754-1830، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، طبعة الثانية، الجزائر، 1980.

ب-الكتب باللغة الفرنسية

1- Gouvernement Général de l'Algérie , Notice sur les Routes et Portes de L'Algérie, Alger Mustapha Giralt, Imprimeur-Photograveur, 1990.

المراجع

أ- الكتب باللغة العربية

1- أجرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المجلد الثاني، ترجم بالمعهد العربي العالي للترجمة، شركة الأمة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.

2- الأشراف مصطفى، الجزائر :الأمة والمجتمع، ترجمة من الفرنسية حنيفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

3- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830- 1962، الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر، (د س).

4- بن أشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر 1830-1962، ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د س).

5- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، الجزء الأول، الجزء الثاني، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى ال45 لعيد الاستقلال والشباب، (د ب)، 2008.

6- بنور فريد، المخططات الفرنسية إتجاه الجزائر1872-1830، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، (د ب)، 2008.

7- بوسلطان محمد، حمان بكاي، القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

8- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

9- بوعزيز يحيى، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، (د ب)، 1999.

10- ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

11- بوغفالة ودان، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة المدية ومليانة في العهد العثماني، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009

12- بوكراع لياس، الجزائر الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفارابي، الطبعة الأولى، لبنان، 2003.

13- بهلول حسن، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

14- حرز الله محمد العربي، منطقة الزاب مائة عام من المقاومة 1830-1930، دار السبيل، 2009.

15- الشيخ خمار أحمد، تحفة الخليل في نبذة من تاريخ بسكرة النخيل 1918-2005، مطبعة الفجر، بسكرة، 2007.

16- دودو أبو العيد، الجزائر في مؤلفات الراحلين الألمان 1830-1855، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

17- رازقي عبد الرحمان، تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر في ما بين الحربين العالمتين، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

18- الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.

19- زوزو عبد الحميد، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

20- ، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية 1837-1939، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2009.

21- ، ثورة الأوراس سنة 1879، مرفم للنشر، الجزائر، 2010.

22- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، لبنان، 2000.

23- ، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الرابعة، لبنان، 1992.

24- سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

25- ، الشيخ المهدي بو عبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

26- ، ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.

27- ، الجزائر منطلقات وأفاق مقاربات لواقع الجزائر من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، عالم المعرفة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009.

28- سماتي محفوظ، الأمة الجزائرية نشأتها و تطورها، ترجمة محمد الصغير بناني، عبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، (د ب)، 2007.

29- شارف رقية، الكتابات التاريخية الجزائرية الحديثة خلال القرن 18 وبداية القرن 19، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.

30- عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية، قسنطينة، (د س).

31- عباس فرحات، ليل الاستعمار، نقله إلى العربية أبو بكر رحال، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، وزارة الثقافة، الجزائر، 2005.

32- عبد القادر نور الدين، صفحات في تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي 1385-1965، الجزء الثاني، نشر كلية الآداب الجامعية، (د ب)، (د س).

33- عدى الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، ترجمة جوزيف عبد الله، الطبعة الأولى، دار الحداثة، لبنان، 1983.

34- العربي إسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، طبع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1982.

35- عميراوي احميده، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في المنطقة سكيكدة 1838-1858، دار الهدى، الجزائر، 2004.

36- ، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، (د ب)، 2005.

37- ، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007.

38- ، زاوية سليم، قاصري محمد السعيد، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916، دار الهدى، 2009.

39- العوامر إبراهيم محمد الساسي، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، تعليق الجيلاني بن إبراهيم العوامر، ثالة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009.

40- عيساوي محمد، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830 -1871، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.

41- الغربي غالي، العدوان الفرنسي على الجزائر، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، (د ب)، 2007.

42- الفرحي بشير كاشة، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، (د ب)، 2007.

43- فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925، ديوان المطبوعات الجامعية، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010.

44- فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1873، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، سحب الطباعة الشعبية للجيش عن وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

45- قنان جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، دار الرائد الكتاب، الجزائر، 2010.

46- محساس أحمد، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

47- محياوي رحيم، دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.

48- المدني أحمد توفيق، جغرافية القطر الجزائري، دار البصائر، الجزائر، 2008.

49- ، أبطال المقاومة الجزائرية، دار البصائر، الجزائر، 2008.

50- ، هذه هي الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009.

51- مروش المنور، دراسات من الجزائر في العهد العثماني، العملة، الأسعار والمداخيل، الجزء الأول، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

52- مولاي بالحميسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

53- مياسي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، (د س).

54- هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.

55- وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

56- جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1960 ، دار المعرفة، الطبعة الأولى، مصر، 1959.

57- آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، (د ب)، (د س).

ب- الكتب باللغة الفرنسية

1- Ageron Charles Robert, « le Algériens musulmans et la France 1871–1919 », presses universitaires de France, Paris, 1968.

2- André Juluen Charles, « Histoire de L'Algérie Contemporaine la Conquête et les Débuts de la Colonisation (1827-1871) », Casbel Editions.

3- Djilali Sari, « la dépossésssion Des Fellahs (1830–1962) » **,** Enag Editions, Alger, 2010.

4- Kaadache Mahfoud, « l'Algerie des Algeriens de la préhistoire à 1945 » ,edif, Alger, 2000.

5- , Djillali Sari, « l'Algerie péremité et resistances (1830 - 1962) », office des publications universitaires, Alger, 2002.

المقالات

1- أجرون شارل روبير، "تنمية الاستيطان في الجزائر1870-1930"، ترجمة محمد الطاهر العمودي، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الثاني، 1999.

2- بن خلف الله الطاهر، "التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830-1962"، الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، العدد الثاني، ربيع 1995.

3- تابليت على، "مصادرة أملاك أهل الزعاطشة وأولاد حاعن بناحية قالمة 1850- 1853"، الثقافة، العدد 115، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1997.

4- السليماني أحمد حسين، "نزع الملكية العقارية للجزائريين 1830-1871"، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد السادس، مارس 2002.

5- قنان جمال، "أوضاع الجزائر عشية الغزو الفرنسي 1800-1830"، الذاكرة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، العدد السادس، نوفمبر2000.

6- هلايلي حنيفي،" منطقة سيدي بلعباس ومكانتها في سياسة فرنسا الاستعمارية 1842-1954"، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، العدد الثامن، ماي 2003.

7- Djilali Sari, dépossésion et resistase a Bouira ، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، العدد 21، الجزائر، 1986.

رسائل الماجستير والدكتوراه

1- بن موسى حمادي، "جوانب من السياسة الفرنسية في الجزائر واهتمامات الأعيان المسلمين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر(1850-1900م)"، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2003-2004.

2- بودويرة حياة، "الملكية والمجتمع في المنطقة فرجيوة خلال القرن التاسع عشر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص الريف والبادية، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2011-2012.

3- بومز عز الدين، "الضباط الفرنسيين الإداريين في إقليم الشرق الجزائري إرنست مرسيه نموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، تخصص تاريخ وحضارات البحر الأبيض المتوسط، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

4- وداد بيلامي، "النفوذ الإقتصادي- السياسي ليهود الجزائر(1516-1830)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2004.

5- بيرم كمال، "الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840-1954"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

6- حوحو رضا، "شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار 1830-1914"، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الشرعية، جامعة قسنطينة، 2004-2005.

7- سلطاني الشريف، "أوضاع ملكية الأراضي بالجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي"، بحث تمهيدي، دائرة التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 1977-1978.

8- شريطية عيسى، "الريف الجزائري في السينما الاستعمارية الصورة والأيديولوجية دراسة سوسيولوجية"، رسالة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإعلام والاتصال، معهد العلوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، 1993.

9- شلبي أمال، "التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956"، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2005-2006.

الملتقيات

1- بن داهة عدة، "الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي (1830-1873)"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية معسكر، يومي 20-21 نوفمبر 2005.

2- ، "أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني 1887/04/28 و1897/02/16"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية سيدي بلعباس، يومي 20-21 ماي 2006.

3- بن داود نصر الدين، "مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية معسكر، يومي 20-21 نوفمبر 2005.

4- سيفو قتيحة، "العرائض الجزائرية ضد السياسة العقارية الاستعمارية"، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية سيدي بلعباس، يومي 20-21 ماي 2006.

5- فارح رشيد، "المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذالك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري"، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية معسكر، يومي 20-21 ماي 2006.

6- عقيب محمد السعيد، "السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1870-1900 "، المؤتمر الدولي الثاني جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر بين الجريمة المكتملة والمساءلة المؤجلة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 16-17 نوفمبر 2011.

7- ملاخسو الطاهر، " نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر (1830-1962)"، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية معسكر، يومي 20-21 ماي 2006.

الندوات

1-بن أعراب عبد الكريم ،مؤشرات اقتصادية للجزائر المستعمرة ،الندوة العلمية الأولى آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية ، دار الهدى ، قسنطينة ،ماي 2008.

الفهرس

الموضوعات الصفحة